الجـــات

الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى يونية / ٢٠٠٠

إعـــداد

مكتبة الأهـــرام للبحث العلمي



الجات

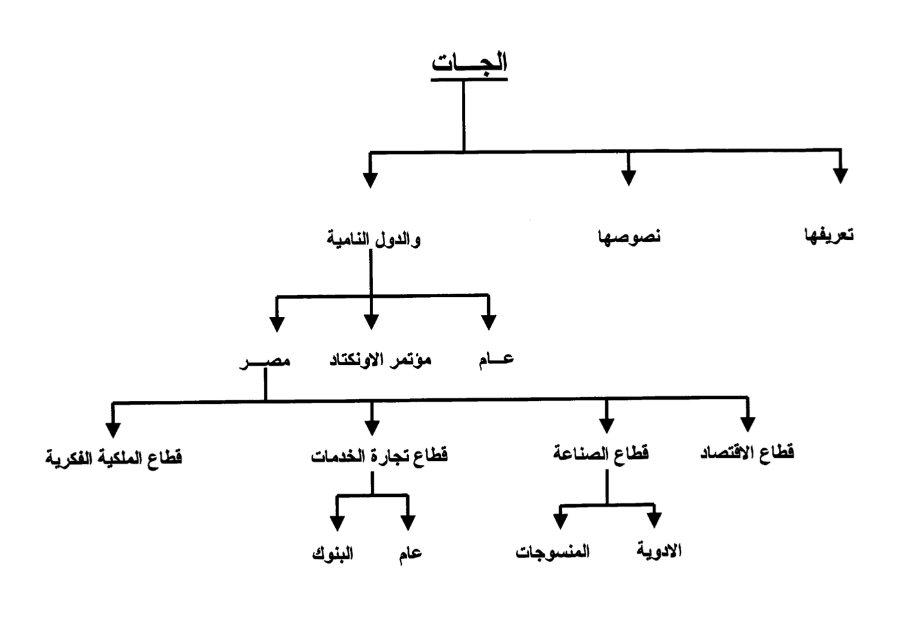
الفترة من ١/١/٢٠٠٠

حتى

يونيه /٢٠٠٠

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


الجــات
تعريفها
نصوصها
والدول النامية
عــام
مؤتمر الاونكتاد
مصــــر
قطاع الاقتصاد
قطاع الصناعة
قطاع تجارة الخدمات
قطاع الملكية الفكرية
الادوية
المنسوجات
عام
البنوك

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الحياة – العالم اليوم – الوفد – الشرق الاوسط ٢٠٠٠

ثانيا : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى ٢٠٠٠

ثالثا : الكتب

١ –	كتاب	العولمة الاقليمية	اسامة المجدوب	٢٠٠٠
٢ –	كتاب	الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	فضل على مثنى	٢٠٠٠

رابعا : الانترنت ٢٠٠٠

تعريفها

الجات

تعريفها

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
منطقة التجارة الدولية ماهى ؟	الجريدة	الحياة	١٣٤٩٣	٢٠٠٠/٢/١٩	١

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : تعريفها
رقم العدد : ١٣٤٩٣
المصدر : الحياة
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٩

دليل أعدته غرفة التجارة العربية - البريطانية

منظمة التجارة الدولية ما هي... وما لها وما عليها؟

□ لندن - «الحياة»

■ أعدت إدارة المعلومات وخدمات الأعضاء في غرفة التجارة العربية البريطانية دليلاً ركزت فيه على طبيعة منظمة التجارة الدولية والفوائد التي يمكن ان تعود على الدول الأعضاء فيها وكذلك بعض الأضرار.

وشرح الدليل خطوات الانضمام الى المنظمة فذكر ان ذلك يتم بعد التفاوض مع أعضاء المنظمة، لذلك فإن العضوية تعني التوازن بين الحقوق والالتزامات، فالدولة العضو تتمتع بالمزايا التي تقدمها لها الدول الأخرى الأعضاء كما تتمتع بالضمانات التي توفرها قواعد التجارة التي وضعتها وتضعها المنظمة. وفي المقابل ينبغي على العضو أن يتعهد بفتح أسواقه والالتزام بقواعد التجارة.

واوضح ان المفاوضات بالنسبة لمعظم اعضاء منظمة التجارة الدولية جرت في اطار مباحثات الغات، واصبح معظم الأطراف المتعاقدة في اطار الغات اعضاء مؤسسين في المنظمة تلقائياً، اعتباراً من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، وذلك عندما وقعوا في نيسان (ابريل) ١٩٩٤ في مراكش على اتفاقيات دورة اوراغواي، التي تتضمن ايضاً انشاء منظمة التجارة الدولية.

وبعض الدول التحق بالغات في عام ١٩٩٤، قبل انشاء منظمة التجارة الدولية، وهذه الدول ايضاً اصبحت أعضاء بصفة تلقائية في المنظمة. وهناك مجموعة صغيرة شاركت في مفاوضات اوراغواي، لكنها لم تستكمل مفاوضات العضوية حتى عام ١٩٩٥، وعندما استكملت المفاوضات اصبحت اعضاء في المنظمة. كل هذه الدول تعتبر اعضاء اصليين «Originals» في المنظمة. ومع التحاق المزيد من الدول بالمنظمة، تتوارد طلبات الالتحاق على المنظمة. وفي ١٠ من شباط (فبراير) ١٩٩٩ كان عدد الأعضاء ١٣٤ عضواً، ولا تزال ٣٤ دولة في مرحلة التفاوض للانضمام الى عضوية المنظمة (اي مراقبون).

الدول العربية

وهناك تسع دول عربية أعضاء في منظمة التجارة الدولية (حتى ١٠ من شباط ١٩٩٩)، هي: البحرين (انضمت اول كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، وجيبوتي (٣١ من ايار/ مايو ١٩٩٥)، ومصر (٣٠ من حزيران/ يونيو ١٩٩٥)، والكويت (اول من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥)، موريتانيا (٣١ من أيار ١٩٩٥)، المغرب (أول من كانون الثاني ١٩٩٥)، قطر (١٣ من كانون الثاني ١٩٩٦)، تونس (١٩ من آذار/ مارس ١٩٩٥)، والإمارات العربية (١٠ من نيسان ١٩٩٦).

وهناك سبع دول أخرى في مرحلة التفاوض للانضمام الى المنظمة، وهي: الجزائر، والأردن، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، والسودان، ولبنان، واليمن.

اجراءات الانضمام

يمكن لأي دولة ذات سيادة ان تتقدم بطلب الانضمام الى عضوية منظمة التجارة الدولية، وفقاً لشروط يتفق عليها بالتفاوض مع المنظمة. ويتخذ المؤتمر الوزاري او المجلس العام قرارات قبول طلبات العضوية. وتتلخص الاجراءات في الخطوات الأربع الآتية:

١- يتقدم طالب العضوية بمذكرة يبدي فيها رغبته في الالتحاق بالمنظمة. على ان تتضمن المذكرة وصفاً دقيقاً لكافة سياساته التجارية والاقتصادية التي يمكن ان يكون لها تأثير على اتفاقيات منظمة التجارة الدولية. ويقوم المجلس العام بتشكيل فريق عمل في المنظمة لفحص الطلب. ويمكن لأعضاء المنظمة الإطلاع على كافة انشطة فرق العمل التي تقوم بفحص طلبات العضوية.

٢- عندما يحقق فريق العمل تقدماً في فحص الطلب من ناحية المبادئ والسياسات، تبدأ بالتوازي جولات من المفاوضات الثنائية بين الدولة المتقدمة

بالطلب وكل عضو من اعضاء المنظمة. والمباحثات ثنائية لان لكل عضو من اعضاء المنظمة مصالح تجارية خاصة. وتغطي هذه المباحثات معدلات التعريفة، والالتزام بفتح الاسواق، والسياسات الاخرى الخاصة بالتجارة في السلع والخدمات. وتطبق التزامات العضو الجديد بالمساواة على كل الدول الاعضاء في المنظمة وفقاً لقواعد عدم التمييز «Non-discrimination Rules». وبمعنى آخر، تحدد المباحثات المزايا التي قد تعود على الاعضاء الآخرين من انضمام عضو جديد الى المنظمة. وتكون المباحثات طويلة ومعقدة حتى قيل ان المناقشات في بعض الحالات تطول وتتسع الى حد اتساع وامتداد كل دورة من مباحثات التجارة المتعددة الاطراف.

٣- عند انتهاء فريق العمل من فحص السياسات التجارية والاقتصادية للدولة المتقدمة بطلب العضوية، وعندما تستكمل ايضاً المباحثات الثنائية الخاصة بفتح الاسواق، يقوم فريق العمل بوضع مسودة شروط قبول طلب العضوية. ويكون ذلك في صورة تقرير، ومسودة لاتفاقية العضوية، وقائمة تتضمن التزامات العضو الجديد.

٤- تعرض الصفقة النهائية التي تتضمن التقرير والاتفاقية وقائمة الالتزامات، على المجلس العام او المؤتمر الوزاري للمنظمة. وفي حالة موافقة [illegible] اعضاء المنظمة على الطلب، يمكن للدولة المتقدمة بالطلب التوقيع على اتفاقية الانضمام الى المنظمة، ومن ثم تصبح عضواً. وفي بعض الحالات يتطلب الامر موافقة برلمان الدولة على اتفاقية العضوية قبل ان تستكمل اجراءات العضوية.

الانسحاب

يمكن لأي عضو ان ينسحب من عضوية منظمة التجارة الدولية، وينطبق مثل هذا الانسحاب على عضوية المنظمة واتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف. ويكون ذلك بإخطار المدير العام للمنظمة كتابياً. ويسري مفعول الانسحاب بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار الكتابي للمنظمة. اما الانسحاب من الاتفاقيات التي تضم اقلية من اعضاء المنظمة «Plurilateral Agreements»، فيخضع للقواعد الخاصة بتلك الاتفاقيات.

مهام منظمة التجارة الدولية

ان من اهم مسؤوليات منظمة التجارة الدولية التطبيق، والاشراف على تنفيذ اتفاقيات التجارة، والعمل على تحقيق اهداف اتفاقيات التجارة التي اسفرت عنها دورة اوراغواي وتعميقها، وذلك بالقيام بالآتي:

١- ان تكون بمثابة المنتدى التجاري، لاجراء المزيد من المباحثات التجارية، في سبيل تحقيق المزيد من حرية التجارة.

٢- إدارة الجهاز الجديد لفض المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء في المنظمة، بطريقة تنظم وتؤمن التزام الدول الاعضاء بالاتفاقيات.

٣- اقامة وإدارة آلية مراجعة ودراسة السياسات التجارية للدول الاعضاء «Trade Policy Review Mechanism».

٤- التعاون الكامل على أسس متكافئة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحسين سبل وضع السياسات الاقتصادية.

٥- اجراء الدراسات والبحوث الاقتصادية، ونشر تقارير عامة ومتخصصة بالقضايا المهمة على المستوى العالمي.

٦- تقديم المساعدات الفنية والتدريب للدول النامية.

القرارات باتفاق الآراء

منظمة التجارة الدولية شأنها في ذلك شأن الغات، تتخذ القرارات باتفاق الآراء بين الدول، وليس بالتصويت. وبهذه الطريقة تطمئن كل الدول الاعضاء بأن مصالحها قد روعيت عند اتخاذ القرار. وفي الحالات التي يصعب فيها التوصل الى اتفاق الآراء، يمكن اللجوء الى التصويت وتتخذ القرارات بالأغلبية، على اساس صوت واحد لكل دولة.

وتسمح اتفاقية منظمة التجارة باتخاذ القرارات بالتصويت في الحالات الآتية:

● يمكن تبني تفسير أي من اتفاقيات التجارة بتصويت ٧٥ في المئة من اعضاء المنظمة في صالح مشروع القرار.

● يمكن للمؤتمر الوزاري للمنظمة إعفاء أي عضو من الالتزامات الناجمة عن اتفاقيات التجارة، وذلك بأغلبية ٧٥ في المئة من الاعضاء.

● يمكن تبني قرارات تعديل اي بند من بنود اتفاقيات التجارة - بإجماع آراء كل اعضاء المنظمة او بأغلبية الثلثين، ويتوقف ذلك على طبيعة البند المراد تعديله. وفي هذه الحالة يسري التعديل فقط على اعضاء المنظمة الذين وافقوا على التعديل.

● يكون قبول الاعضاء الجدد في المنظمة بموافقة ثلثي الاعضاء في المؤتمر الوزاري الذي ينعقد كل سنتين، أو المجلس العام الذي يعقد اجتماعاته في الفترات ما بين اجتماعات المؤتمرات الوزارية.

وقدم السيد عبدالكريم المدرس الأمين العام رئيس الجهاز التنفيذي للغرفة للدليل بالتأكيد على تجنب السلبية تجاه منظمة التجارة الدولية: «فلتأمين حقوقنا ودورنا في حركة التجارة العالمية، لا بد ان يكون هذا التأمين ناتجاً من العمل داخل النظام وليس خارجه، وبتوحيد الصفوف والكلمة والتفاوض من خلال تكتل اقتصادي عربي. ومن الامور المشجعة ان هناك تسع دول عربية اعضاء في منظمة التجارة الدولية، وسبع دول في طريقها الى الانضمام، مع توقع انضمام المزيد من الدول العربية الى المنظمة، بحيث يصبح معظم الدول العربية اعضاء في المنظمة. وعلينا ان نفكر ايضاً في أمر انضمام جامعة الدول العربية للمنظمة الى جانب العضوية المنفردة للدول العربية، وذلك على

الموضوع الرئيسى : الجات   اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعى : تعريفها   رقم العـــــدد : ١٣٤٩٣
المصـــــدر : الحياة   تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/١٩

غـرار الاتحـاد الأوروبي الذي يتمتع بعضوية منظمة التجارة الدولية الى جانب عضوية دوله الخمس عشرة».

واضاف: «اذا تحدثنا عن تاثير الاتفـاقيـات في الدول العـربيـة فيمكن القول إن هذه الدول شانها في ذلك شـان الدول الناميـة الأخرى، ستستفيد من بعضها في زيادة صادراتها، وبصفة خاصة من المنتـجـات الزراعـيـة والمنسوجات والملابس نتيجة ما تضـمنتـه الاتفـاقـيـات من فـتح الاسـواق امـام تلك الصـادرات، وإزالة الحـواجز غير الجمركية والاجـراءات الحـمـائيـة. وعلى الجانب الآخر، فقد تفقد بعض الدول العـربيـة الميزة النسبيـة للمعاملات المتميزة التي تعامل بها منتـجـاتها في اطار نظام افـضليـة المعـاملة، لانه في ظل الاتفاقيات ستنخفض الحواجز الجمركية، وغير الجمركية، امام صـادرات كل الدول الأعـضـاء في المنظمة، وهو الأمر الذي سيعرض منتجات تلك الدول العربية للمزيد من المنافسة في اسـواق الدول المتطورة، وبصفة خاصة ستتاثر صادرات دول المغرب العربي الى اسـواق الاتحـاد الأوروبي، إلا إذا وجدت هذه الدول سبيلا آخر من خـلال الشـراكـة المتـوسطيـة الأوروبية».

«ومن بين امـثلة التـاثيـر السلبي، توقع ارتفـاع قـيـمـة الواردات العـربيـة من المواد الغذائية بعد قيام الدول المصدرة - وفقاً للاتفاقيات - بالغاء الدعم على الصـادرات. ومن المتـوقع ان تتـاثر دول الخليج بدرجـة أكبر. وعموماً، فإنه يمكن للدول العربية التغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف وارداتهـا من المواد الغـذائيـة بالعـمل على تنمـيـة التـجـارة العربية البينية، وتحرير التجارة العربية البينية في المواد الغذائية تحـريراً كـامـلاً من القـيـود، وباستـغلال الفرص المتاحة في بعض الدول العـربيـة لزيادة الانتـاج الغذائي، مثل السودان ودول أخرى تتوفر فيها المياه والأرض والعمالة.

وبالرغم من ان الحكومات هي التي تتولى المفاوضات، وهي التي تتكفل بوضع القـوانين المحليـة للاعـمـال بحيث تتـمـشى مع اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، إلا ان المسـتـفـيد الحـقـيقي من الفـرص الجديدة التي تتيحـهـا الاتفاقيات هي الشركات وليست الحكومـات. لذلك من الاهمـيـة بمكان ان تقوم الشركات العربية بدراسـة الاتفـاقـيـات بعناية والوقوف على الفرص واقتناصها، والطرق بشـــدة على ابواب الاسـواق المغلقـة بغـيـر سند مـشـروع. ولكن على الشـركـات العـربيـة ايضـاً ان تتـحـسس مـواضع اقدامـهـا حـتى لا تطا مواضع الالغام وتتيح المبرر للدول الأجنبية لاتخاذ اجراءات مضادة تحت اسم الاجراءات الوقائية او الاجـراءات المضـادة للاغـراق او الدعم وغيرها، والتي تبـدو في ظاهرها مـشـروعـة وفي باطنهـا تكمن السـيـاسـات الحـمـائيـة والرغـبـة في غلق الأسواق امـام الواردات».

الدول النامية : عام

الجات

الدول النامية – عام

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
فشل مؤتمر سياتل فرصة اخيرة للدول النامية	الجريدة	العالم اليوم	٢٧١٩	٢٠٠٠/١/١	٤
اتفاقية الجات كبديل مؤقت لقيام منظمة التجارة الدولية	فضل على مثنى	كتاب : الاثار المحتملة لمنظمة التجارة	–	٢٠٠٠	٦

الموضوع الرئيسي : الجات | اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : الدول النامية: عام | رقم العـــدد : ٢٧١٩
المصــــدر : العالم اليوم | تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/١/١

في تقرير لجمعية رجال الأعمال المصريين

فشل مؤتمر «سياتل» فرصة أخيرة للدول النامية

رغم فشل الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في تحقيق الاهداف التي تنشدها الدول المتقدمة بعد اختلافها في التوصل إلى صيغة الاعلان الختامي للمؤتمر وعدم التوصل لصيغة تلبي مطالب الدول النامية في مجالات الزراعة والصناعات النسجية.. إلا أن التقرير الذي اعده طاهر الشريف سكرتير عام جمعية رجال الأعمال المصريين عن المؤتمر يرى ان الفشل قد يكون لصالح الدول النامية والاقل نموا لعدم أستطاعة الدول المتقدمة املاء مصالحها من خلال اصرارها على ادراج موضوعات معايير العمالة والبيئة وربطها بقواعد تحرير التجارة في جدول اعمال جولة المفاوضات القادمة بالاضافة لعدم ادراج الموضوعات الجديدة في جدول المفاوضات وهي موضوعات الشفافية في المشتريات الحكومية والاستثمار والمنافسة وتسهيل التجارة وكلها موضوعات حساسة جداً بالنسبة للدول النامية وتؤثر على سيادة قوانينها وتشريعاتها الوطنية داخل دولها.

جرس تنبيه

اشار التقرير إلى ان نتائج سياتل «جرس» تنبيه للدول النامية كي تطور من ادائها ومحاولة استخدام اتفاقية منظمة التجارة العالمية للحفاظ على مصالحها والدفاع عنها والتنسيق فيما بينها للتكتل ضد أية اخطار تنتج عن محاولات الدول المتقدمة لاملاء ارادتها على حساب الدول النامية وهو ما لا يعني الدعوة للعودة لاساليب الحماية وغلق الاسواق أو اتباع سياسات قديمة تم التحرر منها تماماً لكن يعني ترسيخ قواعد المنافسة واصلاح هياكل الانتاج والحفاظ على قواعد وآليات السوق الحر ومراعاة حقوق المستهلكين. كما ان فشل المؤتمر سيسمح بفترة لالتقاط الانفاس للدول النامية لاعادة حساباتها في ظل مصالحها وسياستها الوطنية.

أكدت جمعية رجال الاعمال في تقريرها على ضرورة تشكيل مجموعة عمل وطنية تضم خبرات متخصصة واصحاب المصالح وممثلين رسميين لالقاء الضوء على المصالح الاقتصادية والاجتماعية المصرية ومقارنة هذه المصالح بمصالح الدول الاخرى الاعضاء في المنظمة وتحديد مواقف ثابتة في مصالح واستراتيجيات الدولة عامة والتوعية لدى الدوائر الاقتصادية ومجتمع الأعمال ومنظمة التجارة العالمية واهم القضايا التي تناقشها وآثار وابعاد مقررات المنظمة على المصالح الوطنية من خلال عقد لقاءات والتنسيق مع اجهزة الاعلام المختلفة، والتنسيق مع المفاوض المصري لتبني المصالح المصرية والحفاظ على الحقوق الوطنية ومحاولة تعظيم المكاسب المتاحة من عضوية مصر في المنظمة العالمية للتجارة، واعداد الدراسات والبحوث وقواعد البيانات المتخصصة التي تتناول قضايا مهمة ومؤثرة على المصالح الاقتصادية المصرية وعلى قطاع الاعمال في مصر وتعبئة كل الجهود والخبرات المتخصصة المهتمة بقضايا منظمة التجارة العالمية لخدمة مصالحنا ومواجهة أية اخطار تهددها.

ارجع التقرير فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية إلى الحضور من جنيف مقر منظمة التجارة العالمية "WTO" إلى سياتل بمجموعة من القضايا المختلف عليها دون الاعداد الجيد المسبق لتسويتها واحالتها للاجتماع الوزاري بغير دراسات أو اقتراحات لايجاد حلول لها.. سوء الاعداد والتنظيم الذي صاحب الاجتماع الوزاري، كما ان فوضى الاجتماعات وعدم التزام القائمين على المؤتمر بالبرنامج المحدد شتت جهود الاعضاء واصابهم بعدم المبالاة والمشاركة الفاعلة في المؤتمر ومحاولات القائمين على المؤتمر والدولة المضيفة لتهميش دور الدول النامية والأقل نمواً التي اثارت استياء تلك الدول وجعلها تتكتل وتصدر بيانات معارضة ورافضة لأية قرارات تصدر عن الاجتماع الوزاري مع قيام المظاهرات واحداث الشغب طوال ايام الاجتماع الوزاري مما ساعد على فوضى الترتيبات وتأخير بدء أعمال المؤتمر وضياع الوقع وضغط الفترة للازمة للمباحثات واحساس اعضاء الوفود بعدم الامان وضعف الدولة المضيفة في السيطرة على احداث الشغب وتوفير المناخ الآمن لهم مما كان له آثاره السلبية.

مصالح الدول المتقدمة

أكد التقرير على حرص الدول المتقدمة على مصالحهم فقط دون مراعاة مصالح اغلبية الدول الاعضاء الاخرى مما اشاع احساسا بالغبن وفقدان

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العــــــدد :	٢٧١٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/١/١

الثقة في منظمة التجارة العالمية وانحيازها للأقلية القوية على حساب الاغلبية من الدول النامية والاقل نمواً مما جعل هذه الدول تهدد بالانسحاب وتقرر عدم الانضمام لجماعية الموافقة "Consensus" لصدور أي اعلان أو قرارات تصدر عن الاجتماع الوزاري بالاضافة للشعور بدكتاتورية إدارة المؤتمر والدولة المضيفة باختيار وزراء 22 دولة فقط لتحديد مصير المباحثات والمفاوضات، وترك وزراء الدول الاخرى خارج قاعات المفاوضات مما اثار غضب اعضاء تلك الدول واحساسهم بالاهانة وبالتالي اصرارهم على رفض أية قرارات تصدر عن المؤتمر.

ارجع التقرير اهم الاسباب لفشل مؤتمر سياتل للصدام العنيف الذي حدث بين مصالح الدول المتقدمة خاصة امريكا وأوروبا الغربية وعدم التوصل لصيغة ترضى اياً منها خاصة القضايا المتعلقة بالزراعة.

دور المنظمات الأجنبية

أشار التقرير إلى ان مجموعات من الأمريكيين وبعض ممثلي المنظمات الأجنبية هاجموا الحكومة الأمريكية لاستضافتها الاجتماعات وطالبوا بعدم عقد المؤتمر وعدم فتح الحدود امام السلع الملوثة للبيئة وايقاف الصناعات التي تعتمد على الاخشاب والغابات والموارد البحرية وعدم فتح الحدود امام السلع التي تنتجها دول لا تراعي معايير العمالة والعمل أو الدول التي لا تراعي حقوق الانسان مع عدم تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية والزراعية حماية للمنتجات الأمريكية من سلع وخدمات وفرض اجراءات حمائية على السلع والخدمات الامريكية حماية للعمالة الامريكية والحفاظ على فرص العمل المتاحة والمطالبة بتنفيذ شعار تجارة عادلة وليس تجارة حرة (Fair Trade not Free Trade).

كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بدخول قضية معايير العمالة في المفاوضات القادمة واقترحت تشكيل مجموعة عمل تحت مظلة منظمة "W.T.O." ورفض الاقتراح من جانب الدول النامية التي اكدت ان الدول المتقدمة تستعمل هذه القضية للحد من تصدير سلع الدول النامية لاسواقها كما انها بذلك ستلغي احد المزايا النسبية المتاحة لدول الدول النامية والاقل نمواً.

وليس من المتوقع اثارة هذه القضية مرة اخرى في دوائر "W.T.O." وربما يتم تشكيل مجموعة عمل لها تحت اشراف البنك الدولي.

حماية البيئة

وفي مجال البيئة تم الضغط من جانب الولايات المتحدة الامريكية وجماعات البيئة على "W.T.O." لطرح القضية لكنها قوبلت من جانب الدول النامية بالرفض مشيرة إلى ان الدول المتقدمة ستسيئ استعمال موضوعات البيئة ضد صادرات الدول النامية، كما اشارت إلى ان اجراءات البيئة الموجودة حالياً والمعمول بها في المنظمة كافية ولا تستدعي أية اضافات في الوقت الذي يتوقع استمرار الحوار في هذه القضية مع ضغوط من جماعات البيئة إلا ان المؤتمر فشل في اصدار اعلان يضم البيئة في موضوعات التفاوض.

وفيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على السلع غير الزراعية فهناك 6 مجموعات من السلع الصناعية بما فيها الاخشاب والورق، منتجات الغابات طالبت بعض الدول بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها، إلا أن جماعات البيئة من ممثلي دول اخرى رفضت هذا الطلب وليس من المتوقع حدوث أي اجراء مستقبلي بصدده.

اما التعريفة الجمركية بخصوص المنسوجات والملابس فهناك اتجاه لتخفيض التعريفة على السقوف الجمركية وليس على التعريفات المطبقة فعلياً مع الالتزام بما تم الاتفاق عليه في جولة اورجواي وقد دعم ذلك الاتجاه جميع الدول النامية والاقل نمواً.

وفيما يتعلق بالصيد البحري طالب المجتمعون بإلغاء أو تقليل الدعم لاساطيل الصيد البحري الذي يساعد على عمليات الصيد ومن المعروف ان هناك حوالي من 5 إلى 20 مليار دولار تنفق على دعم الصيادين وتشجيع صناعة الصيد في العالم دون النظر لاقتصاديات عملية الدعم ورغم معارضة جماعات البيئة لذلك الدعم إلا أن أوروبا واليابان وكوريا اكدت على ان عملية الدعم غير ضارة بالبيئة أو لاقتصاديات صناعة الصيد.. ووافقت منظمة التجارة العالمية على اجراء دراسة لدعم صناعة الصيد وآثارها على اقتصاديات تلك الصناعة والبيئة.

إتفاقية الجات كبديل مؤقت لقيام منظمة التجارة العالمية .

أولاً الإنجازات المحققه تحت مظلة الجات .

في الوقت الذي كانت تجري فيه المداولات للتصديق على ميثاق هافانا تعلن الإدارة الأمريكية سحب موافقتها على هذا الميثاق وعدم عرضة على الكونجــرس الأمريكي .

وتحاشياً لردود أفعال الدول فقد طلبت الولايات المتحـدة الأمريكيـة مـن المجلس الإقتصادي والإجتماعي في عام ١٩٤٦ وضع جدول أعمــال (مؤتمـر التجارة والعمل) . وقام المجلس الإقتصادي بتشكيل لجنـــة تحضيريـة لوضــع الجدول قامت في دور إنعقادها الثاني في جينيف ١٩٤٧ عــلاوة علـى تحضـير (ميثاق التجارة الدوليه) بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية ذلك الرأى السائد في اللجنة كان ينحصر في أن أهداف هيئة التجارة الدوليـة تصبـح أيسر منالاً إذا اتخذت البلاد الممثلة في اللجنة التحضيرية تدابير عملية ترمي إلـى تخفيض التعريفات الجمركية خفضاً محسوساً وتقليل الحواجـز الأخـرى التـي تعترض التجارة وذلك على أساس المزايا المتبادلة (١)

وقد أسفرت المناقشات التي تمت في جينيف عن إبـرام (الإتفـاق العـام للتعريفات والتجارة) وأنجز الإتفاق في ٣٠ إكتوبر عام ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيـع على المحضر النهائي .

وبالرغم من أن المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية تمـت تحـت إشراف اللجنة التحضيرية إلا إن البلاد التي إشتركت فيها قامت بـها بإعتبارهـا عملاً مستقلاً وبصفتها أطرافاً متعاقدة في معاهدة إجتماعية .

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : فضل على مثنى
الموضوع الفرعي : الدول النامية: عام — رقم العـــــدد : —
المصـــــــدر : "كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠

هذه المفاوضات الخاصة بالتعريفة الجمركية التي تمت في جينيف عام ١٩٤٧ تعتبر عملاً جماعياً واسع النطاق يترتب عليه إيجاد أسواق للتجارة المتعددة الأطراف .
وقد قامت سكرتارية الجات بعقد عدد من جولات المفاوضات بين الدول الأعضاء لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية وتسهيل تبادل السلع .
وإختلفت هذه الجولات في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها .

وبلغ عدد تلك الجولات ثمان جولات سنعرض فيما يلي ملخصاً لهذه الجولات مع التركيز على الجولتين الأخيرتين نظراً لأهمية النتائج التي تمخضت عنها :

الجدول رقم (٢)

جولات المفاوضات تحت مظلة الجات [١]

إسم الجولة	مكان إنعقادها ومدتها	عدد المشاركين من الدول الأعضاء
الجولة الأولى	جينيف سويسرا ١٩٤٧- ١٩٤٧	٢٣
الجولة الثانية	أنيسي فرنسا ١٩٤٩ – ١٩٤٩	١٣
الجولة الثالثة	توركي إنكلترا ١٩٥١- ١٩٥١	٣٨
الجولة الرابعة	جينيف سويسرا ١٩٥٦-١٩٥٦	٢٦
الجولة الخامسة (جولة دبلون)	جنيف سويسرا ١٩٦٠-١٩٦٠	٢٦
الجولة السادسة(جولة كنيدي)	جينيف سويسرا ١٩٦٤- ١٩٦٧	٦٢
الجولة السابعة (جولة طوكيو)	طوكيو اليابان ١٩٧٣ -١٩٧٩	١٠٢
الجولة الثامنة (جولة أوروجواي)	بونتادل إسته أورجواي ١٩٨٦-١٩٩٤	١٠٨

[١] المصدر :١ – س – إنجاريا "جولة جديدة من المفاوضات التجارية العالمية" مجلة التمويل والتنمية العدد ٢٣ يونيه ١٩٨٦ ص ٤ .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	–
المصــــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

ثانياً : جولات المفاوضات الست الأولى ١٩٤٧-١٩٧٣.

خصصت جولات المفاوضات الست الأولى في مسألة تخفيض الرسوم الجمركية على سلع الصناعات التحويلية التي تشكل النسبة الكبرى من تصدير الدول الصناعية المتقدمة .

- فقد تم في الجولة الأولى التي عقدت في جينيف سويسرا عام ١٩٤٧ تخفيض ٤٥ ألف تعريفة جمركية تشمل سلعاً قيمتها ١٠ مليارات دولار وتشكل ٥٠% من مجموع قيم التجارة العالمية وقد شكل ذلك دافعاً لتلك الدول لدعم منظمة الجات .

– أما الجولة الثانية التي عقدت في أنيسي – فرنسا عام ١٩٤٩ فقد تم الإتفاق فيها على تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية.

– والجولة الثالثة عقدت في توركي – إنجلترا ١٩٥٠ – ١٩٥١ تم فيها تخفيض ٧٨٠٠ تعريفة جمركية بما يعادل ٥٥% من مستوى التعريفة التي كانت عليها عام ١٩٤٨ .

– والجولة الرابعة عقدت في جنيف عام ١٩٥٦ تم فيها تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلغ قيمتها بما يعادل ٢,٥مليار دولار .

– عقدت الجولة الخامسة في عام ١٩٦٠ في جينيف أيضاً وعرفت بإسم جوله ديلون نسبة إلى وزير تجارة الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل دولته فيها وكان المحرك الأساسي للمفاوضات. توصلت المفاوضات في هذه الجولة إلى تخفيض ٤٤٠٠ تعريفة جمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها ٤,٩ مليار دولار .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

- والجولة السادسة دعيت بجولة كيندي نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي دعا لعقدها في عام ١٩٦٤ والتي دامت مفاوضاتها حتى شهر أيار (مارس) من عام ١٩٦٧. وقد تم الإتفاق في نهايتها على تخفيض التعريفات بنسبه ٣٥% تدريجياً خلال خمس سنوات لسلع صناعية تبلغ قيمتها ٤٠ مليار دولار . (١)

٢- جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩

عقدت الجولة السابعة للمفاوضات فى طوكيو اليابان في إيلول (سبتمبر) ١٩٧٣ ، وأنتهت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ وكانت من أهم جولات المفاوضات التي عقدتها الجات ، فقد شاركت فيها ٩٩ دولة . وأستطاع المفاوضون التوصل إلى إتفاق يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وعلى بعض السلع الزراعية في الدول التسع الأكثر تصنيعاً في العالم وذلك بنسبة ٣٤% من مستوى التعريفة لعام ١٩٤٨ التي كانت تساوي ٤٠% فأصبحت ٤,٧% وقد ظهر على جدول أعمال هذه الجولة عدد من الموضوعات الجديدة بالإضافة إلى موضوع التعريفات الجمركية كان أهمها : (٢)

١- إرتفاع أسعار السلع الغذائية و التعويضات *

تعرض العالم منذ الخمسينات من هذا القرن لأزمة في الغذاء تتمثل بصفة اساسية في إختلال التوازن بين الطلب على الغذاء والمعروض منه فضلاً عن إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم بنوده وقد إشتد حدة تلك الأزمة مع بداية السبعينات. (٣)

---

(١) راجع في هذا الخصوص :

1- C. Davidinternational. Trade policy, macmillan pullishers LTD. Londn. 1985.pp – 91-93

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الكتاب السنوي للتجارة ، روما ، إيطاليا ،١٩٩١ ص ١٣١.

(٣) عبد الهادي عبد القادر سويفي موقف الدول العربيه من النظام الاقتصادي ،مجلة مصر المعاصره ، العددان ٣٨٩ - ٣٩٠، ص ٦٦ مرجع سابق .

وقد أقر الباحثون بأن تحرير التجارة سيرفع من مستوى أسعار السلع الغذائية في السوق الدولية مما يؤثر على فاتورة الإستيراد في دول العجز الغذائي كما تبين لهم أيضاً بأن كلفة عمليات الإستيراد سترتفع أيضاً في هذه الدول بسبب إجراءات التغيرات الهيكلية لإقتصادياتها وآليات التجارة الخارجية فيها .

وهذا بدوره يخفض حجم الإستيراد العام في الدول الفقيرة بسبب عجزها عن تأمين الموارد اللازمة لدفع فاتورة الإستيراد . ويشكل هذا الإتفاق مع الأضرار الناتجه عن إرتفاع أسعار السلع الغذائية خسارة في مستوى الرفاهية في الدول العربية بعد تحرير التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ حوالي ٨٨٧ مليون دولار سنوياً وستتحمل مصر أكبر نسبة من هذه الخسارة تليها العراق ثم المملكة العربية السعودية [1].

ولهذا فقد طالبت الدول النامية في جولة طوكيو منحها تعويضات عما سيلحقها من أضرار بسب تحرير التجارة العالمية .

- كما أن من الموضوعات الجديدة التي طرقتها جولة طوكيو موضوع حماية المستهلكين والبيئة وموضوع إجراءات السماح بالإستيراد وموضوع تجارة اللحوم والحيوانات الحيّة موضوع تجارة الألبان وموضوع تجارة الطائرات المدنية وموضوع تحسين آلية عمل الجات، وموضوع المعاملة التفضيلية ومشاركة كاملة للدول النامية وموضوع إتخاذ إجراءات حمائية لأغراض التنميه.

- وقد أسفرت عن الجولة إصدار وثيقة إعلان طوكيو التي تضمنت قواعد ومجالات التفاوض في مجال تخفيض أو إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضه على التجارة العالمية وأتفق على سريانها إبتداءً من ١٩٧٩/١١/١ أما

[1] GATT WAYSTO TAKEACCOUNT, OF the Negat Ive EFFEets of the AGRCULTRE RE FORM PROCCESS- ON NET FOOD, IM PORTING DEVELOPING, CONTRIESPROPO SAL SUBMMETED TO the NE GOT IATING GROUP on AGRIC UIT URE, GENEVA , oct 25-1989 P-235.

الإتفاقيات الأخرى المنظمة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة وتراخيص الإستيراد ومراجعة نظم الإغراق السلعي والترتيبات الخاصة بـــاللحوم ومنتجات الألبان والطيران المدني فتسري إبتداءً من ١٩٨١/١/١

وقد إستهدفت هذه الجولة تحقيق خفض جمركي متميز (٣٠٠ مليون دولار) من حجم التجارة الدولية على مدار سبع سنوات حيث تم الإتفـــاق علـــى خفـــض الرسوم الجمركية بما يعادل ٣٠% من متوسط التعريفات في بدأ الدورة .

ثالثاً : اتفاقات الجات نتيجة جولة أورجواي:

لقد تمخضت عن جولة أورجواى جملة من الإتفاقات يمكـــن اســتعراضها على النحو التالي :-

١- الاتفاقية الزراعية :-

تركز الإنتاج العالمي من معظم المواد الغذائية الرئيسية في مجموعة الدول المتقدمة وفي عدد محدود من الدول ففي خلال السبعينات تركـــز نحـــو نصـــف إجمالي الإنتاج العالمي من الحبوب في مجموعة الدول المتقدمة كما وصلت هـــذه النسبة ٦٥,٥% بالنسبة للقمح والى ٦٧% بالنسبة للحبوب الخشنة .[١]

- وظلت التجارة الدولية في السلع الزراعية خاضعة للكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الدوليـــة كذلك عملت دول كثيرة على دعم كبير للإنتاج الزراعي للصادرات مـــن الســـلع الزراعية ولم تتمكن جولات المفاوضات التجارية السبع السابقة التي تمت في إطار الجات من التصدي لمشكلة الحماية والدعم وذلك رغم أهمية السلع الزراعية فـــي التجارة الدولية بل زادت درجة الحماية والقيود الواردة على هذا القطاع وبصفـــة خاصة في دول المجموعة الأوربية التي بالغت كثيراً في حماية الزراعـــة ودعـــم الإنتاج الزراعي والتصدير الزراعي ، وانعكس ذلك في تطبيق ما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تضمنت ثلاثة أنواع من الحماية هى :

عبد الهادي عبد القادر سويفي ، موقف الدول العربية من النظام الإقتصادي ، مجلة مصر المعاصرة - العددان - ٣٨٩ - ٣٩٠ ، ص ٦٧ مرجع سابق .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

في تطبيق ما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة والتي تضمنت ثلاثة أنـــواع من الحماية هى :

– التعريفة الجمركية المتغيرة المفروضة على المواد الغذائية المســـتوردة والتى تعادل في آثارها القيود الكمية .

– أما النوع الثاني من الحماية يتمثل في الدعم الذي يقدم للصادرات مـــن السلع الزراعية بمنح المنتج الفرق بين السعر الداخلي المرتفع وسعر آخر منخفض لايمكنه من المنافسة في أسواق التصدير .

وبالنسبة للنوع الثالث من الحماية فيتمثل فى الدعم الذى يقدم للإنتـــاج الزراعـــي ومن صوره ضمان حد أدنى من الأسعار ودخول الدولة مشترية في حالة هبـــوط الأسعار عن الحد الأدنى أو مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين .

– ومن البديهي إن هذه السياسة قد أصابت وتصيب بالضرر الكبير البـــلاد الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وأستراليا ، ونيوزلنده ، وكذلك البلاد الزراعية النامية مثل الأرجنتين وتشيلي ، وأورجواي ودول المغـــرب العربي وغيرها .

صحيح إن البلاد الأخرى تمنح القطاع الزراعي قدراً معينـــاً مـــن الدعـــم والحماية ولكنه يتضائل أمام ما تفعله البلاد الأوربية عن طريق السياسة الزراعيـــة المشتركة السالف ذكرها .

لذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راغبة في دخول جولة جديدة مـــن

المناوشات الجارية في إطار الجات مالم يطرح على مائدة المفاوضـــات مشـــكلة الحمايـــه الزراعية ووافقت بلاد المجموعة الأوربية على ذلك في إعلان (بونتادليستا) ولقـــد أسفرت نتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار للإصلاح طويـــل الأجـــل

للتجارة في المنتجات الزراعية ليستهدف "إنشاء نظـام للتجـارة فـي المنتجـات الزراعية" منصف ومستند إلى قوى السوق ، وإنه من الضروري الشـروع فـي عملية إصلاح عبر التفاوض حول الإلتزامات المتعلقة بالدعم والحماية ومن خـلال وضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فاعلية للجات .

والهدف الطويل الأمد يعني ضرورة التوصل إلى تخفيضات تدريجية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية تتواصل على مر فترة زمنية متفق عليها مما يسـفر عن تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالميـة وإسـتكمال عملية تحرير تجارة السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٠ .

وتوضح الإحصاءات أن حجم الدعم الذي تقدمه دول أوربا وحدها للسـلع الزراعية تقدر بـ (٧٠) مليار دولار سنوياً في حين يصل الدعم الأمريكي لها إلى (٦٠) مليار دولار سنوياً وتقدم اليابان إعانات للمزارعين اليابانيين بمعدلات تزيـد عما تقدمه المجموعة الأوربية إلاّ إنها مازالت تعاني من عجز في السلع الزراعية كما أن إعاناتها لا تتعارض مع التجارة الدولية بالدرجة نفسها التي وصلت إليـها المجموعة الأوربية .

وقد قدّرت دراسة أخرى حجم دعم القطاع الزراعي في كل من الولايـات المتحدة ودول المجموعة الأوربية واليابان ، بحوالي (٩١) بليـون دولار و (١٥٦) بليون دولار و(٧٤) بليون دولار على التوالي في عام ١٩٩٢ (١).

والجدول رقم (٣) يوضح حجم التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلـي في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة حتى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣)

التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلي في الدول المتقدمة خلال الفترة (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)

السنوات إجمالي الدعم	الدول				
	كندا	الاتحاد الأوربي	اليابان	أمريكا	إجمالي
١٩٩٤	٤,١	٨١,٤	٣٣,٨	٢٣,٩	١٤٣,٢
١٩٩٥	٣,٩	٧٩,١	٣٢,٦	٢٣,١	١٣٨,٧
١٩٩٦	٣,٨	٧٦,٨	٣١,٥	٢٢,٣	١٣٤,٤
١٩٩٧	٣,٧	٧٤,٥	٣٠,٤	٢١,٥	١٣٠,١
١٩٩٨	٣,٥	٧٢,٣	٢٩,٣	٢٠,٧	١٢٥,٨
١٩٩٩	٣,٤	٧٠,٠	٢٨,١	١٩,٩	١٢١,٤
٢٠٠٠	٣,٣	٦٧,٧	٢٧,٠	١٩,١	١١٧,١

المصدر :

عدنان شوكت شومان . إتفاقيات الجات الدولية الرابحون دوماً والخاسرون دوماً . دار المستقبل. دمشق. ١٩٩٦ . ص ١٤٧ .

- وفيما يلي نعرض لأهم ما تم التوصل إليه من إتفاقات بشأن السلع الزراعية على النحو التالي :-

١- فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق تم الإتفاق على أن تأخذ البلدان المتقدمة في الإعتبار الأوضاع الخاصة للبلدان النامية المتعاقدة وإحتياجاتها وذلك عن طريق تسهيل زيادة الفرص وشروط التوصل إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذه البلدان ومراعاة الأمن الغذائي والحاجة إلى حماية البيئة والعمل على منح البلدان النامية معاملة خاصة متميزة وتحديد البلدان المستوردة الصافية للغذاء .

٢- تحويل جميع الحواجزوالعوائق بخصوص تجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية وبعبارة أدق تحويل القيود غير الجمركية (كمية - حصص - حظر إستيراد) إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً ثم تخفيضها والتعهد بعدم العودة إلى أية تدابير من هذا النوع بعد إتمام عملية التحويل .

٣- تخفيض نسبة التعريفة على السلع الزراعية بعد تحويل جميع العوائق إلى ٣٦% من قبل الدول المتقدمة وخلال ٦سنوات - وبنسبة ٢٤% بالنسبة للدول النامية خلال مدة ١٠سنوات .

٤- تتبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط ألآ تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائي .

٥- خفض الدعم المحلي للزراعة تم الإتفاق على تخفيض هذا الدعم بنسبة ٢٠% عن قيمته المتوسطة في فترة الأساس ١٩٨٦ - ١٩٨٨ خلال ست سنوات للدول المتقدمة بدءاً من عام ١٩٩٥ وبنسبة ١٣,٣ خلال عشر سنوات للدول النامية ويترك للدول حرية إختيار السياسات أو المنتجات التي تراها ملائمه لإحداث هذا التخفيض ولا يطلب من الدولة الأقل نمواً الإلتزام بإجراء أي تخفيض .

٦- التدابير الوقائية يجوز لأي من الأطراف المتعاقده إتخاذ تدابير وقائية مثل - الإحتفاظ بقيود خارج التعريفة الجمركية بعض الوقت بعد دخول إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٩٥ في الحالات التالية :-

أ - اذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية تمثل أقل من ٣% من الإستهلاك المحلي في فترة الأساس ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

ب – إذا لم يكن قد تم تقديم أي دعم مالي للصادرات منـــذ بدايـــة فـترة الأساس بالنسبة للمنتجات المحددة .

ج– إذا كانت السلع الزراعية تخضع لقيود على الإنتاج بشـــرط ان تكـــون هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية .

د– اذا كانت السلعة الزراعية من السلع التي تســتحق أن تعـــامل معاملـــة خاصة بناءً على إعتبارات غير تجارية مثل إعتبارات الأمن الغذائـــي وحماية البيئة .

هـــ– إذا كانت كمية الحصة المسموح بها في السنة الأولى تمثل ٤% مـــن متوسط الإستهلاك المحلي في فترة الأساس علـــى أن ترفـــع بمقـــدار ٠,٨% سنوياً من إستهلاكها في السنوات التالية بحيث تصل الحصة إلى ٨% من متوسط الإستهلاك السنوي خلال ست سنوات للدول المتقدمـــة وعشر سنوات للدول النامية .

و– إذا كان المنتج يخضع لقيود على الإنتاج بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية ، لا على المنتجات الزراعيـــة المجـــهزة أو المصنعة .

ز– اذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف علـــى إنها تمثل عناصر أساسية في الغذاء التقليدي للدول النامية حيـــث مـــن الممكن إستمرار تقييد مثل هذه الواردات بعض الوقـــت مـــع التعـــهد بتحريرها من القيود خلال فترة التنفيذ (١٠) سنوات .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

٧- إعطاء ميزةّ تفضيلية للدول الناميةّ منخفضة الدخل حيث أعفتها مـــن تلـــك التخفيضات بصورة كاملة وحددت الدول منخفضة الدخل بالدول التي يقـــل فيها دخل الفرد المتوسط عن (١٠٠٠) دولار سنوياً .

٨- نطاق شمول الإتفاقية الزراعية :-

تشمل هذه الإتفاقيةّ المنتجات التالية :-

البن ، الشاي ، الكاكاو ، السكر ، الفاكهةّ ، الخضـــار ، البـــذور الزيتيـــةّ ، الدهون ، الحيوانات الحية والمذبوحةّ ومنتجاتها ، المشروبات بأنواعها ، الأزهـــار العطريةّ ، النباتات الطبيعية ، التبغ ، الحبوب بأنواعها ، منتجات الألبان ، الأرز ، التوابل ، السلع الصناعيةّ كالقطن والحرير والكتان والصوف وغيرها ولا تشـــمل الإتفاقيةّ الأسماك ومنتجاتها حيث أدخلت ضمن السلع الصناعيةّ حسب الجدول رقم (٤) أدناه .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل علي مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

جدول رقم (٤)

السلع المشمولة بالاتفاقية الزراعية

تشمل الاتفاقية الزراعية الفصول من ١-٢٤ من النظام المنسق لوصف السلع الأساسية وترميزها مع إستبعاد الأسماك والمنتجات السمكية ويضاف إليها البنود التالية :-

البند في النظام المنسق	توصيف البند
٤٣٠٥٢٩	(مانيتول)
٤٤٠٥٢٩	(سوربيتول)
٠١٣٣	(زيوت عطرية)
٠١٣٥ إلى ٠٥٣٥	(مواد زلالية ومواد أساسها النشأ المعدل وغراء)
١٠٠٩٣٨	(عوامل تهيئة)
٦٠٢٣٣٨	(سوربيتول غير المذكورة ولاالداخلة في مكان آخر)
٠١٤١ إلى ٠٣٤١	(صلال وجلود خام)
٠١٤٣	(جلود فراء خام)
٠١٥٠ إلى ٠٣٥٠	(حرير خام وفضلات حرير)
٠١٥١ إلى ٠٣٥١	(صوف ووبر)
٠١٥٢ إلى ٠٣٥٢	(قطن غير مندوف ، وفضلات قطن وقطن مندوف أو ممشط)
٠١٥٣	(كتان خام)
٠٢٥٣	(قنب خام)

المصدر: سكرتارية الجات ، الوثيقة الختامية لمؤتمر مراكش ، المغرب ، الإتفاقية الزراعية ١٥/ نيسان ١٩٩٤، ص ٥٧ .

- لا تشكل المنتجات المدرجة أعلاه حدوداً على المنتجات المشمولة بإتفاق تطبيق التدابير المتعلقة بصحة الإنسان والنبات .
- أوصاف المنتجات الموضوعة بين أقواس ليست بالضرورة أوصافاً نهائية .

٢-اتفاقية السلع الصناعية

لقد تمخض عن جولة أورجواي اتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية من السلع المصنعة بنسب مختلفة بلغت وسطيا ٣٨%عن مستواها فى عام ١٩٤٧بحيث أصبحت التعريفات الجمركية فى عام ١٩٩٤لاتتعدى بالمتوسط ٣,٩% من قيمة السلع المستوردة بعد ان كانت فى عام ١٩٤٧تبلغ ٦,٣% وقد حدث معظم هذا التخفيض باتفاقات جانبية بين الدول الصناعية نفسها،وقد أعفى عدد كبيرمن السلع من الرسوم الجمركية عند دخولها أسواق الدول الصناعية كالأدوية ومعدات البناء والمعدات الطبية ،ولب الورق ، والصلب ،والمشروبات الروحية ، والالاتالزراعية .

– كما أدخلت تخفيضات كبيرة جدا علي مواد أخرى مثل لعب الأطفال والإلكترونيات ، و المعدات العلمية و المنتجات الخشبية و بعض المنتجات غير الحديدية .(١)

إن تطبيق هذة الإتفاقات الجانبية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة سيشمل أيضا بقية الدول الأعضاء في الجات استناداً إلى مبدأ (الدولة الأكثررعاية) وبهذا سوف تستفيد الدول النامية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية من جميع التسهيلات ويساعد هذا على نمو معدلات التبادل التجاري العالمي . هذا من جهة أما من جهة أخرى فان بعض السلع التى تنتجها وتصدرها الدول النامية كالمنسوجات والملابس ، والجلود ، والأحذية والأسماك والمنتجات الزراعية غير

ابراهيم العيسوي ، الجات وأخواتها ، النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آذار ، (مارس ١٩٩٥ ص ٦٤) .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العـــــــدد :	ـ
المصــــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠

الإستوائيه ستظل تعانى من إرتفاع نسبى فى التعريفة مما يعرقل دخول هذه السلع أسواق الدول الصناعيه . ويرى بعض المحللين الإقتصاديين بأن ماقدمته الدول النامية من التزامات في مجال تحرير التجارة تحت مظلة الجات يفوق عما قدمته الدول الصناعية للدول النامية من تسهيلات كثيرة فى معظم الحالات .

٣- إتفاق تحرير تجارة المنسوجات والملابس

كان موضوع التجارة الدولية في المنسوجات والملابس من الموضوعات الحساسة التي أثير حولها الخلاف بين أطراف الإتفاقية العامة ، وتحديداً بين الدول المتقدمة – والولايات المتحدة من ناحية والدول النامية وبالذات الهند من ناحية أخرى . وسبب الخلاف هو إن التجارة الدولية في المنسوجات تخضع لنظام الحصص الثنائية التي يتم الإتفاق عليها بين الأطراف المعنية وذلك في إطار إتفاقية الألياف المتعددة Multil – FIBER AGREEMENT (MFA) (١)

وتجدر الإشارة إلى ان حوالي ٥٠% من تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة يخضع للإتفاقية الدولية للألياف المتعددة المعقوده في عام ١٩٧٤ والتي تنص على أحقية الدول الصناعية المنتجة للمنسوجات والملابس بفرض قيود بشكل حصص على مستورداتها من المنسوجات والملابس وذلك لحماية إنتاجها المحلي. وقد شكل هذا إنتهاكاً صريحاً لمبادىء إتفاقية الجات ولمقررات جولات المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق غير التعريفية أمام تدفق السلع والخدمات في السوق الدولية علاوة على ان تطبيق نظام الحصص قد انعكس سلبياً على أوضاع الدول النامية وسبب لها أضراراً فادحة وذلك لأن تجارة المنسوجات والملابس تشكل حوالي ٤٠% من صادراتها المصنعة التي تملك فيها بعض الميزات النسبية .

ولهذا طالبت هذه الدول بإدراج هذا الموضوع على جدول مفاوضات جولة أورجواي بهدف التوصل إلى إلغاء إتفاقية الألياف المتعددة القائمة ، وإخضاع تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة إلى أحكام جديدة تحت مظلة إتفاقية الجات .

وبعد مفاوضات طويلة تم وضع إتفاقية خاصة مؤقتة بالمنسوجات والملابس تنص على دمج تجارة المنسوجات والملابس في اتفاقية الجات ١٩٩٤ على مراحل خلال مدة عشر سنوات بدءاً من دخول إتفاقية الجات حيز التنفيذ في عـــام ١٩٩٥ – وبحلول عام ٢٠٠٥ تكون إتفاقية الألياف المتعددة قد أُلغيت تماماً وأصبح قطـاع المنسوجات والملابس الجاهزة خاضع لأحكام إتفاقات الجات ١٩٩٤ شــأنه شــأن السلع الأخرى .

وتنص الإتفاقية في هذا الشان على مايلي :-

١- تحسين فرص دخول المنتجات من منسوجات وملابس جاهزة للأسواق عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركيـــة وتســهيل الإجراءات الجمركية ومنح التراخيص.

٢- تطبيق القواعد الخاصة بالعدالة والمساواة في تجارة المنسوجات في مجالات الإغراق ومكافحته والإعانات والرسوم التعويضية وحماية حقــوق الملكيــة الفكرية .

٣- تفادي الإنحياز ضد الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة عند وضع السياسات التجارية . ويتم دمج قطاع المنسوجات والملابس من خلال أربــع مراحل :

المرحلة الأولى تبدأ عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٥ بدمـــج المنتجات المختارة من قائمة متفق عليها بحيث تشكل نسبة لا تقل عن ١٦%مـــن الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس في عام ١٩٩٠. وفي المرحلـــة الثانية يتم دمج منتجات تشكل مالايقل عن ١٧% مـــن حجـم الـــواردات خـــلال السنوات الثلاث من عام ١٩٩٥-١٩٩٨. وفي المرحلة الثالثة تزيد نســـبة دمـج واردات المنسوجات والملابس إلى ١٨ %على ان يتم انجاز هذا الدمــــج خـــلال

الفترة من ١٩٩٨ -٢٠٠٢ و تبقى نسبة ٤٩% من الواردات سيجري دمجها فـــي الجات فى المرحلة الآخيرة خلال الفترة من (٢٠٠٢-٢٠٠٥)

جدول رقم (٥)

مراحل تحرير تجارة المنسوجات والملابس باحكام اتفاقية جات ١٩٩٤

المرحلة	بداية المرحلة	من نسبة الواردات في علم ١٩٩٠
المرحلة الأولى	١٩٩٥/١/١	١٦%
المرحلة الثانية	١٩٩٨/١/١	١٧%
المرحلة الثالثة	٢٠٠٢/١/١	١٨%
المرحلة الرابعة	٢٠٠٥/١/١	٤٩%

المصدر:

سكرتارية الجات ، نصوص اتفاقية المنسوجات والملابس ، الوثيقة الختامية، مراكش المغـوب، ١٥ نيسان ١٩٩٤ ص ٩٧

٤- التجارة في الخدمات

أخذ قطاع الخدمات يجذب إهتمام العالم مع تنامي دورها في تحويل التقــدم التكنولوجي إلى قدرات إنتاجية . وظهر منذ نهاية السبعينات جلياً هذا الدور خاصة مع تعاظم شأن الشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على ناصية التكنولوجيـــا وإستخداماتها . الأمر الذي جعل المؤتمر الوزاري الذي إنعقد في سانتا دليستا فــي عام ١٩٨٦ . لإعلان بدء مفاوضات أورجواي إلى وضع قضايا الخدمات علـــى جدول أعمال جولة المفاوضات . وقد أصبح هذا الوضوع من العلامات المميـزة لهذه الجولة حيث كان نطاق مفاوضات الجات في الجولات السابقة يتركز أساســاً على قضايا التجارة في السلع والتخفيضات على التعريفة وإلغاء القيـــود الكميـة وغيرها من العرائق أمام التبادل التجاري الدولي .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية علـــى رأس قائمـــة الـــدول المصـــدرة للخدمات حيث بلغ دخلها من ذلك حوالى ١٦٢,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ تليها فرنسا ١٠٢,٣ مليار ثم ايطاليا ٦٥,٢٢ مليار [١] وقد ظهر من خلال المفاوضـــات حول تحرير تجارة الخدمات بان عملية التحرير هذه تختلف عن عمليـــة تحريـــر تجارة السلع لأنه فى حالة الخدمات لا توجد تعريفات جمركية أو حصص كمية أو غيرها من القيود الجمركية بل إن ما يحكم تجارة الخدمات هو القوانين والقـــرارت والإجراءات الإدارية التى تضعها الدولة .

و قد أنصب إهتمام المفاوضين فى جولة أورجواي على بحث هذه القوانين والإجراءات والإتفاق حول تخفيضها أو إلغائها للوصول إلى تحرير التجارة فـــي الخدمات المختلفة التى تبلغ نسبتها ٢٠% من التجارة العالمية .

وقد كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية والدول النامية وبالذات البرازيل والهند من ناحية أخرى حيـث ترى الدول النامية أن تحرير تجارة الخدمات سوف يؤثر سلباً على قطاع الخدمات فيها . ولإنهاء هذا الخلاف تم التوصل إلى حل وسط يتم بموجبه فصل قانوني بين الهيئة التى تفاوض على الأمور المتعلقة بتجارة السلع والهيئة التى تفاوض علـــى الأمور المتعلقة بتجارة الخدمات .

والجدول التالي يوضح أهم الدول المصدرة للخدمات :

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠

جدول رقم (٦)

أهم الدول المصدرة للخدمات ١٩٩٢ (بالمليار دولار)

الرقم	الدولة	القيمة	النسبة المئوية
١-	الولايات المتحدة الأمريكية	١٦٢,٣	%١٦,٢
٢-	فرنسا	١٠٢,٣	%١٠,٢
٣-	إيطاليا	٦٥,٢	%٦,٥
٤-	المانيا	٦٤,٤	%٦,٤
٥-	بريطانيا	٥٥,١	%٥,٥
٦-	اليابان	٥٥,٠	%٥,٥
٧-	أسبانيا	٣٦,٢	%٣.٦
٨-	هولندا	٣٦,١	%٣,٦
٩-	بلجيكا ولوكسمبورج	٣٥,٠	%٣,٥
١٠-	النمسا	٣٠,٠	%٣
١١-	استراليا	٢٥,٠	%٢,٥

المصدر :-

سكرتارية الجات ، التقرير السنوى لمنظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٢ ، جنيف، سويسرا ، ص ١١٦

ويشمل قطاع الخدمات انواعاً عديده من الأنشطة مثل الخدمات المصرفيـــة والمالية والتأمين والإتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل الــبرى ، والبحـــري ، والجوي ، والشحن ، والتسويق ، والإستشارات ، ودراسات الإستثمار ، والإنتاج ، والتوزيع ، والترويج ، والدعاية ، والتأمين للعمالة الماهرة والعادية ، والبحــــوث العلمية ، ونقل التكنولوجيا وغيرها من الخدمات المساعدة للتجارة ، والصناعــة ، والتنمية .

٥- إتفاقية حماية الملكية الفكرية

تمت الموافقة على إتفاقية الملكية الفكرية بإلحاح من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية لتأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الإختراع والعلامات التجارية التي يملكون ناصيتها . بعد أن زاد تعرض السلع المتطورة إلى عمليات التقليد التي إنتشرت في عدد كبير من البلدان النامية والبلدان المتحفزة للنمو خاصة في منطقة الشرق الأقصى .(١) ويقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتصل بالناتج الذهني والفكري شاملة الأعمال الأدبية والفنية والإبتكارات ، والإختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري .

وتتألف الإتفاقية من ٧٣ مادة موزعة على سبعة اقسام وتتناول المواد من (١-٤٠) شروط الإلتزام بالإتفاقية وفترة نطاق إستعمال حقوق الملكية الفكرية . كما تتناول المواد من (٤١-٧٣) الإجراءات اللازمة لحماية وإمتلاك الحقوق الفكرية والإختراعات والمحافظة عليها وتسوية المنازعات حولها والترتيبات المرحلية للتطبيق .

كما تضع قواعد مكافحة الغش الصناعي ومكافحة عمليات سرقة التكنولوجيا والتقليد وتحديد مقاييس ومواصفات دقيقة لحماية الحقوق وآلية التطبيق وتسوية المنازعات والعقوبات .

ويشير بعض الباحثين بأن الإلحاح في عقد إتفاقية جديدة لحماية الملكية الفكرية جاء نتيجة ضغوط قوية مارستها الشركات متعددة الجنسيات على حكوماتها لإدخال حماية الملكية الفكرية تحت مظلة إتفاقات الجات بالرغم من وجود إتفاقيات دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ أكثر من مائة سنة علاوة

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

على تأسيس منظمة عالمية للملكية الفكرية (WIPO) منذ عام ١٩٦٧ وتضم في عضويتها ١٣٢ دولة.

وتشمل الإتفاقية حدود الحماية للحقوق التالية :

حقوق التأليف والنشر ، وبرامج الحاسوب وحقوق التأجير وتكـــون مــدة الحماية لها ٥٠ سنه إعتباراً من نهاية السنة التي أجيز فيها نشر تلك الأعمال أو تم إنتاجها .

- أعمال الأداء الفني وإنتاج التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة ومدة الحمايـــة لهذه الأعمال ٥٠ سنة إعتباراً من السنة التي تم فيها التسجيل الأصلي أو حدث فيها الأداء . أما فيما يتعلق بهيئة الإذاعة وبرامجها بما فيها التليفزيون والفيديو فإن مدة الحماية هي ٢٠ سنة إعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها إنتاجـــها وبثها .

- العلامات التجارية بما فيها الإسم التجاري شرط تسجيلها في السجل التجـــاري للبلد وتكون مدة حمايتها سبع سنوات .

- المؤشرات الجغرافية التي تحدد منشأ السلعة وتكون الحماية عن طريق منـــع إستخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحي بـــأن الســـلع المعنيـــة نشأت في منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقي لها بإسلوب يضلل الجمهور .

- التصميمات الصناعية:تمنح التصميمات الصناعية التي إنتجت بصورة مســـتقلة حماية كاملة. ويلتزم كل من البلدان الأعضاء بضمان أن لاتسفر متطلبات منـح الحماية لتصميمات المنسوجات عن إضعاف غير معقـــول لفرصـــة الســـعي للحصول على هذه الحماية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

- براءات الإختراع تشمل المنتجات والعمليات الصناعيــةً فــي كافــة ميــادين التكنولوجيا شريطةً أن تكون جديدةً وتنطوي علـــى صفــةً إبداعيــةً وقابلــةً للإستخدام .

ويبدأ تطبيق الإتفاقيةً بعد سنةً من قيام منظمة التجارةً العالميةً بالنسبةً للدول المتقدمةً أما الدول النامية فتعطى فترة خمس سنوات ، والدول الأقل نمواً عشـــر سنوات بشرط ألا تفسر أية تغييرات تجريها هذه الدول فـــي قوانينـــها ولوائحـــها التنظيميةً .

وتتعهد الدول الأعضاء في منظمةً التجارةً العالميةً بتنفيذ إجراءات حمايـــة الملكيةً الفكريةً من خلال تشريعاتها المحليةً وتطبيق الإجراءآت الرادعةً لإنتـــهاك هذه الحقوق بما في ذلك الإجراءآت المدنيةً والإجراءات الجنائيةً .[1]

٦- إتفاقية إجراآت الإستثمار المتعلقةً بالتجارةً

شهدت العقود الثلاثةً الأخيرةً خروج رأس المال الوطني في الدول المتقدمةً من موطنه الأصلي للبحث عن مواقع يستثمر بها موارده وخبراته بـــهدف زيـادة الربح وتراكم رأس المال وقد لعب الإستثمار الأجنبي دوراً كبيراً فـــي الإقتصـــاد العالمي وقد أعطت الدول الناميةً الإستثمار الأجنبي العديد من المزايـــا لتشـــجيع المستثمر الأجنبي على الإستثمار في تلك الدول وهذه المزايا المتعلقةً بالإســـتثمار دار حولها النقاش في جولة أوروجواي فقد كانت بعض الآراء وبـــالذات الـــدول المتقدمةً ترى أن إجراءآت الإستثمار المتعلقةً بالتجارةً تشبه الدعم الـــذي تقدمـــه الدول لصادراتها ولهذا فإنه يجب إلغاء معظم هذه الإجـــراءآت حيـث أن هـــذه الإجراءات تؤدي إلى تغيير مسار التجارة الدوليةً وتشجيع الإنتاج غـــير الكفـــؤ .

علاوة على أن إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة تعتبر مخالفة لقواعد الجات.(1)

وقد تم التوصل إلى الإتفاق بشأن إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة وتتمثل أهم ملامح الإتفاق في الإعتراف بأن بعض شروط الإستثمار التي تضعها السلطات المحلية على الإستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها تؤدي إلى تقيد وتشوية التجارة الدولية وتحد من حرية الحركة لهذه الإستثمارات عبر الحدود الدولية.

وقد جاءت الإتفاقية لتحريم قيام أي عضو بإتخاذ إجراءات للإستثمار تتعارض مع أحكام إتفاقيات الجات ١٩٩٤ وخاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية (الفقرة ٤ من المادة ٣) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والإكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها لهذه الواردات. ويعطي الإتفاق فترة إنتقالية لمدة عامين إعتباراً من ١٩٩٥/١/١ للبلدان المتقدمة لإلغاء جميع إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة والتي تتعارض مع مبادىء الجات بالنسبة للبلدان النامية تكون الفترة خمس سنوات وبالنسبة للبلدان الأقل نمواً سبع سنوات . وتشمل الإجراءات المحظورة ما يلي :-

١- لا يجوز ان يفرض على المستثمر الأجنبي شرط إستخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي .

٢- لايجوز أن يفرض على المستثمر تحقيق توازن بين صاراته ووارداته .

٣- لايجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الإستثماري في السوق المحلية.

٤- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي المخصص للإستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من عمليات التصدير سواء بشكل إحداث توازن فيما بينهما أو التركيز على زيادة أحدهما على الآخر . لأن هذا الطلب يعتبر تحديد كمي للصادرات مما يخالف أحكام إتفاقات الجات .

وقد أجاز الإتفاق للدول الأعضاء أن تقوم خلال الفتره الإنتقالية إلغاء إجراءات الإستثمار المقيدة للتجارة ، بفرض مثل هذه الإجراءات على المشروعات الأجنبية الجديدة التي تنتج منتجات متشابهة لمشروعات قائمة من قبل ، توحيداً لظروف المنافسة بين ماهو قائم وبين ماهو مستجد من المشروعات . ويتم الغاء مثل هذه القيود بعد ذلك عن المشروعات الجديدة والمشروعات القائمة في الوقت نفسه .

كما نص الإتفاق على إنشاء لجنة خاصة لمراقبة تنفيذه تكون عضويتها مفتوحة أمام من يرغب من الأعضاء تعمل تحت إشراف مجلس التجارة في السلع وتشرف على فرض التشاور بين الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بسير وتنفيذ الإتفاق .

٥-مجموعة إتفاقات حول شئون تنظيمية وفنية تتعلق بتجارة السلع:

بالإضافة إلى ما ذكرنا هناك عدد أخر من الإتفاقات ووثائق تفاهم بين الدول حول شئون إجرائية وفنية تتعلق بتجارة السلع بهدف تحسين السُّبُل المؤدية إلى تحرير تجارة السلع في الأسواق الدولية شملت هذه الإتفاقات مايلي :-

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــدد :	-
المصـــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

أ-اتفاق إجراءات تراخيص الإستيراد :

هذا الإتفاق يهدف إلى التأكد من عدم إستخدام أجراءات تراخيص الإستيراد بطريقة تتعارض مع مبادىء والتزامات الجات ١٩٩٤ . كما يرمى الـى تبسـيط الاجراءات وتحقيق شفافيتها وضمان التنفيذ العادل لهذة الإجراءت .

ب- اتفاق بشأن الفحص قبل الشحن :

الهدف من هذا الإتفاق منع إدخال سلع مغشوشـة أو ممنوعـة او إتخـاذ التصدير وسيلة لتهريب رؤوس الأموال او التهرب من اداء الرسـوم الجمركيـة الصحيحة أو مطابقة السلع لوثائق طلب الشراء من حيث الكمية والسعر والجـودة كل ذلك قبل شحنها من البلد المصدر .

ج - إتفاق بشأن القيود الفنية على التجارة:

القيود الفنية هى معايير او مقاييس معينة مثل مقاييس او معـايير لحمايـة البيئة او معايير أمنية . ومما لا شك فيه ان إستخدام تلك المعايير من قبل الـدول بدرجة متشددة يؤدى إلى إعاقة التجارة الدولية . وقد إسـتهدف الإتفـاق وضـع الحدود التى تحول دون أن يشكل تطبيق القواعد والمقاييس الفنية التى تشمل أيضاً التعبئة ووضع العلامات الفارقة عوائق أمام التجارة الدولية ([1]).

وكذلك توضيح الإجراءات المسموح بها لكل دولة لحماية حيـاة وصحـة الإنسان والحيوان والنبات وحماية البيئة أو لمنع ممارسات الغش بشرط الآ تشـكل هذه الإجراءات سياسات تمييزية أو تعقيداً مستتراً للتجارة الدولية .

د- إتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة العامة والصحة النباتية :

يسمح هذا الإتفاق للدول بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حيـاة وصحـة الإنسان والحيوان والنبات بشرط الآ تطبق هذه الإجراءات بصـورة تمييزيـة

[1] حمدى صوالحى ، آثار اتفاقية الجات على الواردات الغذائية العربية ، ورقه عمل قدمت إلى المؤتمر الأول للجمعية العربية للعلوم الإقتصادية والإجتماعية والزراعية الذى عقد فى بيروت ، من ٩-١١ تشرين الثانى ، نوفمبر ١٩٩٤ ، ص ١٦ .

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العـــدد :	-
المصـــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

أوتشكل عائقاً للتجارة الدولية وقد حقق الاتفاق القواعد العامة لتلك الإجراءات والحقوق والإلتزامات والتنسيق بين الدول الأعضاء بهذا الشأن وتقييم المخاطر وفق الأدلة العلمية وطرق المعاينة والإختبارات خاصة حول مدى إنتشار الأمراض والآفات .

هـ- إتفاق حول قواعد المنشأ :-

إن عمليات الإستيراد والتصدير لجميع السلع تحتاج الى التأكد من منشأ هذه السلع وبهذا الصدد تم الإتفاق حول قواعد منشأ السلع وقد تضمن الإتفاق تعريف المنشأ ومفهوم وأسس وقواعد إصدارات شهادات المنشأ والتنسيق ما بين الدول الأعضاء في هذا الموضوع وتحديد قواعد المنشأ التفضيلية التي تمنحها الدول لبعضها البعض سواء وفق إتفاقات ثنائية أو ضمن إتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو وفق نظام الأفضليات المعمم الممنوح من طرف واحد لصالح الدول الأخرى .

وقد كانت الدول المصدرة الكبيرة تستخدم قواعد المنشأ في التهرب من تطبيق مبادىء الجات المتعلقة بمكافحة الإغراق . وذلك من خلال التجميع في دولة ثالثة وبدأ ذلك جلياً مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في الوقت الحالي ، بالإضافة إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول . كما نص الإتفاق على تشكيل لجنة حددت مهمتها بتنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها وحددت مهمة اللجنه خلال ثلاث سنوات من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية .

وتجدر الإشارة إلى ان الدول كانت تستخدم انظمة مختلفة خاصة بمنشأ السلع وذلك للتفرقة بين السلع المصنعة محلياً والسلع المصنعة في دول أخرى وذلك بهدف فرض التعريفات الجمركية المناسبة . إن اختلاف الأنظمة التي تتبعها الدول فيما يختص ببلد المنشأ قد يؤدي إلى إستخدام بعض الدول لهذه الأنظمة في تقييد التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

هذا ويمكن إستخلاص ما توصل إليه في هذا المجال فيما يلي :-

- عدم التمييز بين السلع الوطنية والسلع المنتجة فى الدول الأخرى ويعنى ذلـــك بأنه يجب على الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التى تطبق على الصـــادرات أن لا تكون أكثر تشددا من الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ التى تطبـــق علـــى الســـلع الوطنية .

- يجب ان تطبق الأنظمة الخاصة ببلد المنشأ بطريقة متسقه ومعقولة ويجـــب ان تنشر الدولة خلال فترة إنتقالية تقدر بثلاث سنوات التعديلات التي ترغب فـــي إتخاذها على أنظمة بلد المنشأ قبل شهرين من تنفيذها ، ويجـــب ان لا يكـــون الهدف من إجراء تلك التعديلات على أنظمة المنشأ هو تقييد التجارة الدوليه".

- يجب البث في طلبات المستوردين والمصدرين فيما يتعلق ببلد المنشـــأ خـــلال مائه وخمسون يوماً من تقديم الطلب وتظل سارية المفعول لمده ثلاث سنوات .

و- إتفاق التثمين الجمركي"

تضمن هذا الإتفاق وضع نظام منصف وموحد ومحايد لتحديد قيمة الســـلع المستوردة بهدف فرض الرسوم الجمركية الملائمة عليـــها وذلـــك للحيلولـــة دون إستخدام هذه القواعد للتهرب من أداء الرسوم الجمركيـــة الصحيحـــة أو تـــهريب رؤوس الأموال .

ز- إتفاق الاجراءات الوقائية"

لقد أجازت المادة ١٩ من الإتفاقية العامة لعام ١٩٤٧ للدول الأعضاء إتخاذ اجراءات وقائية بالنسبة لسلعة معينة منتجة محلياً في حال حدوث ضـــرر خطـــير ناتج من تدفق كبير للواردات من هذه السلعة".

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعي :	الدول النامية: عام	رقم العدد :	-
المصدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وتشمل هذه الإجراءات تعليق أو تعديل إلتزامات الدول كلياً أو جزءياً ولا تطبق هذه الإجراءات الا الى الحد الضروري لمنع الضرر الخطير أو معالجته. وعلى العضو الذي يود إتخاذ إجراءات وقائية ان يعلم خطياً بشكل مسبق الأطراف الأخرى الأعضاء في الجات المصدرين للسلعة المعنية لإعطائهم فرصة التشاور حول الموضوع ، أما إذا كان تأخير الإجراءات الوقائية يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه فيمكن للدولة العضو أن تتخذ الإجراءات الوقائية وإعلام الأطراف الأخرى ثم البدأ في عملية التشاور حولها .

وقد نصت الإتفاقية الجديدة في عام ١٩٩٤ بشأن الوقاية على إلغاء جميع إجراءات وتدابير الوقاية المتخذة عملاً بالمادة ١٩ من الإتفاقية العامة لسنة ١٩٤٧ المذكورة أعلاه . وذلك بعد مضي مالا يقل عن ثماني سنوات على بدأ تطبيقها أو خمس سنوات على نفاذ إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (أي عام ١٩٩٩) أيهما أقرب .

ونصت الإتفاقية الجديدة على أن تكون مدة الإجراءات الوقائية كما يلي :-

أ – إجراءات وقائية مؤقتة في الحالات الطارئة التي لاتحتمل التأخير لمدة ٢٠٠ يوماً

ب – إجراء وقائي لمعالجة الضرر الخطير بعد ثبوته نتيجة التحقيق لفترة لاتزيد عن أربع سنوات .

جـ – يجوز تمديد الفترة المذكورة في (ب) اذا أقرت السلطات المختصة بأن الحاجة لا تزال قائمة لمثل هذه الإجراءات على الا يتجاوز التمديد فترة أربع سنوات أخرى .

د – على الدولة التي إتخذت الإجراءات الوقائية ان تعيد النظر فيها في موعد لا يتجاوز منتصف مدة هذه الإجراءات .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

هـ- لايجوز إعادة تطبيق إجراءات وقائية على إستيراد سلعة سبق ان كانت موضوع مثل هذه الإجراءات بعد نفاذ إتفاقية منظمة التجارة العالمية لفترة لا تقل عن سنتين .

وبالنسبة للدول النامية نصت الإتفاقية الجديدة على عدم تطبيق الإجراءات الوقائية على منتج ناشيء في دولة من الدول الأعضاء ، طالما كان نصيبها من الواردات من هذا المنتج في الدولة المستوردة لايزيد عن ٣% وبشرط إن مجموعة أنصبة الدول الأعضاء النامية التي يقل نصيب كل منها عن ٣% من واردات الدول المستوردة من هذا المنتج لا يتعدى ٩% من الواردات الكلية لهذا المنتج .

كما أجاز الإتفاق تحديد فترة الإحتفاظ بالإجراءات الوقائية القائمة حتى عشر سنوات منذ تطبيق أي إجراء بدلاً من خمس سنوات في حالة الدول المتقدمة.

ح - إتفاق منع سياسات الإغراق :

الإغراق باللغة التجارية يعني إدخال سلعة ما إلى بلد ما لبيعها بأقل من قيمتها العادية في السوق المحلية للبلد المصدر مع إضافة مبلغ معقول مقابل تكاليف النقل ، والشحن ، والتسويق ، والمصاريف الأخرى . كما يمكن تطبيق مفهوم الإغراق على السلع المشابهة تماماً من حيث التكوين والمواد الأولية المستعملة . ويعتبر الإغراق من أهم المشاكل التي واجهة كثيراً من دول العالم وقد راعت الجات مسألة الإغراق بسبب تضرر كثير من الدول الأعضاء . وقد كانت المادتين (٦ , ١٦) من مواد الجات متعلقتين بمكافحة الإغراق للأسواق ورسوم التعويض .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	فضل على مثنى
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: عام	رقم العـــــدد :	-
المصـــــــدر :	"كتاب" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

وفي جولة أورجواي طرأ تحسن على هذا الموضوع حيث أضاف الإتفـاق بند جديد يقضي بوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات على إتخاذها وذلك مالم توضيح السلطات المحلية المعنية على ضؤ تحقيق يجري بـــهذا الشأن . انه عند إزالة هذا الإجراء سوف يستمر الإغراق ويستمر الضرر المترتب عليه . كما ينص الإتفاق على الوقف الفوري لأي تحقيق في حالات الإغـــراق اذا كان هامش الإغراق أقل من ٢% من سعر تصدير المنتج أو إذا كـــانت الكميــة المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق أقل من ٣% مـــن الـــواردات الكليـــة للمنتج. وذلك حتى يمكن إعتبارها حالة إغراق تســـتوجب إجـــراءات مضــــادة. وأعطى الإتفاق الدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغــــراق نظـــراً لظروفها الإقتصادية وقد جاء الإتفاق حول مكافحة الإغراق في إتفاقيـــة مراكـــش تحت إسم " الإتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة من الإتفاقيـــة العامـــة للتعريفـــات والتجارة الجات ١٩٩٤ . وذلك لان هذه المادة في الإتفاقية العامة تنـــص علـــى تحريم ممارسة الإغراق وإجراءات مكافحته . غير ان الاتفاق الجديـــد قـــد جـــاء شاملاً لإجراءات وضوابط أقوى لتنفيذ مضمون هذه المادة ولهذا أطلق عليه إســـم الإتفاق بشأن تطبيق المادة السادسة المذكورة .

" الاثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية علي التجارة الخارجية اليمنية "

مقدمة :

مما لا شك فيه ان الآثار المحتملة لمنظمة التجـارة العالميـة لـن تكـون محصورة علي أعضاء المنظمة فحسب بل سوف تطول جميع دول العـالم أكـان بالسلب أم بالإيجاب .

وبما أن اليمن واحدة من الدول النامية التي تسعي إلي التطـور واللحـاق بالدول التي سبقتها فأن عليها مواكبة المستجدات ، وإنها بالفعل سوف تتأثر بشـكل أو بأخر من جراء النظام التجاري الجديد حتي في وضعها الحالي خارج منظمـة التجارة العالمية .

إن الجمهورية اليمنية بحكم ظروف التشطير التي كانت تعيشها قبـل عـام ١٩٩٠ فانها لم تكن قادرة علي الإنضمام الي الإتفاقية العامة "الجات " و لم يـبرز إهتمام اليمن بموضوع الإنضمام إلي منظمة التجارة العالمية الا بعد عـام ١٩٩٠ وذلك بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية و التي أتاحت الفرصة لمسـاهمة القطـاع الخاص في الإقتصاد الوطني و الأتجاه نحو الإهتمام بالتصدير و القيـام بوضـع برنامج الإصلاح الإقتصادي و تحرير التجارة الخارجية و بخاصة عندما شـعرت اليمن بما يجرى من مستجدات علي الصعيـد الدولـي و تحديـداً فـي الجـانب الإقتصادي حيث أن نتائج جولة أورجواي قد تمخضت عن نتائج مهمة لعل أبرزها شمولية قطاع التجارة في الخدمات و التجارة في حقوق الملكية الفكريـة و قيـام منظمة التجارة العالمية.

مؤتمر الاونكتاد

الجات

مؤتمر الاونكتاد

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
الاونكتاد : ٤ مليارات فقير يواجهون اطماع الاغنياء	محمد شرف بشير	الانترنت	–	٢٠٠٠/٥/٣	٣٧
عنان ينتقد حماية الدول المتقدمة	محمد شرف بشير	الانترنت	–	٢٠٠٠/٥/٣	٣٩
اعلان بانكوك	محمد شرف بشير	الانترنت	–	٢٠٠٠/٥/٣	٤٣
الاونكتاد منتدى الفقراء بلاصوت	محمد شرف بشير	الانترنت	–	٢٠٠٠/٥/٣	٤٦

ـوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شرف بشير
ـوع الفرعى :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــــدد :	–
ـــــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٥/٣

الأونكتاد :

٤ مليارات فقير يواجهون أطماع الأغنياء

محمدشريف بشير – كوالالمبور



تحوَّل مؤتمر الأونكتاد إلى ساحة جديدة للصراع بين آمال وطموحات الفقراء– ممثلين في ١٨٠ دولة نامية وأقل نموًا– وأطماع ومصالح الدول الكبرى ممثلة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.. ورغم أن الدول النامية والأكثر فقرًا لم تطالب إلا بتحقيق مبادئ العدالة في تحرير التجارة الدولية؛ بأن تكون التجارة في اتجاهين وليس في اتجاه واحد، وتقديم الدعم لها فنيًا وتكنولوجيًا إلا أن الدول الكبرى أبت أن تمنحها هذا الحق، وأصرَّت على تطبيق تحرير التجارة كما تراه هي، بحيث يحمي مصالحها،ومصالح المؤسسات الاقتصادية وجماعات الضغط بها، وإذا كانت الدول الفقيرة أو النامية على كثرة عددها لم تستطع فرض إرادتها حتى الآن على الدول الكبرى، فإن المؤتمر كان بمثابة رسالة ساخنة من الدول النامية –بعد رسالة سياتل– تعني في النهاية إصرارها على رفض هيمنة عدد قليل من الدول بزعامة الولايات المتحدة، على النظام الاقتصادي العالمي، والأكثر من ذلك أنه كشف التحول الملحوظ في أفكار وآراء ممثلي المؤسسات الدولية خاصة كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، وميشيل كمديسو مدير صندوق النقد الدولي اللذين أعلنا صراحة ضرورة توسيع مشاركة الدول النامية في صياغة النظام الاقتصادي الدولي، وتحقيق العدالة في تحرير التجارة.

القواعد التجارية الدولية تزيد من فقر الفقراء

احتلت قضية الفقر ومساعدة الدول الأقل نموًا مكانًا بارزًا بين مداولات ومناقشات مؤتمر الأونكتاد، وتم ربط ذلك باتجاهات التنمية والتجارة في إطار التحرير الاقتصادي والعولمة. ومما لا شك فيه أن الفقر أصبح واحدًا من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي في العالم، فالدول الأقل نموًا أو ما يسمى بـ "نادي الفقراء" ارتفع عددها من ٢٥ دولة في عام ١٩٧١م إلى ٤٨ دولة في عام ١٩٩٩م، وخلال الثلاثين سنة من عمره لم يخرج عن هذا النادي غير دولة "بوتسوانا" في إفريقيا، حيث صعدت إلى قائمة الدول النامية. إن المنظمات الدولية على اختلاف تخصصاتها صارت تدرك مخاطر الفقر وآثاره .

وضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
وضوع الفرعى :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــــدد :	—
مصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٣

النامية. إن المنظمات الدولية على اختلاف تخصُصاتها صارت تدرك مخاطر الفقر وآثاره السلبية على الاقتصاد العالمي، يؤكد هذه الحقيقية رئيس البنك الدولي "جيمس ولفنسون" بقوله: صار هناك إدراك لمشاكل الفقر والتفاوت في الدخول، وهي قضايا مركز اهتمام لدى هيئات التمويل الدولية"، ويضيف قائلاً: "إن العولمة يجب أن يكون لها وجه إنساني، وتساعد على تحسين الحياة اليومية لحوالي ١.٣ بليون شخص يعيشون على أقل مندولا في اليوم".

تضمن المؤتمر انتقادات عديدة للدول الصناعية، خاصة فيما يتعلق بالقواعد التجارية التي تتبعها، فهي في المحصلة النهائية تفاقم من حدة الفقر في الدول النامية، فالحواجز الجمركية والضرائب المفروضة على السلع الزراعية الواردة من الدول الفقيرة إلى أسواق الدول الصناعية، تؤدِّي إلى تقليل عائدات الدول الفقيرة من صادراتها، رغم أنها سلع زراعية تتميز بقدرة تنافسية أفضل في السوق العالمية.

ويوضِّح كثير من منتقدي الدول الصناعية أن تحرير التجارة وحده ليس كافيًا للقضاء على مشاكل الفقر، وأن المدخل الصحيح والشامل هو أن تعمل العولمة من أجل الفقراء، وعلى المجتمع الدولي بمؤسساته التجارية والمالية والإنمائية أن يتبنَّى ذلك، ويضيف آخرونأنه يطالبون الدول الغنية أن تساعد الدول الفقيرة من خلال منظمة التجارة العالمية، حيثة العديد من الاقتصاديات الصغيرة التمثيل في مركز قيادتها في جنيف، وفي هذا الاتجاه أيّد "كوفي عنان" –الأمين العام للأمم المتحدة– اقتراحًا تقدَّم به المدير التنفيذي السابقلصندو النقد الدولي، والداعي إلى توسيع مجموعة الدول الصناعية الثمانية: أمريكا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا، وكندا، وفرنسا، واليابان، إضافة إلى روسيا" لتشمل دولاً أخرى، وذلك حتى لا يتم تجاهل اقتصاديات سائر الدول، وأوضح "عنان" أنه ليس من المقبول أن تتخذ مجموعة صغيرة من ثماني دول قرارات تؤثر على اقتصاديات بقية دول العالم، مشددًا على ضرورة أخذ هذا الاقتراح مأخذ الجد على حد تعبيره.

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال : محمد شريف بشير
الموضوع الفرعي : الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد
رقم العـــــدد : -
المصــــــدر : الانترنت
تاريخ الصــدور : ٢٠٠/٥/٣

"عنان" ينتقد حماية الدول المتقدمة وكامديسو يدعو لمحاربة الفقر

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر-الاثنين ٢٠٠٠/٢/١٢ -دشنت بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، ومشاركة زعماء ورؤساء البلدان الأعضاء، إلى جنب وزراء التجارة، وممثلي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكبار المسئولين في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومكاتبها الإقليمية.

الأمين العام للأمم المتحدة ألقى كلمة دعا فيها إلى وضع عالمي جديد يتمّ فيه تقاسم فوائد العولمة بالتساوي بين الجنوب والشمال، كما انتقد سياسة الحماية التي تتمتع بها الدول المتقدمة، الأمر الذي أدَّى إلى مسئولية هذه الدول عن "فشل المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية" في سياتل، وفي المقابل.. أشاد عنان بالموقف الموحَّد والفعَّال للدول النامية في ذلك المؤتمر.

وفي نفس السياق جاءت كلمة "ميشل كامديسو" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي- آخر كلمة له أمام المؤتمر بعد خدمة دامت ١٣ عامًا -والتي دعا فيها مجموعة الدول السبع الصناعية لعمل قوي لمحاربة الفقر الذي هو المهدِّد الأساسي للاستقرار في عالم العولمة. كما دعا الدول ذاتها إلى توسيع دائرة مجموعة الدول السبع لتشمل على الأقل ٣٠ دولة أخرى تمثِّل بقية دول العالم، وهذا سوف يعطي المؤسسات متعددة الأطراف صلة قوية مع أكثر المجموعات قيادة للاقتصاد العالمي.

وأشار "كامديسو" إلى أن الأونكتاد تأتي – في ظل فحص دقيق على غير العادة – كفرص سانحة لإيجاد قاعدة مشتركة لمفاوضات جديدة عقب انهيار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ١٩٩٩.



ولكن بعض وزراء الأونكتاد يستبعدون في الوقت الحالي تصور بداية دورة مفاوضات جديدة، انتظارًا للانتخابات في كل من أمريكا واليابان.

وفي معرض الإقناع بمقترحاته.. قال "كامديسو": إن تعريف النمو الاقتصادي في حد ذاته كنموذج للتنمية ليس كافيًا، ولا بدَّ من التركيز على التنميَّة البشرية، وناشد الدول الصناعية أن تعطي أولوية للدول النامية من خلال السماح دون قيود لصادرات الدول النامية أن تدخل أسواقها

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
الموضوع الفرعي :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــــدد :	–
المصـــــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠/٥/٣

لصادرات الدول النامية أن تدخل أسواقها كما طالب الدول المانحة أن تزيد من المساعدات من أجل التنمية لأن المساعدات الرسمية غير كافية.

كامديسو وبقايا الكريمة على وجهه

ولكن مقترحات "كامديسو" لم تستقبل جيدًا، فالمتظاهرون الذين أحرقوا صورته يندون بسياسات الصندوق، وأحد الناشطين ضد هذه السياسات كان قد صفع "كامديسو" بقطعة من كيك الكريمة على وجهه. وفي هذا السياق.. علّق رئيس إحدى المنظمات غير الحكومية قائلاً: "إن مؤسسته -يقصد صندوق النقد الدولي- مسئولة عن إيجاد الفقر في العالم أكثر من أية جهة أخرى".

بينما قال "ليك أرون" -وزير تجارة جنوب إفريقيا-: "إن مقترحات "كامديسو" قليلة جدًا ومتأخرة جدًا.

العرب يحذرون من إقحام المسائل غير التجارية

ويبدو أن تلك الدعوات التي أطلقها رؤساء المؤسسات الدولية المعنية بالتجارة الدولية – هي في الحقيقة مؤسسات العولمة– قد شجعت الدول العربية والنامية والأقل نموًا على الإعلان عن تمردها ورغبتها الجادة في تحقيق العدالة في التجارة الدولية، وفصل القضايا غير التجارية كالعمالة والبيئة عن شئون التجارة، وفي هذا الصدد أعلن وزراء التجارة والاقتصاد لدول الخليج العربي تبنيهم لدعم مواقف الدول النامية، خاصة ما يتعلق بالبيئة والعمالة، ومن خلال كلمات الوفود تتلخص الرؤية العربية في الدعوة إلى عدم إقحام المسائل المتعلقة بالمفاوضات المستقبلية لمنظمة التجارة الحرة لتحقيق أهداف غير تجارية مثل معايير العمل والبيئة، وهي أمور لها منظماتها المتخصصة وعلى مؤتمر التجارة والتنمية التركيز على تشجيع التجارة والتنمية في إطار العلاقات المتبادلة والمتكافئة بين الدول ومطالبة الدول المتقدمة الالتزام بتعهداتها الكاملة كشركاء تجاريين للدول النامية لأ الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الاندماج في الاقتصاد العالمي ليست بسببمحدودي قدراتها البشرية أو التنظيمية، وإنما في إخلال الدول المتقدمة بتلك التعهدات، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة ثقة الدول النامية في نظام التجارة العالمي.

وفي هذه الأثناء..أعلنت السعودية عن مبادرة لعقد مؤتمر دولي يتناول الارتباط بين نقل التقنية والعولمة "مع التركيز على المجالات الاقتصادية والتنموية" بهدف تمكين اقتصاديات الدول النامية من اللحاق بالوتيرة المتسارعة للعولمة الاقتصادية والاستفادة من معطياتها.

الموضوع الرئيسي : الجات	اسم كاتب المقال : محمد شريف بشير
الموضوع الفرعي : الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــــدد : -
المصـــــدر : الانترنت	تاريخ الصـدور : ٢٠٠/٥/٣

خيبة أمل الدول النامية في مؤسسات التمويل الدولية

في الوقت نفسه وجه ممثلو الدول النامية انتقادات حادة لتحرير التجارة ودور المؤسسات الدولية في فرض ذلك النظام؛ حيث أبدى رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد عدم رضائه عن الجهود المبذولة في إطار العولمة اقتصاديا وتجاريا، ورأى ان العولمة لم تسمح بتوزيع الثمار بشكل متكافئ بين الدول المتقدمة والدول النامية وفي نفس الوقت هناك تهميش لدور الدول النامية في المنظومة الدولية، وعدم استجابة من جانب المنظمات الدولية لمتطلبات التنمية، كل ذلك أدى في النهاية إلى زيادة الفجوة في الدخول في الدول النامية مقارنة بالدولة المتقدمة.

المعارضون يحرقون رمز المؤسسات الدولية

وأوضح "مهاتير محمد" تجربة ماليزيا كمثال على خيبة الأمل في مؤسسات التمويل الدولية قائلاً: " عندما اتبعنا توصيات صندوق النقد الدولي تدهورت أوضاعنا وتراجع الاقتصاد الأمر الذي دفعنا إلى اتخاذ إجراءات تناسب بيئتنا، وعلى ضوئها.. تمّ تخفيض أسعار العملة والضرائب ورؤوس الأموال بصورة مرنة".

أما رئيس وزراء سنغافورة "جوه شوك تونج" فأوضح أن الموقف من العولمة يتركّز في الاستفادة من مكاسبها قدر الممكن، وتقليل المخاطر من جرّاء ما تفرضه الدول الكبرى من أعباء تمسُّ المصالح الوطنية للدول النامية، كما دعا إلى اتخاذ تدابير احترازية من خلال البدء في مفاوضات تجارية جديدة آخذين في الاعتبار ما تمّ في مؤتمر منظمة التجارة الدولية في سياتل. وأضاف "جوه تونج" أن المشكلة في نظام الأفضليات المعمَّم ليست في الرسوم الجمركية والضرائب، وإنما في كيفية تمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق

الرسوم الجمركية والضرائب، وإنما في كيفية تمكين الدول النامية من الوصول إلى أسواق
الدول الصناعية.

وقد أيد تلك المطالب رئيس الوزراء الياباني "كيزوا أدباش" مؤكدًا على أهمية تقويم التحديات التي تواجه الدول النامية وضرورة بناء الثقة بين الدول الصناعية والنامية كشرط مهم للبدء في مفاوضات شاملة، ليس فقط لفتح الأسواق، وإنما في نظام تجاري يساعدنا النهوض بالموارد البشرية، وتعزيز قدراتنا من أجل التنمية والرفاهية.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
الموضوع الفرعى :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــــدد :	–
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠/٥/٣

الدول الأكثر فقرًا تعدادها ١٣%.. وصادراتها ٠.٤%

أما مجموعة الدول الـ ٤٨ الأكثر فقرًا في العالم فهي تواجه خطر التخلف المتزايد من جرَّاء المنافسة غير المتكافئة من جانب الدول المتقدمة. فقد أعلن "كارلوس فورتن" -نائب السكرتير العام لمؤتمر الأونكتاد- خلال استعراضه لتقرير وكالات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩م حول الدول الأقل نموًا- تزايد هامشية تلك الدول في الاقتصاد العالمي، وهي تشكّل نسبة ١٣% من جملة سكان العالم عام ١٩٩٧م، وتساهم فقط بنسبة ٠.٤% في صادرات العالم وبنسبة ٠.٦% من واردات العالم.

وأضاف أن تلك الدول تواجه صعوبات في الإنتاج، إضافة إلى الصعوبات الناتجة عن تغيير البيئة التجارية العالمية والاتجاه نحو تحرير التجارة والعولمة، مما أضاف أبعادًا جديدة للمشكلة، وبالرغم من محاولات منظمة الأونكتاد رفع عبء تعريفات الصادرات عن هذه الدول، بجانب المحاولات الأخرى للإعفاء من الديون الخارجية، وتسهيل دخول صادراتها إلى الأسواق العالمية.. إلا أن الأوضاع ما زالت مزرية. ووجد التقرير أن الموارد البشرية في هذه الدول متخلفة، والبنية التحتية والخدمات المساعدة غير كافية لتحقيق التنمية أو لتكون أداة مشجعة على الاستثمار.

ودعا التقرير إلى تقديم مساعدات مالية وفنية طويلة الأجل لمساعدة الدول الأقل نموًا في تطوير البنيات التحتية وتمويل الاستثمارات المادية والبشرية، وأن يتعهد المجتمع الدولي من جانبه بإعطاء أولوية لاحتياجات الدول الأقل نموًا.

أمريكا وأوروبا تضغطان لحماية مصالحهما

على الرغم من هذه الدعوات المنطقية والمكثفة لاقتسام العولمة فإن معظم الدول الأوروبية -إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية- تميل إلى حماية أوضاعها التفاوضية في أية مناقشات مقبلة لمنظمة التجارة العالمية، وتسعى إلى حماية مصالحها بشتى الوسائل، وقد بدا هذا واضحًا من خلال امتناع الدول الصناعية عن تقديم تنازلات ذات معنى للدول النامية أمام مؤتمر الأونكتاد.

فقضايا الزراعة وفتح أسواق الدول الصناعية أمام المنتجات الزراعية الواردة من الدول النامية تشكل أبرز نقاط الخلاف رغم قلة حدتها عما كان في مؤتمر التجارة العالمية في سياتل ديسمبر ١٩٩٩.

فالمجموعة الأوروبية تضغط بحرص على ١٦٠ دولة في اجتماعات "الأونكتاد" لإدراك أن التعهدات التي يمكن إطلاقها في هذا المؤتمر ربما صارت "توريطة" لأوضاعها التفاوضية مناقشات منظمة التجارة العالمية المقبلة، وحتى الدول المتقدمة التي تقيم وزنًا لأهمية مناقشة قضايا الزراعة لا تريد أن يُساء تفسير هذه التعهدات مستقبلاً.

المنظمون لمؤتمر الأونكتاد العاشر وضعوا مقترحًا مدعومًا من الدول النامية حول ضمان الدول المتقدمة فتح أسواقها بالكامل أمام منتجات الدول الفقيرة خاصة الدول الأقل نموًا، إضافة إلى التخلي عن رسوم الضرائب والحصص على الصادرات السلعية، بمعنى تحديد قيمة أو كمية المنتجات التي يسمح باستيرادها من كل دولة بنسب معينة.

ولكن هذا الاقتراح يواجه بمحاولة مستميتة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فإعفاء الواردات بالجملة من الرسوم أو حصص الاستيراد يعد أمرًا بعيد المنال للحكومة الأمريكية التي تحسب حسابًا للمزارعين الأمريكان والشركات الزراعية الكبرى، وهي تحتفظ بنظام الحصص على وجه الخصوص للتحكم في استيراد سلع السكر والنسيج، إضافة إلى أن أمريكا تتمسك بسياسة الإعانات الزراعية في هذا الاتجاه.

والخلاصة إن أمريكا والدول الصناعية مجتمعة تدفع باتجاه صياغة فضفاضة حول التعهدات التي يمكن إعلانها لتسهيل وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية والتخلي عن السياسات الحمائية، بينما تذهب الدول النامية إلى ما وراء التعهد المادي مطالبة بتعهد أخلاقي؛ تسمح بموجبه الدول الصناعية وصول صادرات الدول النامية إلى أسواقها بحرية، وهذا إن تم فهو يشكل الجزء الأساسي من اتفاق "بناء الثقة" بين الدول النامية والمتقدمة في أية مفاوضات تجارية مقبلة ■

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
الموضوع الفرعي :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العــــــدد :	–
المصـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٣

إعلان بانكوك

بداية العلاج لجرح سياتل

محمد شريف بشير

ختم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أعمال دورته العاشرة، والتي امتدَّت أسبوعًا كاملاً في العاصمة التايلاندية بانكوك ١٢-١٩ فبراير ٢٠٠٠.

وقد تمخَّضت المداولات والمناقشات الحامية بين مندوبي الدول النامية والدول الصناعية مولد "وثيقة" عمل لمدة أربع سنوات تعتبر حلاً وسطًا بين مطالب الجميع، وبينما دفعت الدول الصناعية نحو صياغة فضفاضة فيما يتعلَّق بالتعهُّدات من جانبها حول الوصول إلى أسواقها بحُرية، والسماح لعدد محدود من منتجات الدول النامية كان هذا الأمر الذي يعتبر مخيِّبًا لآمال الدول النامية التي كانت ترنو إلى ما وراء ذلك؛ إلى الحصول على تعهُّدات أخلاقية تسمح لجميع صادراتها بلا استثناء حرية الوصول إلى أسواق الدول الصناعية.

وكان مندوبو المنظمات غير الحكومية قد أعلنوا مخاوفهم من إصرار الولايات المتحدة على إزالة أي بند من وثيقة خطة العمل يطالب بتسهيل الوصول إلى الأسواق بحُرية، مما يعني عدم الإعفاء من الحصص ورسوم الاستيراد. كما أجهضت في هذا السياق المبادرة الهولندية الداعية إلى الوصول إلى الأسواق الصناعية بحرية تامة، ولكل المنتجات الواردة من الدول النامية وذلك كجزء أساسي من اتفاق بناء الثقة الذي يمكن أن يلعب دوراً إيجابيًّا في أية مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في المستقبل.

وسائل وآليات تنفيذ خطة العمل

ولتحقيق هذه الأهداف.. حدَّدت خطة العمل الوسائل والسياسات المطلوب تطبيقها والتي نوجزها في الآتي:

١ – حسن إدارة العولمة مع اتسامها بالكفاءة والعدالة وتوزيع مكاسبها بالتساوي بين الجميع، والعمل على تعظيم منافعها وتقليل مخاطرها، لا سيما على الدول ذات الاقتصاديات الصغيرة والصاعدة، وأن يتركز العمل على القضايا ذات الأولوية، خاصة بناء قدرات الدول النامية وترقية أداء اقتصادياتها.

٢ – تأسيس منتدى للمناقشات والحوار بين حكومات الدول النامية، وأن يدعم ذلك بتبادل الخبراء والمختصين، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تساعد على الأبحاث وتحليل السياسات والعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والمانحين ومراكز البحوث وتحليل السياسات.

٣ – أن يتركز العمل مع الدول النامية حول محاور الأبعاد التنموية للسياسات التجارية والمالية وتسهيل نقل التقنية وانسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق الاستقرار في أسعار السلع والمواد الأولية.

٤ – محاربة الفقر خصوصًا في الدول ذات الدخول المنخفضة ومساعدتها على إلغاء الديون المستحقة عليها، إضافة إلى المعادلة الخاصة والتمييزية فيما يتعلق بتوسيع فرصها التصديرية.

نوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
نوع الفرعي :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــدد :	—
ـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٥/٣

فرصها التصديرية.

٥ – إعطاء قارة إفريقيا خاصة لما تتمتع به من إمكانيات كبيرة لا تقل عن أية منطقة أخرى، والعمل على نجاح المؤتمر الثالث حول الدول الأقل نموًا المزمع عقده تحت رعاية الأمم المتحدة.

٦ – زيادة تماسك السياسات على الصعيدين المحلي والدولي، وأن يوجد تكامل بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية.

٧ – مساعدة الدول النامية فيّ تقييم احتياجاتها التقنية وتدبير الموارد اللازمة لذلك، وعقد شراكات وصفقات تقنية تعود بالفائدة المتبادلة بين الأطراف المعنية في مجالات تقنية المعلومات والتقنية الحيوية بما لا يضرّ بالبيئة.

٨ – العمل على تسهيل وصول الدول النامية بحُرية إلى أسواق الدول المتقدمة من خلال المساهمة في تخفيض التعريفات الجمركية والقيود الجمركية وغير الجمركية ضد صادرات الدول النامية، وعلى وجه الخصوص الدول الأقل نموًا، إضافة إلى محاربة سياسات الإغراق والإجراءات المضادّة.

٩ – مساعدة الدول النامية في المفاوضات متعددة الأطراف حول الزراعة عن طريق المساعدات الفنية والتحليلية التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق، ودعم الجهود نحو زيادة إنتاجية الزراعة، خاصة تعزيز سياسة الأمن الغذائي.

١٠ – تعزيز فهم الأغراض البيئية حول المضامين الاجتماعية والاقتصادية للتجارة على مختلف المستويات التنموية بما يشمل آثار متطلبات البيئة على صادرات الدول النامية بواسطة دعم برنامج بناء القدرات حول التنمية والتجارة والبيئة.

١١ – مواصلة العمل حول دعم تنمية الموارد البشرية في الدول النامية من خلال شبكات الدعم مع المؤسسات الحكومية والجامعات وتوفير المعلومات للمشروعات والحكومات بواسطة الربط بين أنشطة تنمية الموارد البشرية، خاصة التدريب وترقية أداء المشروعات الخاصة، وصياغات السياسات والإستراتيجية التخطيطية على المدى الطويل.

بيان ختامي يضمِّد الجراح

وفي نهاية الجلسات.. صدر عن المؤتمر بيان ختامي "إعلان بانكوك" تحت شعار "الحوار العالمي والمشاركة النشطة".

وقد عبَّر الإعلان عن إمكانية قيام نظام تجاري واقتصادي أفضل وأكثر إنصافا، خاصة فيما يتعلّق بإمكانية تخفيف حدة الفقر، وإصلاح الاختلالات المالية، وتحسين حماية البيئة، وتوفير الفرص المتزايدة لرفع مستوى المعيشة، والتمتُّع بحياة كاملة وذات مغزى للجميع.

وقد أكَّد الإعلان الختامي جملة أمور يمكن تلخيصها في الآتي:

١ – تعزيز النمو والتنمية المستديمة، والسعي الدؤوب إلى تحقيق المساواة والمشاركة لجميع الدول.

٢ – التعاون الفعّال بين الحكومات والمؤسَّسات الدولية في الربط بين التجارة والتنمية مع تعزيز الأطر المؤسَّسية للتعاون والتنسيق الفعَّالين على الصعيدين المحلي والدولي.

٣ – ضرورة الالتزام بنظام تجاريٍّ متعدّد الأطراف يتَّصف بالنزاهة والإنصاف، ويعمل بصورة غير تمييزية وشفّافة، وبطريقة يستفيد منها الجميع، خاصة الدول النامية.

ضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد شريف بشير
ضوع الفرعي :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــــدد :	-
ـــــدر :	الانترنت	تاريخ الصــدور :	٢٠٠/٥/٣

٤ – ضرورة تسوية المسائل المرتبطة بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والتنفيذ التامّ للمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تمنح مزايا جمركية لصادرات بعض الدول دون غيرها، وتحسين إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية إلى الأسواق بحُرية، إضافة إلى المساعدة الفنية، وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٥ – ضرورة أن تأخذ الجولة المقبلة للمفاوضات متعدّدة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية في الاعتبار الأبعاد التنموية مع التركيز على دور التكامل الإقليمي، ومساهمته في تحقيق تقدّم مبكّر في هذا الصدد.

٦ – أن العولمة تمثّل واقعًا جديدًا وقويًا ونشطًا لتحقيق النمو والتنمية إذا ما أحسن التعامل معها، وأمكن وضع الأسس اللازمة للنمو المستديم والمنصف، ولتحقيق كل ذلك.. لا بد من المثابرة في البحث عن حلول تحظى بتوافق الجميع عن طريق الحوار المفتوح والمباشر الذي يراعى المصالح الأساسية للجميع.

٧ – أن عملية العولمة تثير تحديات ومخاطر، أهمها: خطر تهميش الدول النامية، وبالذات الفقيرة منها، وكذلك الفئات الأشد فقرًا في كل مكان، وعليه.. لا بد من بذل الجهود الحاسمة في صالح الدول التي تواجه خطر التهميش، خاصة وأن العديد منها يفتقر إلى القدرة على الاستفادة من فرص العولمة، ويواجه صعوبات كبيرة في التصدي للمنافسة المتزايدة.

٨ – أن تواصل منظمة الأونكتاد دورها الإيجابي من أجل الاتفاق على التزام "أخلاق" مشترك لتحقيق عالم أفضل وأكثر إنصافًا للجميع، وأن تساهم أيضًا في معالجة وتناول ما تثيره العولمة من تحديات وفرص، وأن تشكل حوارًا مفتوحًا ومنظّمًا حول مختلف القضايا ذات الصلة بالتنمية، والتي تحظى باهتمام الجميع بما فيهم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانية، وهذا الحوار يجب أن يهدف ويساعد على تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لنمو مُرضٍ في القرن الحادي والعشرين.

وفي الختام.. أوضح إعلان بانكوك عزم الشركاء في التنمية على تحويل خطة العمل التي اتفقوا عليها إلى واقع ملموس.

وفي أول رد فعل عالمي ذي دلالة.. رحَّبت فرنسا على لسان وزير شؤون التعاون الدولي، شارل جوسلان الذي وصف ختام مؤتمر الأونكتاد بأنه بداية العلاج للجرح الماضي. وقال جوسلان: " هذا المؤتمر أتاح إجراء تقييم للعولمة في جوانبهاالإيجابية والسلبية، ولا يعني ذلك إدانة للعولمة، بل إدراكًا لجوانبها السلبية التي يجب أخذ الحيطة منها■

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد
رقم العـــــدد : —
المصـــــــدر : الانترنت
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠/٥/٣

الأونكتاد ... منتدى للفقراء بلا صوت !!

"هي منظمة تتضمن التكافل، وتقف جنبًا إلى جنب مع الدول التي ليست لها أو لديها المقدرة على مواكبة القوة التنافسية للاقتصاد العالمي، ويجب عليها وستظل الضمير الحي الذي سيحرص على التنمية، وستكافح حتى تحقّق المساواة وتضييق الفجوات بين الأمم"، ذلك هو المفهوم الذي أعلنه روبنزريكوبرو –السكرتير العام لمؤتمر الأونكتاد– في تعريفه لها كأحد الكيانات الرئيسية المنبثقة عن الأمم المتحدة، والأونكتاد هو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مقره جنيف بسويسرا، وهو يمثل الهيئة الوحيدة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ والمناط بها العناية بالدول النامية والأقل نموًا، خاصة فيما يتعلق بالوسائل التنموية والتجارية، والربط بينها وبين سياسات التمويل والتجارة والسياسات النقدية وأبعادها على الدول النامية، بما يحقق العدالة في النظام التجاري العالمي.

ومقارنة بمنظمات المثلث الدولي: صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي World Bank، ومنظمة التجارة العالمية WTO.. يعتبر سجل الأونكتاد أطيب سمعة، بسبب عدم إلزامية قراراته، فهي مجرد توصيات في الوقت الذي تعتبر فيه قرارات منظمات المثلث الدولي إرشادات وتعليمات واجبة التنفيذ، كما أن العضوية في الصندوق والبنك الدوليين لها شروط تتعلّق بالنظام الاقتصادي للدولة لا بد من الوفاء بها حتى تصبح الدولة عضوًا كامل العضوية بينما تتاح عضوية الأونكتاد لكل الدول التي تضمها هيئة الأمم المتحدة، وتضم الأونكتاد حاليًا ١٨٨ دولة.

الأونكتاد رد فعل لسلبيات تحرير التجارة

بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) عام ١٩٤٧ –التي كان هدفها تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء– أخذت سلبيات هذه الاتفاقية في الظهور؛ وأبرزها تحكم الدول المتقدمة في الاقتصاد العالمي وآلياته، والمعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة الدولية، فكان على هيئة الأمم المتحدة أن تنشئ منظمة تدعم موقف الدول النامية وتساعدها على مواجهة تحديات العولمة.. وهكذا أنشئت الأونكتاد عام ١٩٦٤.

ومنذ انعقاد أول قمة للمؤتمر، ومرورًا بسلسلة المؤتمرات التي يتمّ عقدها كل أربع سنوات.. تركز العمل الأساسي للأونكتاد على عدة محاور أهمها:

– تشجيع صادرات الدول النامية من السلع المصنعة ونصف المصنعة من خلال العمل على تيسير نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة معفاة من التعريفات.

– العمل على ضمان استقرار أو ثبات أسعار صادرات البلدان النامية من السلع والمنتجات الأولية.

– مساعدة الدول النامية على توسيع تجارتها من خلال نظام الأفضليات؛ وهو عبارة عن منح مزايا وإعفاءات لصادرات الدول النامية ،الذي نجحت المنظمة في إدخاله وما ترتب عليه من إعطاء الدول النامية فرص تصدير أوسع.

دعم التعاون الاقتصادي والمالي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية.

- دعم التعاون الاقتصادي والمالي والتكنولوجي فيما بين البلدان النامية.

بالإضافة إلى ما سبق.. فقد عنيت القمم العشرة التي عقدتها الأونكتاد حتى الآن بإبراز العديد من المشكلات في البلدان النامية؛ لتكون في بؤرة اهتمام المجتمع الدولي مثل: مشكلات الفقر والديون، والتخلف الاقتصادي والتكنولوجي، والمشكلات المرتبطة بالانخراط في الاقتصاد العالمي كالشروط غير المنصفة للتجارة العالمية وقصور المساعدات الإنمائية والآثار الجانبية لظواهر التكتلات والاندماجات الدولية على اقتصادات البلدان النامية.

وقد أسهم الأونكتاد في نقل الكثير من هذه المشكلات من إطار التداول إلى مرحلة التمهيد للتفاوض ثم التفاوض ليخلق بذلك نوعًا من الضغط على المجتمع الدولي بشأنها، كما أسهم في توسيع التعاون الاقتصادي فيما بينها على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية، وكانت منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا -التي تعرف حاليًا بالكوميسا- هي إحدى ثمار تلك الجهود، كذلك كان للمنظمة الفضل في إدخال النظام العام للتفضيلات بين الدول النامية، وهو النظام الذي يتيح مزايا وإعفاءات خاصة لصادرات البلدان النامية من السلع.

كما كان للأونكتاد دور في دعم وتطوير مجموعة الـ ٧٧ أحد تجمعات الدول النامية والتي كتبت شهادة ميلادها في الجزائر عام ١٩٦٧، وكان هدفها استخلاص موقف موحَّد للدول النامية إزاء القضايا المدرجة في جدول أعمال القمة الثانية لمؤتمر الأونكتاد بنيودلهي عام ١٩٦٨، وذلك لمواجهة المواقف المتعنِّتة للدول المتقدمة، وقد عمل تجمع الـ ٧٧ بالإضافة إلى التجمعات الأخرى كمجموعة الـ ١٥ ومجموعة الدول الثماني الإسلامية كآليات لتوحيد البلدان النامية في جهدها لضمان منافع أكثر من النظام الاقتصادي والمالي الدولي.

وتقدَّر الميزانية الخاصة للأونكتاد بنحو ٥٠ مليون دولار كجزء من ميزانية الأمم المتحدة بالإضافة إلى أنشطة التعاون الفني التي تبلغ ميزانيتها ٢٤ مليون دولار، وتمول هذه الأنشطة من خارج الميزانية ويتنوَّع المتبرعون ما بين دول كالدانمارك وألمانيا والولايات المتحدة واليابان وإنجلترا وغيرها، ومؤسسات مالية كالبنك الدولي، وبنك التنمية الأمريكي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وقد قامت الأونكتاد بتنفيذ أكثر من ٣٠٠ مشروع في أكثر من ١٠٠ دولة، من أهمها مشروع إدارة الديون ونظام التحليل المالي، ومشروع تنمية المشروعات الصغيرة، ومشروع التدريب على تجارة البضائع وخطط التجارة.

الأونكتاد تبحث عن دور جديد

لقد انحصر مجال عمل المنظَّمة خلال السنوات الماضية من عمرها إلى الآن (١٩٦٤-٢٠٠٠) في المعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا ذات الصلة بالاستثمار والتجارة والتقنية والتنمية المستدامة، وظلَّت تتابع أنشطتها من خلال البحوث وتحليل السياسات وإرسال البعثات الفنية إلى الدول الأعضاء والتعاون الفني معها، إضافة إلى التفاعل مع المجتمع المدني من خلال المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال.

وربما يُراد للأونكتاد أن تلعب دورًا جديدًا يعزز من مكانتها إلى جانب المنظمات الدولية الثلاث في ظل العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، فالدول النامية في حاجة ملحة للمساعدة في مواجهة تحديات العولمة، ووضع الحلول المناسبة التي تعترض التجارة والتنمية معًا ■

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد	رقم العـــدد :	-
المصـــدر :	الانترنت	تاريخ الصـدور :	٢٠٠/٥/٣

اقرأ عن هيكل الاونكتاد

هيكل بسيط يواجه مشاكل مزمنة

يشرف على أعمال الأونكتاد مجلسه الخاص بالتجارة والتنمية والمكون من ١٤٤ عضوًا وذلك من خلال ثلاث لجان:

- لجنة تجارة السلع والخدمات والبضائع.
- لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية المتعلقة بهم.
- لجنة المشاريع وتسهيلات وتنمية الأعمال.

ويرأس المجلس -الذي تتاح عضويته لكل دول الأونكتاد- السكرتير العام للأونكتاد، ويضم مكتب السكرتارية كلاً من قسم العلاقات الخارجية، ونائب السكرتير العام، وهو يتولى مهام الإدارة والشئون الخاصة بالمنظمة، والتنسيق بين الدول الأعضاء، والتعاون الفني وإعداد البرامج والتخطيط والتقييم.

ولتنفيذ هذه المهام.. توجد -إلى جانب المستشار القانوني- أربعة أقسام تابعة للسكرتير العام، هي:

- قسم العولمة وخطط التنمية

يهتم بتقديم الدراسات والتحليلات حول الاتجاهات الخاصة بالاقتصاد العالمي وتأثيرها على التنمية، والتدفقات المالية والمديونية وتحديات التنمية والتجارب الناجحة، وتمهيد الطريق للدول النامية لتشارك في السوق العالمية، فضلاً عن مساعدة الدول الفقيرة في إدارة ديونها. - قسم التجارة الخارجية للسلع والخدمات والبضائع

يهتمّ بتشجيع الدول النامية على تنويع السلع المتداولة ومساعدتها على مواجهة المخاطر المتعلقة بالتجارة وبتقديم تحليلات عن القضايا المتعلقة بقانون المنافسة وسن القوانين الخاصة بالتجارة.

- قسم الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع والمؤسسات التجارية

يقدم دراسات شاملة لاتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة "FDI" وعلاقتها بالتنمية والسياسات والتقنيات اللازمة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعداد برامج تدريبية للدول النامية وتشجيعها على تعزيز الاستثمار الداخلي.

- قسم لخدمات البنية التحتية للتنمية وكفاءة التجارة

يقدم المساعدات للدول النامية لزيادة كفاءة الخدمات الداعمة للتجارة من خلال برامج التعاون الفني وتقييم كفاءة الخدمات المتاحة وتعزيز التجارة الإلكترونية.

- إلى جانب هذه الأقسام الأربعة.. يوجد مكتب للمنسق الخاص للدول الأقل نموًا والبلدان النامية المغلقة والجزر ■

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : الدول النامية:مؤتمر الاونكتاد
رقم العـــــدد : -
المصـــــدر : الانترنت
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/٣

اجتماع الأونكتاد العاشر :

دروس قرن من التنمية

من بين العديد من حلقات-النقاش واجتماعات المائدة المستديرة لمؤتمر الأونكتاد.
أفردت تجربة التنمية والتجارة أثناء القرن العشرين بمائدة مستديرة رفيعة المستوى شارك فيها حوالي أحد عشر اقتصاديًا ضليعًا، وقدموا أوراق عمل تشمل التصورات الأكاديمية حول النجاح والفشل في تجربة الخمسين سنة الماضية في مضمار سياسات التنمية، والترتيبات التجارية ودور المنظمات الدولية بما فيها منظمة الأونكتاد، وذلك بغرض استخلاص الدروس والعبر المهمة كأداة استرشادية لتأثير العولمة في العقود المقبلة خاصة فيما يتعلق بقضايا التنمية.
هناك ملاحظة أولية على اختيار الخبراء الاقتصاديين البارزين حيث إن معظمهم من دول غربية ويعملون في أهم الجامعات ومراكز البحث في أمريكا والدول الصناعية عدا البروفسير الهندي "ديباك نيار" من جامعة "جواهر لال نهرو" في الهند، وفي ذلك إشارة إلى الحضور الدائم لمؤسسات البحث العلمي في الدول الغربية، واهتمامها بما يجري في العالم، والإسهام المباشر في الصياغة النظرية للنظم العالمية التي تحدد مسار العالم بأسره اقتصاديًا وتجاريًا وتنمويًا وثقافيًا وسياسيًا.

استخدام العولمة للتنمية:

قدم البروفسير "نيار" ورقة حول العولمة واستراتيجيات التنمية أكد فيها أهمية أن تستخدم العولمة والسوق الحرة كوسائل لتحقيق غايات التنمية، وهي تحسين نوعية الحياة، وأن يتحول التركيز في استراتيجيات التنمية من الاقتصاد إلى البشر، ومن الوسائل إلى الغايات
ويرى أنه قد حان الوقت لتطوير اتفاق جماعي حول التنمية يهتم بالعدالة مع الكفاءةوالتقد الاقتصادي مع النمو الاقتصادي.

البعد الاجتماعي أساس للتحول الاقتصادي:

أما البروفسير "برنارد شافنيز" من جامعة باريس بفرنسا فعرض أهم الدروس المستفادة المواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية في القرن الماضي ثم الدروس المستخلصة منعملية التحول في الدول الاشتراكية السابقة، وعزا "برنارد شافنيز" فشل الاشتراكية إلى عدم التكيف مع التغير والعوائق النظامية أمام الابتكار، في الوقت الذي فازت فيه الرأسمالية بحصيلة التقدم في القرن الماضي، ولكن في الحقيقة كان ذلك متبوعًا بضعف مستمر في الدول النامية إضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي والبطالة، ويشير "شافنيز" إلى أن النظرة الاقتصادية لعملية التحول ضيقة جدًا، فالتجربة المستفادة من الماضي أوضحت أن التداخل بين الاقتصاد من جهة والاجتماع والسياسة من جهة أخرى هو قلب عملية التحول الاقتصادي والمحدد لشرعيته واستمراريته.
وليس هناك طريق واحد للتحول الاقتصادي فللصين تجربة تختلف عن تجربة روسيا، والدور الأخير الذي ينبغي إدراكه هو دور الدولة في نجاح عملية التحول وأهمية

تدخلها الإيجابي.

استيعاب التقنية شرط لنجاح التنمية:

أما السيدة "كارلوتا بيرز"- المستشارة المستقلة في جامعة "سيسكس بريطانيا" - تحدثت عن: أن نجاح استراتيجية التنمية مرتبط بالنجاح في عملية استيعاب التقنية، فالقدرة على الاختراع والتطوير والتعديل توضح نجاح تجربة اليابان ودول آسيا المصنعة حديثا، وتؤكد "بيرز" العلاقة الوطيدة بين التنمية والبراعة في امتلاك التقنية واستيعابها، وهو الأمر الذي يجب أن يكون جوهر عملية التنمية.

فالتنمية والنمو السريع لا يعتبرا شيئين متناظرين، والفرق بينهما هو القابلية لاستيعاب التقنية، فليست درجة التحرير الاقتصادي ولا عمق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي هي وحدها الفارق بينهما، بل اتجاه وكثافة استخدام التقنية هو العامل الفارق بين النجاح والفشل في عملية التنمية، وذلك لا يعني أن النمو السريع هو التنمية وليس ضروريًا لها.

وأخيرًا ترى "بيرز" أن الفرص التنموية تعتمد على ظواهر عديدة وهي تؤثر على كل الدول في نفس الوقت، وهناك علاقة ارتباط قوية بين ما يحدث في دول المركز والدول الأخرى،

ولا بد من استخدام استراتيجية تنموية تأخذ في حسبانها هذه العلاقة ولا بد من هيئةمتعدد الأطراف من أجل استيعاب التقنية عبر أطر منظمة.

تمويل التنمية:

أما "لويسي بوتكوي" من جامعة "هارفارد" فقد تحدث عن تمويل التنمية من خلال الاتجاهات الجارية والقضايا المستقبلية، وأوضح أن المشكلة الحرجة في الدول النامية هي مشكلة تمويل التنمية خاصة في الدول الأقل دخلاً في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

ويرى أن التركيز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق آسياوأمريك الجنوبية، بينما الدول محدودة الدخل تعتمد على إعانات التنمية التي - رغم فشلها- تشكل أكبر مكون في التمويل الخارجي.

ويرى "بوتكوي" أن إعفاء الديون الخارجية يمكن أن يشجع تدفقات الاستثمار الخاصوبرغ دعوته لأن تقوم الدول النامية باتباع سياسات إصلاحية؛ إلا أنه يرى أن على المجتمع الدولي أن يعمل على توسيع مشاركة الدول النامية في التجارة العالمية وتيسير وصولهاإ أسواق رأس المال وتهيئة وإيجاد قنوات رؤوس أموال طويلة الأجل لدعم الدول منخفضة الدخل.

عدالة توزيع الدخل تقود إلى النمو:

أما بروفسير "فرانسيس إستيوارت" من جامعة إكسفورد فاستعرضت أهمية توزيع الدخل وتعتبره مهمًا في التنمية الاقتصادية باعتباره محددًا لاختيارات المجتمع كما هو محدد للفقر عبر نصيب الفرد من الدخل، ومؤشر لتخفيف أثر الفقر وأثر ذلك على النمو.

وتقول: إن الأدلة المتوافرة أكدت أن **عدالة توزيع الدخل تقود إلى نمو اقتصادي** مرتفع بينما عدم التساوي في الدخل يقود إلى عدم الاستقرار السياسي، ونقص الاستثمار، وبطء النمو.

واقترحت "استيوارت" ست استراتيجيات لتحقيق النمو القائم على مبدأ المساواة وهي:

١ – استراتيجية إعادة التوزيع العادلة في الزراعة وتهدف زيادة إنتاجية القطاع الريفي.

٢ – استراتيجية كثافة استخدام العمالة كعنصر من عناصر الإنتاج.

٣ – استراتيجية التعليم العالي وتوسيع التعليم العام.

٤ – استراتيجية إصلاح الأراضي الزراعية.

٥ – استراتيجية السياسات الحكومية من أجل بناء الأسواق وهيكلتها.

٦ – استراتيجية زيادة معدلات الضريبة والنفقات العامة لتحسين وضع ما بعد توزيع الضرائب.

وفي الختام أشارت إلى أهمية الاستجابة الاجتماعية العالمية التي تتطلبها البيئة الاقتصادية الدولية.

أما "هانز بنسوانجر" من البنك الدولي فيعتقد أن دور منظمة الأونكتاد يجب أن يقدم العمل المشترك من خلال برامج مع منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي ومنظمة الزراعة والأغذية والبنك الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك تجهيز منتدى للدول النامية حول قضايا التجارة، وتحقيق قاعدة معلومات تجارية مع المساعدات الفنية، وتحليل السياسات والوصول إلى أسواق الدول الصناعية، ومحاولة تأسيس تحالف بين الدول النامية لتحسين أوضاعها في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف.

الدول النامية :مصر

الجات

الدول النامية – مصر

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال
٥٣	٢٠٠٠	–	كتاب العولمة والاقليمية	اسامة المجدوب	اولا : مصر والنظام التجارى الدولى

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
ضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العـــــدد :	-
ــــــدر :	"كتاب" العولمة والاقليمية	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠

أولاً: مصر والنظام التجارى الدولى

تعد مصر عبر التاريخ المعاصر واحدة من الدول النامية المعدودة ذات النشاط الملموس والمؤثر على صعيد التنظيم الدولى بوجه عام، وفى الإطار الإقليمى على وجه الخصوص، تحفزها على ذلك مجموعة من العناصر المتميزة قلما تتوافر فى دولة واحدة، سواء كانت هذه العناصر تاريخية أو جغرافية أو حضارية أو ثقافية.

فأذا نظرنا للتاريخ المصرى قديمًا أو حديثًا، نجده حافلاً بالمواقف الحازمة التى أسهمت فى تغيير مجرى الأحداث فى عصرها، وهو تاريخ يوحى بمحورية الدور المصرى وأهميته سواء عالميًا أو فى إطار الإقليم الجغرافى، ومن منظور جغرافى تتمتع مصر بموقع فريد يجعلها بحق قلب العالم، حيث تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمارس دورها فى ظل هذا الموقع سواء كدولة معبر تنفذ منها الثقافات والحضارات إلى إفريقيا والعالم العربى، أو كدولة مصد تزود عن المنطقة وحضاراتها شرور العدوان والاستعمار.

يسوقنا هذا إلى تناول المكون الحضارى فى التركيبة المصرية التى خرجت من رحم أقدم الحضارات التى عرفها الإنسان، والتى قامت على ثراها أول دولة فى تاريخ البشرية، ثم انتقلت هذه الأرض وسكانها من عصر إلى عصر ومن حضارة فرعونية إلى قبطية ثم حضارة إسلامية، لتحتل مكانها كأهم منبر ثقافى ومركز للإشعاع الحضارى للعالمين العربى والإسلامى.

أما فى العصر الحديث ـ متمثلاً فى النصف الثانى من القرن العشرين ـ تواصل مصر مشاركتها النشطة وتأثيرها الإيجابى فى المنظومة الدولية، حيث

كانت ضمن مجموعة الدول المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥، وتشارك بفاعلية فى أعمالها وكافة أجهزتها ووكالاتها المتخصصة منذ ذلك التاريخ، وتسجل ردهات المنظمة الدولية ووثائقها ملفًا زاخرًا بالإسهام المصرى فى مختلف القضايا المحورية والهامة، كما أنها تتمتع بعضوية صندوق النقد والبنك الدوليين أيضًا منذ إنشائهما، ولقد ظلت هذه المنظمات الثلاث تمثل جوهر المنظومة الدولية السياسية والاقتصادية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية.

يدعونا الحديث عن دور مصر فى التنظيم الدولى إلى التنويه للدور الزعامى الذى قامت به بالتعاون مع كل من الهند ويوغوسلافيا لإنشاء أول منتدى للدول النامية، متمثلاً فى حركة عدم الانحياز فى ذروة حقبة الحرب الباردة، وهى الحركة التى ظلت تمثل محفل الدول النامية ومنبر الدول الصغيرة التى يصل صوتها من خلاله إلى شتى أرجاء العالم، والتى أفرزت مجموعات اقتصادية مثل مجوعة الـ٧٧ ومجموعة الـ١٥.

وعلى صعيد التنظيم التجارى الدولى، وانطلاقًا من نفس الأساس الفكرى، انضمت مصر إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات» فى عام ١٩٧٠، ورغم أن هذه الخطوة قد جاءت بعد مضى ٢٢ عاما منذ سريان الاتفاقية، إلا أن ذلك لم يؤثر بصورة سلبية على التواجد المصرى فى الساحة الدولية، نظرًا لأن اتفاقية الجات لم تكتسب فاعلية ملموسة على صعيد التأثير فى السياسات التجارية الدولية قبل انعقاد جولة كينيدى فى عام ١٩٦٤، وحتى عام ١٩٦٧ باعتبارها أولى جولات المفاوضات فى إطار الاتفاقية الدولية التى تتناول جانبًا من السياسات التجارية للأطراف المتعاقدة، وخاصة مدونة مكافحة الإغراق.

كانت جولة طوكيو التى عقدت فى عام ١٩٧٣ واستمرت حتى عام ١٩٧٩ أولى الجولات التى تشارك مصر فى مفاوضاتها كطرف متعاقد، وتمثل هذه الجولة البداية الفعلية لإكساب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة طابعًا ديناميكيًا،

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العـــــدد :	-
المصــــــدر :	"كتاب" العولمة والاقليمية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠

والشروع فعليًا فى تحويلها من مجرد اتفاقية تعاقدية تهدف إلى خفض القيود المفروضة على التجارة، إلى إطار مؤسسى ملزم يفرز نظامًا تحكمه القواعد ينظم كافة أوجه التجارة الدولية، وهو ما تم تحقيقه بالفعل فى جولة أوروجواى التى أعقبت جولة طوكيو مباشرة، وكان للتواجد المصرى فى مفاوضاتها دورًا ملموسًا وهامًا على صعيد ضمان وتطوير المعاملة التفضيلية التى تحصل عليها الدول النامية.

وعودة لدخول مصر كطرف متعاقد فى الجات فى عام ١٩٧٠، فقد تقدمت مصر - شأنها شأن سائر الدول الراغبة فى الانضمام للاتفاقية متعددة الأطراف - بجدول لالتزاماتها وتنازلاتها التعريفية على الواردات من السلع المصنعة والزراعية، بما يكفل لها استكمال إجراءات الانضمام والتمتع بالمعاملة التفضيلية الممنوحة من سائر الأعضاء.

تضمن الجدول المصرى للتنازلات ٢٦٧ خطًا من خطوط التعريفة الجمركية، والتى مثلت وقتئذ نسبة ١٥٪ من إجمالى التعريفات الجمركية السارية وتغطى نطاقًا متسعًا من السلع، تشمل اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان والحبوب والخضروات والعديد من السلع المصنعة.

ولقد تراوحت نسب التعريفات الجمركية التى تقدمت بها مصر فى جدول تنازلاتها من الإعفاء التام إلى نسبة ٤٠٪ وفقًا لاحتياجاتها الاقتصادية، حيث منحت مصر الإعفاء التام لست شرائح سلعية من بينها اللحوم والقمح والذرة وورق الجرائد، بينما تضمن جدولها ٥٢ سلعة تخضع لرسوم بنسبة ٢٪، و١٠٢ سلعة تخضع لرسوم بنسبة ٥٪، إلى أن نصل لأعلى رسم جمركى بنسبة ٤٠٪، وهو مطبق على ثلاث سلع فقط تتضمن الجبن الأبيض وعسل النحل والأسلاك الكهربائية لكونها سلعًا كان يتم إنتاجها محليًا بوفرة.

ويلاحظ من الجدول المصرى أن الالتزامات عكست بصورة ملحوظة طبيعة الاحتياجات الاقتصادية الوطنية فى تلك المرحلة، حيث تم وضع تعريفات

منخفضة لكافة السلع الغذائية الأساسية أو تلك التى تعزز النشاط الصناعى الوطنى، فمثلاً التعريفات بنسبة ٥٪ والتى غطت ١٠٢ سلعة، كانت فى مجملها تغطى مركبات كيميائية ذات استخدامات صناعية هامة وضرورية، كالكربون والزئبق والأحماض الكبريتية، بينما خفضت التعريفة المفروضة على خامات المعادن إلى نسبة ٢٪، وطبقت تعريفة بنسبة ٣٪ على الصبغات ذات الاستخدام الصناعى، ونفس الرسم لعجائن الورق اللازمة للصناعة، بينما مثلاً فرضت رسوم جمركية بنسبة ٢٠٪ على الواردات الورقية تامة الصنع.

ونظرًا للطبيعة الجزئية المحدودة لاتفاقية الجات وقتئذ، ظلت مصر تطبق إجراءات تقييد التجارة كقوائم حظر الاستيراد والقيود الكمية وتراخيص الاستيراد على نطاقٍ واسعٍ شمل العديد من السلع فى مختلف القطاعات للحد من الواردات، وذلك تماشيًا مع السياسة العامة فى ذلك الوقت التى كانت تهدف إلى إحلال الواردات Import Substitute بالمنتجات الوطنية، وإتاحة الفرصة للصناعة الوطنية لسد الاحتياجات عن طريق حجب المنافسة وحظر - أو تقييد - الواردات، واتباع سياسات التحكم فى الأسعار، وما استدعاه ذلك من قيام الدولة بتقديم الدعم الحكومى المباشر للسلع الأساسية وخاصة الغذائية، لتصل إلى المستهلك بالأسعار السياسية التى تحددها الدولة، والتى قد تقل أحيانًا أو لا تتناسب مع التكلفة الفعلية للمنتج، والتحكم فى أسعار صرف العملات وكيفية استخدامها وأسعار الفائدة على القروض.

أدى ذلك كله إلى إثقال كاهل الموازنة العامة للدولة بأعباء لا حصر لها، وإلحاق الخسائر بشركات الإنتاج المملوكة للدولة من جراء السياسات السعرية التى لم تستند إلى الأسس الاقتصادية السليمة، وبالتالى لم تتح لهذه الشركات القدرة على تحقيق الأرباح اللازمة لاستمرار وتطوير النشاط الإنتاجى.

انضمت مصر بتلك الحالة إلى اتفاقية الجات كطرف متعاقد، تلتزم بالتزاماتها وتتمتع بالأفضليات المتبادلة الممنوحة من الأطراف المتعاقدة الأخرى، عملاً بالمبدأ

الأساسى للاتفاقية الخاص بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ولكن لم يكن لانضمام مصر وقتئذ لهذه الاتفاقية التعاقدية أثر يذكر على توجهات سياساتها التجارية أو النظم واللوائح التى تحكم هذه السياسة، حيث اقتصر التزامها فقط على ما تضمنه جدول تنازلاتها من تعهدات، إذا ما التزمت به بالفعل.

كانت مصر تطبق فى العديد من الحالات تعريفات جمركية تتجاوز المنصوص عليها فى جدولها، وتمنح المعاملة التفضيلية للأطراف المتعاقدة فى حالة مطالبتهم بذلك فقط، فضلاً عن اللجوء لحساب الجمارك بأسعار صرف للعملات تختلف عن الأسعار السائدة، بصورة تفرغ التعريفة التفضيلية من أى مضمون فعلى. ولم يقتصر هذا الأسلوب على مصر فقط، بل طبقه العديد من الدول، ويرجع ذلك إلى ضعف النظام القانونى لاتفاقية الجات فى صورتها الأصلية وعدم فاعليته على صعيد إلزام الدول بالتزاماتها، وهو الأمر الذى اختلف كلية بقيام منظمة التجارة العالمية.

لم تشارك مصر - كما أشرنا - فى أى من الجولات الست للمفاوضات فى إطار الجات التى سبقت انضمامها للاتفاقية، ولكنها شاركت بفاعلية فى كل من جولة طوكيو وجولة أوروجواى اللتين تعدان أهم جولتين فى تاريخ الاتفاقية لتضمنهما أحكام واتفاقيات تتجاوز مجرد الخفض الجمركى المتبادل، وتتناول بقدر من التفصيل السياسات والممارسات التجارية للدول الأعضاء.

نتائج مشاركة مصر فى جولة أوروجواى:

على صعيد نتائج جولة أوروجواى، نشأت مجموعة من الالتزامات التى تلتزم بها مصر وكذلك المزايا التى تتمتع بها كعضو فى المنظمة من الدول النامية، فى إطار المزايا الممنوحة للدول النامية المشاركة، والتى كان للوفد المصرى المشارك فى المفاوضات دور كبير فى التوصل إليها، سواء من خلال طرح الأفكار والمقترحات، أو التفاوض حولها وتكريس تأييد عدد كاف من الدول النامية الأخرى لهذه الأفكار والمقترحات للتوصل لتوافق آراء حولها تقبل به الدول

المتقدمة، وذلك لإدراج هذه المقترحات والأفكار فى النهاية ضمن أحكام الاتفاقيات والقرارات التى أصدرها المؤتمر الوزارى الختامى للجولة الذى عقد فى مدينة مراكش بالمغرب فى أبريل ١٩٩٤.

التزامات مصر كعضو فى المنظمة:

على صعيد تأمين الوصول للأسواق، التزمت مصر بربط رسومها الجمركية فى السلع المصنعة وفقًا لأحكام بروتوكول النفاذ للأسواق، وخفض التعريفات المفروضة على السلع الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات بمعدل سنوى ٢,٤٪ اعتبارًا من أول يناير ١٩٩٥، وكذلك تحويل القيود غير التعريفية ـ سواء كانت قيودًا كمية أو قوائم حظر ـ إلى رسوم جمركية.

ولقد التزمت مصر من حيث المبدأ بكافة مبادئ اتفاقية الجات واتفاقيات التجارة فى الخدمات، التى تقضى بمنح المعاملة الوطنية للأجانب فى السوق المصرى، وكذا معاملة الدولة الأولى بالرعاية لكافة الأعضاء دون استثناء.

كذلك تفى مصر بالالتزامات الخاصة بتعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع أحكام الاتفاقيات، سواء فى مجال إجراءات الاستثمار أو الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفكرية، ويقصد هنا بتعديل التشريعات: تحقيق التوافق بين أحكامها والأحكام الواردة فى الاتفاقيات.

المزايا التفضيلية التى حصلت عليها مصر:

أما على صعيد الامتيازات، فلقد حصلت مصر على الامتيازات الممنوحة لسائر الدول النامية فى مختلف الاتفاقيات، سواء كانت فى صورة التزامات أقل أو فترات زمنية أطول لتنفيذ أحكام الاتفاقيات وتعديل التشريعات، كما احتفظت مصر بحقها فى دعم الصادرات والإنتاج وفق ضوابط معينة طالما لم يتعد متوسط دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار سنويًا، وكذلك تعفى صادراتها من رسوم مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية طالما لاتزيد صادراتها عن نسبة ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة لسلعة محددة.

ولا مجال هنا بالطبع لنتناول بالتفصيل كافة التعهدات والمزايا التى حصلت عليها مصر من جراء انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، والتى سبق سردها وشرحها تفصيلاً من قبل، إلا أن المقصود من هذا العرض الموجز هو التنويه إلى حجم وطبيعة المشاركة المصرية فى التنظيم التجارى الدولى فى إطاره متعدد الأطراف.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المفاوض المصرى فى جولة أوروجواى قد لعب دوراً محورياً هاماً لتضمين الوثيقة الختامية اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، والحرص على تضمين مختلف الاتفاقيات أحكاماً تفضيلية للدول النامية تضع فى حسبانها اعتبارات التنمية فى هذه الدول، كما أن القرار الوزارى الخاص بآثار اتفاقية الزراعة على الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، جاء بناءً على جهد مصرى دؤوب، لضمان تقليل الآثار السلبية الناجمة عن برنامج الإصلاح الزراعى الذى أقرته هذه الاتفاقية، ولاتزال مصر تمارس دورها فى التوصل لآليات فعالة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ العملى.

الآثار التى ترتبت على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية:

ليس ثمة شك أن انضمام أى دولة لمنظمة دولية تترتب عليه آثار من المفترض أن تكون فى مجملها إيجابية، دون أن تخلو من بعض السلبيات التى تحرص الدول على تقليصها فى أضيق نطاق، ويكتسب انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية أهمية خاصة نظراً لعدة عوامل، أبرزها:

١ ـ تمثل اتفاقيات هذه المنظمة، والبالغ عددها ٢٨ وثيقة قانونية ملزمة، حزمة واحدة لا تتجزأ Single Undertaking تدرك كلها أو تترك كلها، فلا يجوز مثلاً لدولة أن تنضم لاتفاقية السلع دون الخدمات، أو أن تطبق جانباً من أحكام اتفاقية الملكية الفكرية وتترك جانباً آخر.

٢ ـ تكتسب هذه الاتفاقيات صفة الإلزام، وتتناول بشكل مباشر مختلف أبعاد ومكونات السياسات التجارية للدول الأعضاء، الأمر الذى قد يترتب عليه ـ

إذا لزم الأمر ـ حتمية تعديل التشريعات الوطنية ومواءمتها مع الأحكام الملزمة لهذه الاتفاقيات، وهو ما ذهب البعض إلى حد وصفه بعملية انتقاص لسيادة الدولة المطلقة على تشريعاتها الوطنية.

٣ ـ رغم أن جولة أوروجواى للمفاوضات قد بدأت فى عام ١٩٨٦، إلا أنها استمرت لسبعة أعوام لتتزامن مع برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى الذى شرعت مصر فى تطبيقه ـ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ـ منذ عام ١٩٩١، الأمر الذى أدى إلى تعامل مصر مع اثنتين من المنظمات الدولية الاقتصادية الثلاث التى تدير شئون اقتصاديات العالم، مما ينشئ عليها التزامات فى الإطارين فى آن واحد، قد تتوافق وقد تتعارض، ولكنها لابد فى النهاية أن تخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وفقًا لخطط التنمية الموضوعة.

ننتقل الآن إلى مراجعة الآثار المترتبة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية، على أساس الاتفاقيات التى تشرف عليها المنظمة والتى يمكن تقسيمها ـ بغرض البحث ـ إلى بروتوكول النفاذ للأسواق، واتفاقية المنسوجات والملابس، واتفاقية الزراعة، واتفاقية الخدمات، واتفاقية الملكية الفكرية.

بالنسبة لبروتوكول النفاذ للأسواق، نجد أن آثاره تعد محدودة للغاية على الاقتصاد المصرى فى المدى القريب، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ضآلة الصادرات السلعية المصرية، رغم التطور الذى طرأ عليها منذ عام ١٩٩٥ (تاريخ قيام المنظمة) حتى اليوم، فضلاً عن عدم وصول الشق الأعظم من الصادرات السلعية المصرية إلى المستويات التنافسية الدولية المناسبة والكافية، سواء من منظور الجودة الشاملة أو الذوق أو المواصفات القياسية، بالإضافة بالطبع إلى الأسعار التنافسية.

وتجدر الإشارة إلى أن التواضع فى مستويات الجودة للمنتجات المصرية يعزى فى الأساس إلى عدم ارتباط البحث والتطوير بالهيكل الصناعى الوطنى،

فلازالت الأبحاث تجرى فى إطار أكاديمى نظرى، بينما هناك عدد ضئيل للغاية من المؤسسات الصناعية المصرية الذى نجح فى تحقيق التكامل بين البحث والتطوير R & D وبين العملية الصناعية ككل.

وبالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات المصرية ـ والتى تمثل إحدى الدعامات الأساسية للتجارة السلعية المصرية ـ يمكن القول أن الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى إطار منظمة التجارة العالمية، والذى يتم بمقتضاه إلغاء الحصص التصديرية المفروضة على الملابس والمنسوجات فى غضون عشر سنوات، يحقق أثرين رئيسيين يمكن اعتبار أحدهما سلبيًا والآخر إيجابيًا:

الأول: ويمكن اعتباره أثرًا سلبيًا، حيث يسهم إلغاء الحصص فى احتدام المنافسة بين مصر التى لاتزال تندرج ضمن صغار المصدرين، ودول نامية أخرى كالهند وباكستان وإندونسيا وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، التى يفوق إنتاج وحجم صادرات أى منها نصيب مصر من التجارة فى هذا القطاع، دون أن نتعرض لعنصرى الجودة والسعر التنافسى، وهى المنافسة التى قد تظهر بوضوح فى المدى القريب التالى مباشرة لاستكمال تنفيذ أحكام اتفاقية المنسوجات، أى بحلول عام ٢٠٠٥.

الثانى: ويعد أثرًا إيجابيًا، فبرغم ما كان يتيحه نظام الحصص التصديرية من حد أدنى من الصادرات المؤكدة للدول المنتجة إلى الأسواق الرئيسية، إلا أنه كان يمثل أيضًا قيدًا على صادرات هذه الدول، إذ يحدد لكلٍّ منها حدًا أقصى لا يحق لها تجاوزه، الأمر الذي يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على التوسع فى الإنتاج للتصدير لعدم توافر إمكانية تسويق الإنتاج الإضافى، مما يتسبب فى تراكم سلعى غير اقتصادى، ويمثل ذلك السبب الرئيسى وراء وجود ما يقارب ٢,٥ بليون جنيه طاقات إنتاجية معطلة فى صناعة المنسوجات المصرية لعدم قدرتها على التوسع، فضلاً عما تؤكده الجمعية المصرية لمصدرى الملابس والمنتجات الجاهزة من قدرة الصناعة على مضاعفة حجم إنتاجها

الحالى من ٧ بليون جنيه إلى ١٤ بليون جنيه بشرط وجود الأسواق المفتوحة القادرة على استيعاب هذه الزيادة.

وعلى صعيد السلع الزراعية، ونظرًا لأن مصر دولة مستوردة صافية للغذاء، فمن المتوقع أن يؤدى التزام الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعى الذى تقدمه لمنتجيها ولصادراتها الزراعية، إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية المصرية خاصة من القمح، بينما يفترض أن يؤدى التزام سائر أعضاء المنظمة بإلغاء كافة القيود الفنية على الواردات الزراعية وخفض القيود الجمركية وفقًا للنسب والفترات الزمنية المحددة للدول المتقدمة والنامية، إلى إتاحة مزيد من الفرص للصادرات الزراعية المصرية، إما للوصول إلى أسواقٍ كان يتعذر الوصول إليها من قبل، أو التوسع فى الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية التى كانت تضع قيودًا تحد من حجم هذه الصادرات.

وبالنسبة لقطاع الخدمات، فنظرًا للطبيعة الخاصة للتجارة فى الخدمات ـ فضلاً عن تناولها للمرة الأولى فى إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية تحت مظلة الجات ـ فلقد جاءت اتفاقية الخدمات ذاتها تحمل فى طيات أحكامها قدرًا كبيرًا من المرونة والاختيار المتروك للدول الأعضاء، وهو المدخل الوحيد الذى جعل من الممكن إدراج قطاع الخدمات على أجندة المفاوضات، خاصة فى ضوء المقاومة الضارية من قبل الاتحاد الأوروبى للتوجه الأمريكى الدافع نحو ذلك فى مرحلة الإعداد للجولة.

وتعد مصر ضمن الدول المصدرة والمستوردة للخدمات فى آن واحد، وتتمثل أهم صادراتها فى خدمات العمالة التى تمثل أهم قطاعات الصادرات الخدمية المصرية نظرًا لضخامة عوائدها التى جعلت الميزان التجارى الخدمى لمصر يحقق فائضًا يقدر بحوالى ٢,٥ بليون دولار، إلا أن اتفاقية الخدمات لم تتناول هذا القطاع الهام بصورة كاملة، حيث اقتصر تناولها على تحرير انتقال الأيدى العاملة رفيعة المستوى المتمثلة فى الخبراء والمتخصصين.

ورغم التطوير الذى طرأ على العروض المقدمة من الدول الصناعية فى هذا القطاع فى إطار استمرار المفاوضات حوله لفترة إضافية، وسعى الدول النامية لربط العروض التى تقدمها فى الخدمات المالية بما يقدم من عروض من الدول المتقدمة فى هذا القطاع، إلا أن العروض المطورة جاءت أيضًا قاصرة عن تحرير انتقال الأيدى العاملة عمومًا بشكل كامل.

على أى حال، يمكن القول بوجه عام أن سياسة الدولة فى مصر تهدف إلى تحرير قطاعات الخدمات المختلفة للنهوض بها وتعزيز تنافسيتها، بغض النظر عن أحكام اتفاقية الخدمات وفى وقت سابق عليها، إلا أنها حرصت فى ذات الوقت على أن تخدم عروضها المقدمة ـ والتى تعد ملزمة ـ متطلبات المصلحة الوطنية من خلال ضمان تشغيل القدر الأكبر من العمالة المصرية وتسهيل جلب التكنولوجيا ورؤوس الأموال إلى مختلف القطاعات الخدمية.

ولعل أهم القطاعات الخدمية التى تناولها العرض المصرى هو قطاع الخدمات المالية بشقيه: المصارف والتأمين، وليس خافيًا أن البنوك المصرية عمومًا تعد هامشية ـ مقارنة بالبنوك العالمية الكبرى ـ فبينما يقدم البنك المصرى فى المتوسط ٤٠ خدمة للعميل، تقدم البنوك العالمية ما يزيد على ٣٦٠ خدمة متكاملة، والمقارنة هنا لا تحتاج إلى تعليق، كما أن قطاع التأمين المصرى لايزال دون المستوى المطلوب، الأمر الذى يعنى عدم قدرة هذين القطاعين على تحمل ضراوة المنافسة الدولية الوافدة.

ومن الإنصاف على أى حال التنويه إلى التطوير الكبير الذى شهده قطاعا المصارف والتأمين فى مصر عبر السنوات القليلة الماضية، وهو جهد للقائمين على هذين القطاعين لابد من تسجيله، إلا أن حجم التطوير الاقتصادى المطلوب لهذين النشاطين بالغى الحيوية والأهمية، يقارب حالة الثورة، أى التغيير الجذرى الشامل، والتطوير العلمى والعملى الذى يكفل استمرار هذه المؤسسات فى ممارسة دورها الرئيسى فى مساندة ودعم الاقتصاد الوطنى، ويكسبها الديناميكية الضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية المتعاقبة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الدول النامية: مصر	رقم العـــدد :	-
المصـــدر :	"كتاب" العولمة والاقليمية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠

يبقى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، ولقد شرعت مصر فى تعديل قوانينها فى مجالى حقوق المؤلف والملكية الصناعية التى تضم التصميمات الصناعية وبراءات الاختراع، لتتواكب مع الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا المجال، سواء فى إطار منظمة التجارة العالمية أو قبلها فى إطار المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية «وايبو»، وشددت مصر من عقوبات النسخ غير المشروع لبرامج الكمبيوتر التى كانت تمثل من قبل أبرز نقاط الضعف فى القوانين القائمة. إلا أن مصر ذاتها تعد من الدول المضارة من أعمال القرصنة الفكرية نظراً لغزارة إنتاجها الأدبى والفكرى والفنى من الكتب والأفلام السينمائية وشرائط الفيديو والكاسيت، وبالتالى يعد التزام كافة الدول الأعضاء بأحكام حماية حقوق الملكية الفكرية مكسبًا كبيراً للإنتاج المعرفى والفنى والأدبى المصرى، ويبقى على الأجهزة المعنية فى مصر تطوير الآليات القادرة على تتبع أعمال القرصنة والإبلاغ عنها لاتخاذ التدابير القانونية اللازمة حيالها، وفقًا لأحكام منظمة التجارة العالمية فى هذا الشأن.

قطاع الاقتصاد

الجات

قطاع الاقتصاد

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
مستقبل التجارة ومنظمة التجارة الدولية	احمد الجعويني	الاهرام الاقتصادى	١٦٢٣	٢٠٠٠/٢/١٤	٦٥

ضوع الرئيسى : الجات
ضوع الفرعى : قطاع الاقتصاد
ـــدر : الاهرام الاقتصادى"مجلة"
اسم كاتب المقال : احمد الجمويني
رقم العــــدد : ١٦٢٣
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/١٤

مستقبل التجارة ومنظمة التجارة الدولية

إن التقدم الاقتصادى الذى يشهده العالم هذه الأيام بما فى ذلك استمرار موجة الازدهار والانتعاش لعدم سنوات تفوق تسع سنوات بصفة مستمرة خلافا لما تنادى به نظرية الدورات التجارية، وذلك يرجع أساساليس فقط الى التوسع الكبير فى حجم التجارة الدولية وتقارب المسافات بين الدول بسبب التقدم المذهل فى الانتقالات والمواصلات وتبادل المعلومات، بل ويرجع أيضا الى التغيرات السياسية فى الشرق والغرب على السواء مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي وبالتالى حجم التجارة بين دول العالم. هذه التغيرات تمثلت فى سقوط جدار برلين وسقوط الشيوعية وقيام التكتلات الاقتصادية فى الشرق والغرب على السواء وخاصة الوحدة الاقتصادية الأوروبية وظهور النمور الاقتصادية فى شرق اسيا ودور الصين المتزايد سياسيا واقتصاديا مما جعلها من الدول المؤثرة فى الأحداث العالمية بدورها الواضح على المسرح السياسى والاقتصادى العالمى.

ازدياد اهمية التجارة الدولية

إن تغيير نظرة الدول الكبرى الي دورها فى التجارة الدولية وتضاعف تدفق الأموال الاستثمارية عالميا وتزايد مشاركة هذه الدول بل وتدخلها فى توجيه الاقتصاد العالمى مع محاولات دعمها للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية ، كل ذلك كان نتيجة للتطور الاقتصادى الذى شهدته الدول الكبرى داخليا فى العقدين الأخيرين للقرن العشرين . ففى خلال الثمانينات والتسعينات أقدمت هذه الدول على إعادة بنيان هيكلها الاقتصادى بل والاجتماعى عن طريق العمل على توازن الموازنة العامة وخفض معدلات الضرائب أو الحد من تزايدها، فضلا عن دعم الاستثمارات فى قطاع التكنولوجيا وتحرير أكبر لنشاط الشركات والمؤسسات والبنوك، وذلك بالحد من التدخل الحكومى بالقرارات والقوانين ، مما ساعد هذه الشركات والمؤسسات على إعادة الهيكلة engineeringer وعلى تحديد علاقاتها مع العاملين الامر الذى ساعد كثيرا على الحد من مطالبهم واضراباتهم وبالتالى استقرار الأوضاع الإنتاجية وتهيئة أفضل لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ومما أدى إلى نمو الإنتاج.

ولقد ساعد هذا على ترسيخ أسس الحرية الاقتصادية والسياسية كما تراها هذه الدول وأدى الى التقارب بينها مما شجع الغرب على العمل مباشرة وعن طريق المؤسسات الدولية بمطالبة الدول الأخرى ومساعدتها على السير فى ذات الطريق والعمل على تحقيق نفس الأهداف ، وخاصة ان التزايد فى حجم الناتج القومى للدول الصناعية الكبرى أدى الى تزايد إسهامها فى التجارة الدولية الى نسبة ٢٠٪ . وتجدر الإشارة هنا إلى ان حجم الإنتاج للدول النامية مجتمعة زاد خلال العقدين الماضيين بنسبة ٥٠ فى المائة ويرجع ذلك للنمو الكبير فى الانتاج الذى حققته دول شرق وجنوب شرق أسيا فقد بلغ معدل النمو فى هذه الدول عام ١٩٩٩ نحو ٥,٦ فى المائة والمتوقع أن يصل عام ٢٠٠٠ الي نحو ٦ فى المائة وأصبحت دول العالم لاتستطيع ان تعيش فى معزل عن غيرها متمسكة بالحواجز الجمركية العالمية.

مزايا ومساوئ التجارى الدولية

ولكن كما للتجارة الدولية مزايا كثيرة فإن لها العديد من المساوىء ، وما حدث من مظاهرات ضد اجتماع منظمة التجارة الدولية WTO فى سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية فى شهر نوفمبر الماضى وعدم اتفاق الدول المجتمعة على الأسلوب الذى يجب اتباعه، لدليل قوى على شعور الكثير بان حرية التجارة الدولية لها مثالب كثيرة من حيث التقدم الصناعى والزراعى لبعض الدول، وكذلك على العمالة وتوزيع الثروات والدخل. فضلا عن أن الدول المدافعة عن حرية التجارة لاتزال تحاول وضع ماتجنيه منها فى مرتبة اهم ، مما يعود على دول العالم الاخرى بمزايا . فالولايات المتحدة الأمريكية لاتزال تدافع عن حماية صناعة المنسوجات والحديد والصلب والدول الأوروبية لاتزال تدافع عن منتجاتها الزراعية والإعانات الحكومية لها ولغيرها من الصناعات

مثل الطيران ، ولاتزال اليابان تدافع عن دعمها لأسطول صيد الأسماك وهو دعم يصل إلى نحو ٢٠ مليار دولار سنويا.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تخشى الكثير من الدول النامية تزايد الفجوة بينها وبين الدول الكبرى من حيث معدلات النمو ومستويات الدخل والأجور وتزايد معدلات البطالة بها نتيجة للمنافسة الشديدة فى مجال التجارة الدولية التى لاقبل لها ولا تستطيع هياكلها الإنتاجية تحملها . ويدعم التاريخ الاقتصادى وخاصة للقرن العشرين هذا القول كذلك فان النظريات الاقتصادية مثل نظرية Gunner Myrdal تدعم هذا القول بما تشير اليه من تزايد تقدم وثراء الدول الصناعية المتقدمة بينما تزداد الدول النامية تخلفا وفقرا

مخاوف الدول النامية الكبيرة

وفى مقدمة الدول التى تخشى الآثار السيئة للتجارة الدولية كما تدعو لها الدول المتقدمة، دولتا الصين والهند اللتان تضمان نحو خُمس سكان العالم، فرغم رغبة الدولتين الانضمام لمنظمة التجارة الدولية حتى لايفوتهما الركب فإنهما لاتزالان تخشيان الحرية التجارية كما تسعى لها الدول المتقدمة، ومن المتوقع ان تشهد الاجتماعات القادمة الكثير من الجدل والحجج حول مزايا وعيوب هذه الحرية، فالصين التى تجاهد بنشاط لتدخل منظمة التجارة الدولية العضو رقم ١٣٥ ، حققت تقدما نحو هذه الهدف فى مفاوضاتها مع الولايات المتحدة العام الماضى على أمل ان تحقق المزايا المرجوة من التجارة الدولية وأن تحول دون اتخاذ قرارات تجارية غير مواتية لها من دول تجارية كبرى مثل الولايات المتحدة والتى لاتستطيع الصين ان تستغنى عن أسواقها وفائضها المتزايد معها. فان صناعات الصين مثل الحديد والصلب والبترول وتجمع السيارات سوف تتأثر كثيرا من المنافسة الدولية التى ستتعرض لها، فضلا عن احتمالات تخفيض عملتها اليون yaun، ورغم كل ذلك فان الصين تحاول بكل ماتستطيع ان تنضم الى منظمة التجارة الدولية وقبلت فى تحقيق هذا الغرض الكثير من الشروط وخاصة فى مفاوضاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى توافق الأخيرة على انضمام الصين للمنظمة.

ولاشك أنه على الصين أن تحدث تغييرات جذرية فى نظامها الإنتاجي وفلسفتها الاجتماعية وسياساتها الاقتصادية وخاصة العمالية وتقبل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتفسح لها المجال فى تملك نسبة هامة من مؤسساتها الاقتصادية ، كما عليها أن تحدث تعديلات جذرية فى نظم التعليم والتدريب والإنتاج وانماط الاستهلاك والادخار ، ومـاقد يصاحب ذلك من احتمالات تغيير النظام السياسى والاقتصادى للبلاد لفتح الأسواق وجعلها حرة بما يتفق مع ماتمليه عضويتها فى منظمة التجارة الدولية من شروط .

كما أن حرية النقابات التى تطالب بها المنظمة سوف يؤثرتأثيرا كبيرا وفعالا على النظام الاجتماعى والسياسى للصين، وسوف يعمل الانفتاح الاقتصادى هذا على تقليل القدرة التنافسية للمنتجات الصينية بالأسواق العالمية ، وارتفاع مستويات الأجور. كما أن فتح الأبواب للمنتجات الزراعية الأجنبية سوف يؤدى الى تزايد البطالة وهجرة الفلاحين إلى المدن الكبرى الصينية ومايتبعه ذلك من مشاكل عمالية واجتماعية وإسكانية وبالتالى ظهور مشاكل عديدة سياسية واجتماعية لا حدود لها .

الا أن الصين تطمع بعضويتها فى منظمة التجارة الدولية الى فتح الأسواق العالمية أمام تجارتها والقضاء على ماتنتظره سنويا من تجديد الولايات المتحدة لها بما يعرف بالأولية التجارية Most favor treaty وهو ماسوف يفتح للصين أبواب التجارة مع اهم الدول لصادراتها يزيد من فائضها التجارى مع الولايات المتحدة . وهذا بلاشك سيزيد من إنتاج الصين ويرفع مستويات الإنتاجية لصناعاتها ويساعد على امتصاص العمالة المتزايدة بسبب تزايد السكان وهجرة أهل الريف الى المدن. وتأمل الصين فى أن يساعد ذلك فى النهاية على ارتفاع مستوى الأجور ومتوسط دخل الفرد وبالتالى مستويات المعيشة لأبنائها.

ارتفاع مستويات الأجور فى الدول النامية الديمقراطية

وتجدر الإشارة هنا إلى دراسة حديثة لمعهد

الموضوع الرئيسى : الجات
الموضوع الفرعى : قطاع الاقتصاد
المصدر : الاهرام الاقتصادى"مجلة"
اسم كاتب المقال : احمد الجعوينى
رقم العدد : ١٦٢٣
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٢/١٤

MIT بجامعة هارفارد التى تشير الى أن الدول النامية التى تتبع مايسمى بالاقتصاد الحر مثل الهند والأرجنتين وكوريا الجنوبية يزيد مستوى الأجور بها بنسبة ٣٠٪ عن الدول التى تتبع جزئيا هذا المبدأ مثل المكسيك وماليزيا وأندونيسيا، كما أن مستوى الأجور فى دول الاقتصاد الحر السالفة الذكر يزيد مستوى الأجور بها بنسبة ٦٠٪ عن دول ما يسمى بالاقتصاد غير الحر أو المقيد مثل الصين وفيتنام. ذلك لأن نسبة الأجور للإنتاجية فى قطاع مثل الصناعة هى أعلى فى الديمقراطيات مثل الهند وكوريا إذ تبلغ نحو ٣٨٪ و ٢٦٪ على التوالى فى الدولتين مقابل ١٧٪ فى الصين و ١٩٪ فى المكسيك و ٢٠٪ فى اندونيسيا . وفى دراسة أخرى مماثلة تشير النتائج الى أن فى الصين يحصل العامل على أجر سنوى يبلغ نحو ٥٠٠ دولار من قيمة إنتاجه البالغ فى المتوسط نحو ٢٨٨٥ دولارا. بينما زميله فى الهند يحصل على اكثر من ضعف هذا الأجر أى على ١١٩٢ دولارا من قيمة إنتاج سنوى قدرها ٣١١٨ دولارا. وهذا يؤيد ان مستويات الأجور والانتاجية أعلى فى الدول النامية الديمقراطية كالهند عنها فى الدول النامية غير الديمقراطية كالصين.

الاجتماع القادم لمنظمة التجارة الدولية

إن الاجتماع الماضى لمنظمة التجارة الدولية الذى عقد فى مدينة سياتل Seattle الأمريكية فى شهر نوفمبر الماضى أوضح بجلاء أن العالم ـ شعوبا وحكومات ـ يخشى من مثالب الحرية للتجارة الدولية السالف ذكرها، فبجانب اعتراض الكثير من الدول على الحرية غير المحددة التى يطالب بها الغرب ، فان المظاهرات التى قام بها عدد كبير من الأفراد كانت دليلا آخر على عدم شعبية الاتجاهات التى تطالب بها الدول المتقدمة فى نفس الوقت الذى تحاول فيه هذه الدول بحماية بعض قطاعات الانتاج بها مثل قطاع المنسوجات بالولايات المتحدة والزراعة فى أوربا والصيد فى اليابان . وعلى المنظمة فى اجتماعها القادم أن تعالج المساوئ التى تصاحب الحرية التجارية وتنظر بعين الاعتبار لمشاكل الدول النامية من منافسة قوية واحتمالات تركيز الثروات فى دول معينة وامكانية ظهور نوع جديد من الاستعمار الاقتصادى من جانب الدول المتقدمة اقتصاديا، حتى لايواجه العالم مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية قد تفوق ماسبق ان واجهه فى القرن الماضى نتيجة للاستعمار العسكرى ثم الاستعمار الاقتصادى وماتبع ذلك من حروب عالمية كان من الممكن تفاديها لولا طمع الدول الكبرى . وعلى الدول المتقدمة أن تتبع سياسات إخاء ومساواة وتعمل على مساعدة الدول النامية فى عمليات نقل التكنولوجيا واستيعابها ورفع مستويات الإنتاجية والأجور بها ولاتقتصر على النظر لحرية التجارة الدولية على انها مجرد فتح للاسواق لتوزيع فائض إنتاجها الصناعى والزراعى ولاشك ان نظرة جديدة متطورة تهدف إلى الشراكة والتعاون الدولى هى فى صالح الدول المتقدمة على الأجل الطويل.

الادوية

الجات

قطاع الادوية

عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
صناعة الدواء فى مستنقع التريبس	سباعى ابراهيم	العالم اليوم	٢٧٦٦	٢٠٠٠/٢/٢٨	٦٨
اتفاقية حق الملكية الفكرية تهدد صناعة الدواء فى مصر	غادة ماهر	الوفد	٤١٢٢	٢٠٠٠/٥/٩	٧٢

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سباعى ابراهيم
الموضوع الفرعى :	قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــدد :	٢٧٦٦
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/٢٨

صناعة الدواء فى مستنقع «التريبس»

◆ ٩مليارات جنيه فاتورة التخلى عن الفترة الانتقالية

◆ضرورة تنفيذ خطة متكاملة لمواجهة مرحلة التطبيق

د. محمد رؤوف:

◆ الحل فى الالتفاف على حقوق الملكية بالتطوير

◆ التصدير لن يعوض الخسائر لضعف آليات التسويق

□□ المحاذير ليست جديدة بخصوص المازق الذى يواجه صناعة الدواء الوطنية مع تطبيق الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية تريبس، ورغم ذلك يزداد هذا الموضوع يوميا سخونة سواء مع العد التنازلى لنهاية الفترة الانتقالية، او مع تكرار المطالبات بالتخلى عن هذه الفترة، كما يزداد الموضوع الحاحا مع كل جولة من المفاوضات الدولية التجارية متعددة الأطراف الرسمية منها او التحضيرية.

الملف الساخن للدواء واتفاقية «التريبس» تواصل العالم اليوم الأسبوعى فتحه بكل محاذيره فى هذا التحقيق الذى يتضمن مجموعة من الدراسات الرسمية والتقارير المتخصصة وآراء الخبراء.□□

آثارها المحتملة تناقص الاستثمار وزيادة الأسعار

الموضوع الرئيسى : اتجاهات
الموضوع الفرعى : قطاع الصناعة : الادوية
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : سباعى ابراهيم
رقم العـــــدد : ٢٧٦٦
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/٢٨

يشير تقرير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن آثار جولة أورجواى على الاقتصاد المصرى إلى أن أهم الآثار السلبية. يتمثل فى القيود الجديدة التى تفرضها الاتفاقية ويتمثل ذلك فى وسائل الحماية الجديدة للاختراعات الأجنبية على الأرض المصرية، وتمثل فى نفس الوقت عوائق «لم تكن موجودة من قبل» أمام الصناعة المصرية ولاسيما صناعة الدواء ومؤسسات البحث والتطوير الوطنية تمنعها من العمل لانتاج معلومات تكنولوجية واستغلالها فى الصناعة والتجارة بالجهود الذاتية، فى نفس الموضوع الذى تفرض حمايته.

وتصبغ الحماية الجديدة لاعتبارها كسبا يناله أصحاب الاختراع، وهم فى الغالبية الساحقة من الاجانب وخاصة فى الدول المتقدمة، بسبب جهودهم فى البحث والتطوير وسبقهم فى انتاج المعلومات التكنولوجية موضوع الحماية، ولكنها تمثل عوائق أيضا أمام الجهود الذاتية فى مصر التى ترمى للحاق بالسابقين. والجديد فى الحماية وما يقابلها من عوائق منسوب لما كان «ولايزال» منصوصا عليه فى قانون براءات الاختراع المصرى رقم 132 لسنة 1949.

وتوجد أهم القيود الجديدة فى خمسة مواقع من الاتفاقية، وتحدث تأثيراتها فى المجالات التالية:

1 ـ اتساع نطاق التكنولوجيا التى تتوجب حمايتها ويحدث ذلك بتوسيع نطاق القابلية للتسجيل الموضوعى فى براءات الاختراع وامتداد الحماية لتشمل كل مجالات التكنولوجيا لحماية المنتجات وطرق الانتاج فى كل مجالات التكنولوجيا وتكمن خطورة ذلك فى انه ينصرف إلى المنتجات الصحية من الكيماويات الدوائية والمستحضرات الصيدلية وكذلك الكيماويات الغذائية والزراعية والثروة الحيوانية على اطلاقها، ويخلق فى شانها حقوقا احتكارية لاصحاب الاختراع ومورد منتجاته ويحرم البحث والتطوير فى مصر من أية فرصة للاجتهاد للتوصل لطريقة لصنع نفس المنتج، فى الوقت الذى تستخدم فيه مصر هذه المنتجات ويحتاجها المجتمع المصرى أشد الاحتياج والذى تشكل الصحة والتغذية بالنسبة له قضية تنموية لها أولوية عليا وحساسية [illegible].

2 ـ امتداد فترة الحماية الممنوحة للتكنولوجيا. ويحدث ذلك بامتداد فترة الحماية الممنوحة فى براءات الاختراع إلى مالا يقل عن عشرين عاما من تاريخ التقدم بطلب البراءة، ويفيد بذلك نص المادة 33 من الاتفاقية «بند وحيد» وبالتالى تزداد فترة الحماية الممنوحة بسبب هذا القيد عما هو منصوص عليه فى قانون براءات الاختراع المصرى الأمر الذى يحرم البحث والتطوير والصناعة المحلية من أية فرصة للاجتهاد لتوليد التكنولوجيا اللازمة لصنع نفس المنتج أو طريقة الانتاج طوال عشرين عاما ويتوجب بالتالى الانتظار لحين انقضاء هذه المدة وسقوط الاختراع فى حيز الدومين العام «الملك العام» وبعد أن يباح توليد واستغلال تكنولوجيا مثيلة بالجهود الذاتية فى مؤسسة البحث والتطوير وغيرها.

3 ـ احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات: ويمنح ذلك مالك براءة الاختراع حقوقا مطلقة «احتكارية» لاستيراد المنتج موضوع الحماية «أى جلبه بالاستيراد إلى مصر» إضافة إلى حقه فى الانفراد بصنع واستخدام والعرض للبيع وبيع ذلك المنتج، إلا إذا سمح المالك لبراءة الاختراع لطرف آخر فى مصر بواحد أو أكثر من هذه الحقوق فى إطار ترخيص بذلك. ويفيد بذلك نص المادة 28 من الاتفاقية فى فقرتها الأولى.

الدواء التريبس

تعتمد صناعة الدواء فى مصر حاليا على تشريعات وطنية ترتكز على مبدأ منح براءات الاختراع لعمليات التصنيع دون المنتج النهائى وكذلك لبراءات الاختراع المسجلة عالميا والتى استنفدت مدة الحماية المقررة لها ولم تعد حكرا وفقا للقواعد المصرية المحلية والتى تحدد الحماية بفترة زمنية مدتها عشر سنوات ومع ما تمتاز به الصناعة الدوائية في الدول المتقدمة من قاعدة كيماوية واسعة قادرة على اكتشاف المواد الفعالة عن طريق الافراد أو الشركات وقدرتها على تخصيص استثمارات كبيرة لتمويل البحث والتطوير.

فيؤكد خبراء صناعة الدواء فى مصر على أن هناك العديد من الأضرار التى ستلحق بصناعة الدواء المصرية بعد توقيع مصر على اتفاقيتى حرية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية «التريبس» حيث أعطت الاتفاقيتان للدول النامية ومن بينها مصر فترة انتقالية مدتها عشر سنوات يتحتم بانتهائها التطبيق الكامل لهاتين الاتفاقيتين، الأمر الذى يعنى دخول أدوية منافسة لمنتجات الشركات المصرية، ونظرا لأن صناعة الدواء المحلية تغطى حوالى 94٪ من الاحتياجات المحلية فان هذه الصناعة ستكون أكثر الصناعات تأثرا.. الأمر الذى يهدد الاستثمارات القائمة فضلا عن فرص العمل فى هذه الصناعة.

أما بالنسبة للأدوية التى سوف تتمتع بحماية فكرية فى ظل الاتفاقية فانه لن يكون فى مقدور الشركات المحلية محاكاتها وبالتالى سترتفع أسعار مثل هذه الأدوية لعدم وجود منافس لها من المنتجات المحلية.

ويرى خبراء صناعة الدواء فى مصر أنه ليس من المقصود أن تستطيع الصناعة الدوائية الوطنية أن تعوض ما تفقده فى السوق الداخلية عن طريق التصدير إلى الأسواق الخارجية نظرا لضعف آلية التسويق الخارجى بشركات الدواء المصرية ولحداثة عهدنا بالاقتصاد الحر.

ويؤكد البعض الآخر على أنه ليس من المتصور أن تستفيد صناعة الدواء المصرية من الحماية التى تكلفها اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية سواء فى الأسواق الداخلية أو الخارجية لسبب واضح وهو أنه ليست هناك عناصر جديدة فى المنتجات الدوائية المصرية ولا ينتظر ان يتغير هذا الوضع فى القريب العاجل لأسباب كثيرة لعل من أهمها سياسات التسعير القائمة والتى لا تعطى نسبة ربح معقولة لبعض الشركات، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات استراتيجية ومالية تدفع عملية الابتكار فى

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سباعي ابراهيم
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	٢٧٦٦
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/٢٨

صناعة الدواء وتشجع على البحث والتطوير.

وبناء على ذلك يتوقع العديد من المعنيين بصناعة الدواء في مصر الا تتحمل العديد من الشركات المحلية بأوضاعها الحالية الآثار المترتبة على فتح الأسواق المحلية وتغيير قانون براءات الاختراع المصرى ليتفق مع احكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية بأن تمتد الحماية لمدة 20 سنة بدلاً من عشر سنوات، ولتنصب الحماية أيضاً على المنتج النهائى بالإضافة إلى Process «طريقة التحضير»

تحديات خطيرة

وفي هذا الإطار يشير تقرير لجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى عن مستقبل الدواء في مصر مع مطلع القرن الحادى والعشرين، إلى أن تقدير فاتورة استهلاك الدواء في مصر على مستوى تكلفة الانتاج محليا تبلغ نحو 2,8 مليار جنيه سنويا تمثل نحو 93٪ من احتياجات الاستهلاك المحلى من الدواء، فى حين أن مستوى تكلفة فاتورة استهلاك الدواء في حالة استيراد كامل احتياجات الاستهلاك من الأسواق الدولية الرئيسية يرتفع إلى نحو 14 مليار جنيه، بما يصل إلى خمسة أضعاف التكلفة الحالية الحقيقية حيث يتم انتاج غالبية المستحضرات الدوائية بعيداً عن غطاء الشركات الدولية العملاقة وبدون دفع «اتاوات علمية»، وذلك بحكم أن هذه المستحضرات سقطت عنها الحماية القانونية وفقاً لقواعد التشريع المصرى المطبق حالياً والتى تقضى بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخارجية والمحلية لمدة عشر سنوات فقط. الامر الذى سيختلف بالقطع بعد انتهاء هذه الفترة الانتقالية التى سمحت بها الاتفاقية والتى تنتهى عام 2005.

ويرى خبراء صناعة الدواء انه من اعقد التحديات التى تواجه صناعة الدواء المصرية حاليا ما يتمثل فى دعوة مصر لقبول التطبيق الفورى لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية الذى أقرته اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO على المستحضرات الدوائية، وذلك يعنى التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لمصر [illegible]ها من الدول النامية ومدتها عشر سنوات.

والتطبيق الفورى لهذه الاتفاقية يعنى تطبيق الحماية لمدة لا تقل عن عشرين عاما على كل من العملية الابتكارية PROCESS والمنتج النهائى PRODUCT وأن تأجيل الالتزام بهذه الاتفاقية والتمسك بالفترة الانتقالية فمعناه استمرار تطبيق قانون براءات الاختراع المصرى الحالى والذى يسبغ الحماية على العملية الابتكارية فقط ولمدة عشر سنوات.

المصلحة الوطنية

وقد انقسم الرأى بشأن هذه القضية بين مؤيد ومعارض ولكل حججه ومبرراته التى يسوقها ليدلل على رجحان رأيه وصوابه.

فالداعون إلى التطبيق الفورى للاتفاقية وهم خبراء أمريكيون بالإضافة إلى خبراء وطنيين يقودون شركات وطنية تمثل فروعا لشركات متعددة الجنسيات يرون أن التطبيق الفورى للاتفاقية لا يؤدى إلى زيادة كبيرة فى أسعار الأدوية على أساس أن أكثر من 90٪ من أدوية السوق المصرية لا تخضع للحماية وأن 5٪ فقط من الأدوية الأساسية هى التى لها براءات سارية.

بينما يشجع التطبيق الفورى للاتفاقية الشركات العالمية على الاستثمار الدوائى فى مصر وعلى التعامل مع مصر كمركز للصناعة الدوائية فى المنطقة، والفكرة المستخدمة للتحفيز هنا هى صعوبة انشاء أكثر من مركز للصناعات الدوائية فى نفس المنطقة، وبالتالى فالدولة التى ستسبق الآخرين فى التخلى عن الفترة الانتقالية هى المرشحة للاستحواذ على الاستثمار الأجنبى.

ولا ينكر أصحاب هذا الرأى الحافز الأصلى وهو حرص الشركات الكبرى على استرداد ما تنفقه على البحوث اللازمة لاختراع أدويتها.

هذا ويرد على ذلك فريق من قطاع صناعة الدواء العام والخاص الذين يرون ضرورة التمسك بالفترة الانتقالية الممنوحة لمصر بموجب الاتفاقية، ويأتى موقفهم متمشيا مع نصائح خبراء من الارجنتين وكندا والهند، وذلك على أساس ان التطبيق الفورى للاتفاقية سوف يؤدى إلى ارتفاع فاتورة الاستهلاك المحلى للدواء من 3 إلى 12 مليار جنيه سنويا، وأن ذلك يرهق المستهلك المصرى، ويهدد بتلاشى صناعة الدواء فى مصر فى غضون 5 ـ 10 سنوات.

وفى هذا الاتجاه يرصد تقرير مجلس الشورى الآثار السلبية العاجلة التى قد تلحق بصناعة الدواء المصرية فى فى حالة عدم التأكيد على الاستفادة من الفترة الانتقالية الممنوحة لمصر بموجب الاتفاقية تتضمن تناقص الاتجاه نحو الاستثمار الجديد

كان أن التطبيق الفورى للاتفاقية سوف يحرم مصر من تصنيع العديد من الادوية بالاسعار التى تتوافق مع الظروف الاقتصادية للشعب المصرى، كما سيؤدى إلى زيادة الأسعار بالنسبة لبعض المستحضرات المتداولة فى السوق فعلا والتى قاربت مدتها على الانتهاء إلى 5 ـ 6 أضعاف السعر الحالى نظراً لزيادة فترة الحماية إلى 20 عاما.

...وع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سباعى ابراهيم
...وع الفرعى :	قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	٢٧٦٦
...ـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/٢٨

ويرى الدكتور محمد رؤوف حامد أستاذ الرقابة والبحوث الدوائية أن القضية ليست مجرد التمسك بالفترة الانتقالية كحق تعطيه لنا «الجات» وليس أيضاً التنازل عن هذا الحق من منطلق اثبات حسن نيتنا أو القبول «الطيب» بحسن نية الصناعة الدوائية العالمية، وانما يحتاج الأمر الى رشادة منهجية فى اتخاذ القرار.

ويتفق الدكتور محمد رؤوف مع دعاة التمسك بالفترة الانتقالية، إلا انه يؤكد على ان مجرد التمسك بالفترة الانتقالية دون أدراك علمى استراتيجى لمشكلة البحوث فى الصناعات الدوائية والتطوير يعنى ببساطة أن القائمين على صناعة الدواء يرحلون مشكلات الدواء إلى الأجيال التى ستأتى من بعدهم.

ويشترط الدكتور محمد رؤوف للتمسك بالفترة الانتقالية ان يتم تقوية البنية الأساسية الوطنية فى البحوث والتطوير بهدف التكيف الايجابى مع اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية «التريبس» من خلال إدارة البيئة البحثة بطريقة تكفل لها خلال 8 سنوات على الأكثر التوصل إلى إمكانية اضافة تطوير إلى التطويرات التى يصل اليها من سبقونا. وهذا ما يعنى الالتفاف حول التطويرات الجذرية التى يحدثها الغير، وبالتالى نحصل على حقوق ملكية نتيجة أعمال اضافة وتطوير للعمليات الانتاجية أو المنتجات التى يكون قد وصل إليها غيرنا.

كما يشير إلى أن الاخذ بخيار الحفاظ على الفترة الانتقالية سيوفر تقليد الابتكارات الجديدة أثناء الفترة الانتقالية وكذلك استجلاب معرفة تكنولوجية رخيصة الثمن بخصوص المنتجات الجديدة من شركات غير الشركات الأم «صاحبة الحماية» مما سيحافظ على معقولية الأسعار خلال تلك الفترة.

توصيات

وقد أوصى تقرير لشعبة الخدمات الصحية والسكان بالمجالس القومية المتخصصة حول «قضية الجات والملكية الفكرية ومستقبل الصناعات الدوائية فى مصر» بضرورة صياغة استراتيجية وطنية للدواء ودراسة كل ما قد يهدد صناعة الدواء فى مصر فى الأعوام القادمة وتوضيح الدور الذى يسند إلى مؤسسة البحث العلمى فى خدمة انشطة هذه الاستراتيجية.

كما أكد ضرورة التنسيق بين مجموعة من الجهود تتضمن اكتشاف القدرات العلمية وتوفير المنتجات الدوائية الاصطلاحية حالياً واقتحام أساليب انتاجها، وكذلك تشجيع قيام التحالفات الاستراتيجية فى المجالات المختلفة بين الشركات المصرية أو مع شركات من العالم المتقدم أو النامى، ولم تغفل التوصيات دراسة ترشيد استهلاك الدواء وربط شركات الأدوية بمراكز البحوث والجامعات بالاضافة إلى انشاء صندوق لدعم البحوث والتطوير التكنولوجى فى مجال الدواء لابتكار مستحضرات ومواد خام جديدة وكذلك لتحديث التجهيزات من خلال تخصيص نسبة مئوية من ايرادات شركات الأدوية توجه لتمويل البحوث الدوائية وتغطية تكاليف تطوير تكنولوجيات تلك الصناعة.

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	غادة ماهر
ضوع الفرعى :	قطاع الصناعة: ادوية	رقم العـــــدد :	٤١٢٢
ــــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٩

اتفاقية «حق الملكية الفكرية» تهدد صناعة الدواء في مصر

ليس موضوعا سياسيا ولم يكن موضوعا علميا انما هو موضوع يهم المواطن المصرى الذى يتردد بصفة مستمرة على المستشفيات والصيدليات بحثا عن الدواء الرخيص ففي الوقت الذى شهدت فيه وسائل الإعلام جدلا كثيرا حول أزمة الدواء وأسعاره وتراجع تصديره كان رجل الشارع يناقش الأزمة بطريقته الخاصة فالأرقام لا تهمه والمناقشات العلمية لا يستوعبها.. اتفاقيات الجات والتربس وحق الملكية الفكرية لا يعلم عنها شيئا!! كل ما يشغل ذهنه سؤال واحد هل الأدوية متوافرة فى الأسواق وبسعر رخيص؟ وهل الأدوية التى تعالج الأمراض المزمنة بالسكر متوافرة فى الصيدليات أم لا؟ هذا ما يهم المواطن المصرى..

اكد الدكتور محمد محمود زهران استاذ المسالك البولية بطب قصر العينى ورئيس لجنة الصحة والبيئة بحزب الوفد ان الدواء يعتبر سلعة اجبارية وليس اختيارية فى العالم كله ولا يوجد لها أى بديل ومن هذا المنطلق فالدواء مهم بالنسبة للغنى والفقير واستهلاك مصر من الدواء يمثل ٤ مليارات جنيه سنويا

وعند تطبيق اتفاقيتى الجات والتربس ستصل نسبة الاستهلاك الى ١٥ مليار جنيه سنويا!! والسبب فى ذلك ان مصر ضمن الدول الموقعة على اتفاقيات الجات والتربس.

اكذوبة!!

اما عما يقال ان مصر تنتج حوالى ٩٥٪ من الدواء الذى تحتاجه و٥٪ فقط دواء مستوردا فهى مقولة كاذبة فالحقيقة ان انتاج الدواء المصرى اغلبه تعبئة وتغليف لمواد خام مستوردة و٦٥٪ من الإنتاج والتعبئة مستوردة و٣٥٪ انتاجا محليا حقيقيا وبالتالى فلا يوجد حق الملكية الفكرية على المنتج النهائي!!

ويشير د. زهران الى ان تطبيق حق الملكية الفكرية على الدواء يعتبر ظلما للدول النامية والسبب فى ذلك توحيد سعر الدواء فى العالم كله فكيف يكون ثمن علبة الدواء بأمريكا مثل [illegible] فى مصر فهل متوسط دخل الفرد بالبلاد الأوروبية كمتوسط دخل الفرد فى مصر!!

يؤكد د. زهران ان تطبيق اتفاقيتى الجات والتربس ستكون بمثابة خسارة تقدر بملايين الدولارات فكندا خسرت ٢ مليار دولار باتفاقية التربس وهذا المبلغ يمثل فرق سعر الدواء للتأمين الصحى فى كندا وذلك مع اول عام من تطبيق هذه الاتفاقية!!

اضاف د. زهران ان شركات الأدوية العالمية سوف تتفق مع الشركات متعددة الجنسيات وبعد مرور ثلاث او اربع سنوات ستتحكم ٤ شركات فقط على مستوى العالم كله فى الدواء وبالتالى ستتحكم فى سعر الدواء ويحميها فى ذلك حق الملكية الفكرية خلال ٢٠ عاما بعد ذلك ستكون اهم تجارة فى العالم بعد تجارة السلاح تجارة الدواء والنتيجة احتكار وبيع الدواء لشركات عملاقة.

ضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	غادة ماهر
ضوع الفرعي :	قطاع الصناعة: ادوية	رقم العـــــدد :	٤١٢٢
ـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٩

وعن تراجع التصدير في مصر يقول د. زهران ان مصر تصدر حاليا الدواء بنسبة ٣٪ فقط وتستورد مواد خام بـ ٢ مليار جنيه وبعد اتفاقيتي الجات والتريس سيصل سعر المواد الخام الى ١٠ مليارات جنيه والنتيجة التي سوف تحدث زيادة رهيبة في أسعار الدواء للمستهلك المصري!!

ويذكر د. زهران ان منظمتي الجات والتريس قامتا باختراع ما يسمى «بالبلاك بوكس» أو «الميل بوكس» بمعنى اعطاء فرصة للشخص المخترع للدواء بالدول النامية لمدة ٥ سنوات منذ عام ١٩٩٥ «أى بداية اتفاقية الجات» لتعديل أوضاعها ومن ثم يكون للدول الحق في تحديد سعر الدواء ثم أشارت منظمة الجات مرة أخرى الى امكانية مد المهلة الى عام ٢٠٠٥ على أساس أن تقوم البلد بتسجيل الدواء وتأخذ حق انتاجه قبل يناير ٢٠٠٠ والمادة ٣١ من اتفاقيتي الجات والتريس تنص على حق الدول النامية في تطبيق نظام يسمى «بالترخيص الاجباري» للدواء الأجنبي في حالة تعسف صاحب براءة الاختراع في طلباته المالية وهنا يتطلب تواجد مفاوض محترف على مستوى عالي لإنهاء هذه القضايا.

الحلول طرحناها

ويرى د. زهران ان الحل متمثل في التوصيات التي ذكرت في الندوة التي قامت بها لجنة الصحة بحزب الوفد عن الدواء ومستقبله بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٠ وحضرها صفوة من رجال الطب بمصر والعالم العربي وحضرها د. إسماعيل سلام وزير الصحة والدكتور حمدى السيد نقيب الأطباء والدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة وحضرها جميع المسئولين بشركات الدواء بمصر وأصدرنا عدة توصيات للخروج من مأزق الدواء في مصر وهي:

- عمل اتحاد شركات القطاع الخاص للأدوية حتى تمثل قوة كبيرة ضد التكتلات العالمية.
- تطوير القطاع الحكومي للأدوية واتحاد شركاته ودعمه من الحكومة فنيا وماليا.
- يجب أن يكون التعاون مع القطاعين الخاص والعام.
- فتح أسواق جديدة للدواء المصري بالخارج وبأسعار ميسرة.
- انشاء مركز عملاق للأبحاث الدوائية بدعم الحكومة والقطاع الخاص والبدء من الآن بتدريب كوادر لهذا المركز على أبحاث الدواء الحديثة وإرسال بعثات للدول الغربية واليابان.
- استغلال المدة الباقية قبل تطبيق اتفاقية الجات لتسجيل وتصنيع أكبر عدد للأدوية الحديثة.
- تحضير مفاوض على درجة عالية من الكفاءة العلمية والاقتصادية والتجارية والكفاءة القياسية للتفاوض مع الشركات العالمية لتحديد نسب الاشتراك لتكاليف الأبحاث والدعاية للأدوية الحديثة.
- تصنيع أدوية مصرية تماثل الأدوية الأجنبية لتقليل فرص الحاجة للدخول تحت مظلة الملكية الفكرية.
- إنشاء مجلس أعلى للدواء المصري ـ مستقل عن كل الوزارات ـ يرأسه مجلس أمناء من الشخصيات الوطنية البعيدة عن صناعة الدواء لتمثل رؤية واضحة للمستهلك المصري للدواء يتكون من مسئول الحكومة من وزارات الصحة والصناعة والمالية وممثلي شركات الأدوية المصرية سواء قطاع عاما أو خاصا خبراء في صناعة الدواء في مصر والعلماء والأكاديميين في مجال الدواء.

ويختتم د. زهران حديثه بانه على الرغم من مرور ٥ سنوات من الدخول في اتفاقية الجات إلا انه لم يتم أى شيء حتى الآن!!

آثار سلبية

الدكتور ثروت باسيلي رئيس شعبة الدواء باتحاد الصناعات يقول: اتفاقية الجات لا توجد بها أى آثار ايجابية بل جميعها يبشر بالآثار السلبية ونقوم الآن بإعداد أصناف بديلة من الأدوية مرتفعة الثمن بأسعار مخفضة لخدمة محدودي الدخل ولكن بتطبيق حقوق الملكية الفكرية، طبقا لاتفاقية الجات لن نستطيع إعداد دواء بديل بسعر أقل فالشخص الذي اعتاد شراء الدواء بسعر ١٠ جنيهات كبديل لنفس الدواء الذي يبلغ سعره ٣٠ جنيها لا يستطيع في ظل هذه الاتفاقية في السنوات القادمة أن يجد الدواء الرخيص وبذلك يضطر الى شراء الدواء غالي الثمن ويمثل ذلك كارثة للمواطن محدود الدخل وفي نفس الوقت لا نستطيع أن نحجب تطبيق حقوق الملكية الفكرية لأننا لا نستطيع أن نعيش في عزلة بعيدا عن العالم كله، فالعالم يتصرف الآن كوحدة اقتصادية واحدة وبالتالي فاتفاقية الجات شر لابد منه!!

ويضيف د. ثروت قائلا: لا يوجد تراجع في تصدير الدواء لكن هناك مخاوف في السنوات القادمة من تراجع التصدير بسبب اتفاقية الجات فنحن في حاجة الى زيادة سنوية بنسبة ٢٥٪ ولا توجد امكانيات لذلك!!

ويؤكد د. ثروت أن أسعار الأدوية الرخيصة تحددها وزارة الصحة فهي المسئولة عن تحديد وتسعير هذا الدواء مسئولية كاملة أما الدواء الذي يبلغ سعره ٢٠٠ جنيه فلا يقوم الوزير بتسعيره وهذا من عيوب الدكتور إسماعيل سلام للأدوية غالية الثمن والسبب هو رفض الوزير لذلك فلابد أن يقنن وزير الصحة الأدوية الحديثة ويسعرها حتى ولو كانت غالية لأنها مهما كانت غالية الثمن في تسعيرها فهي أخف كثيرا من التهريب أو الاستيراد غير القانوني.

صناعة حيوية

- الدكتور السيد البدوي شحاتة صاحب إحدى شركات الأدوية يقول: بداية أنا لا أرى أن الدواء المصري يمر بأزمة طارئة تستحق الضجة الإعلامية المثارة هذه الأيام فصناعة الدواء من الصناعات الحيوية وهي بطبيعتها صناعة تنافسية ومن ثم فإن المنافسين للدواء المصري في الأسواق العربية والأفريقية وحتى في السوق المحلي يتلقفون أى خبر ينشر أو حديث يذاع يحمل بين سطوره ما يمكن أن يسيء الى تلك الصناعة العملاقة للنفخ فيه وترويجه وتضخيمه في محاولة لإقصاء الدواء المصري من تلك الأسواق.

ـوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	غادة ماهر
ـوع الفرعي :	قطاع الصناعة: ادوية	رقم العـــــدد :	٤١٢٢
ـــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٩

كما إنه لابد وأن نفصل فصلا تاما بين الدواء وبين الكملات الغذائية التي تباع في أشكال صيدلية والتي استغل البعض واقعة قيام أحد الأشخاص والذي لم يكن يوما من صناع الدواء أو حتى ممن يتاجرون فيه والذي تقتصر تجارته على الأغذية الصحية والمكملات الغذائية بإنتاج ٢٣ مكملا غذائيا في محل غير مرخص من وزارة الصحة ومرخص فقط من محافظة القليوبية لخلط وتعبئة المواد الغذائية والذي قام التفتيش الصيدلي ومباحث التموين بضبط وتحريز الآلات وسحب الأصناف المغشوشة بعد أن ثبت عدم مطابقتها للمواصفات بمعرفة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية استغلت بعض وسائل الإعلام تلك الواقعة وخرجت التحقيقات الصحفية تتهم مصانع الدواء المصري بأنها مصانع صغيرة وعشوائية وأن السوق المصري مليء بالمستحضرات الطبية الفاسدة بما يجافي الحقيقة تماما فمصانع الدواء في مصر تطبق أحدث ما وصلت اليه تكنولوجيا صناعة الدواء في العالم من حيث تقنية التصنيع ورقابة الجودة واتباع أصول التصنيع الجيد والدواء المصري يمر بالعديد من التحاليل والأبحاث التي تؤكد مطابقته للمواصفات ابتداء من رقابة الجودة في مصانع الأدوية وانتهاء بمعامل الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية بما يضمن تماما جودة الدواء المصري ومن ثم فإن الحديث عن وجود مستحضرات طبية فاسدة أو مصانع عشوائية هو محض افتراء واتهام باطل لصناعة وطنية استطاعت أن تحقق في سنواتها الأخيرة ما لم تسبقه إليها صناعة مصرية أخرى. وصناعة الدواء شأنها شأن أي صناعة أخرى في مجتمع يجتاز سنوات التحول الأولى من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر لابد وأن تعاني من بعض الانتهازيين محترفي الالتفاف حول القرارات والقوانين ولكن ذلك لا يعني أن تلك الصناعة لا تسير في مسارها الصحيح ولكن حرصنا على هذه الصناعة الاستراتيجية يجعلنا دائما على قدر كبير من القلق والحساسية لما يمكن أن يهدد تلك الصناعة وأنا أعلم أن ظاهرة التصنيع لدى الغير والتي يقوم بعض الأفراد ممن ينشئون مكاتب لهذا الغرض ومعظمهم دخلاء على مهنة الصيدلة باتت تهدد اقتصاديات مصانع الدواء وإن كان وزير الصحة قد تنبه لهذه الظاهرة وأصدر قرارا بتحديد عدد المستحضرات المسموح بتسجيلها لأي من تلك المكاتب بـ ٢٠ مستحضرا إلا أن هذا القرار قابلة تحايل بإنشاء المزيد من تلك المكاتب وأصبحت تلك الظاهرة تحتاج الى علاج حاسم أعلم أيضا أن الاجتياح الاستيرادي الذي تم للسوق المصري من المكملات الغذائية وتوافر تسجيل تلك المكملات والتي كانت يتم في الماضي بمعهد التغذية قد أحدث خللا في سوق الدواء ولكني أعتقد أن القرارات التي صدرت بشأن منع الاستيراد وأيضا نقل تبعية تسجيل هذه المستحضرات الى مركز التخطيط والسياسات الدوائية وتحليلها بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية كفيل بإعادة التوازن الى سوق المكملات الغذائية. أما عن تصدير الدواء فإن العديد من الشركات المصرية لسنوات مضت لم تكن تضع التصدير هدفا استراتيجيا لها حيث كان السوق المصري يكفي طموحات صناع الدواء ولكن مع ازدياد المنافسة الداخلية بدأت الشركات المصرية بمساندة من وزير الصحة في فتح أسواق جديدة وأصبحنا نصدر بما قيمته ٥٠ مليون دولار وهذا الرقم رغم ضآلته إلا أنه بداية تبشر بالخير. إن المشاكل التي تصادف صناعة الدواء تحتاج الى حوار هادئ بناء بين أصحاب القرار والقائمين على صناعة الدواء والمهتمين بأموره.. حوار ديمقراطي يطرح خلاله الرأي والرأي الآخر. حوار يرتفع فيه الجميع فوق الخلافات خاصة أن هناك العديد من الأمور الفنية التي لا يفهمها سوى المتخصصين والتي تحدث بلبلة شديدة بين الرأي العام إذا ما تناولتها وسائل الإعلام وبعض الأقلام.

غادة ماهر

المنسوجات

الجات

قطاع المنسوجات

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخبراء يضعون ضوابط المنافسة فى الاسواق	الجريدة	العالم اليوم	٢٧٩٠	٢٠٠٠/٤/١	٧٥
٢	عقدة الخواجة تهدد صناعة النسيج	هدى سلامة	العالم اليوم	٢٧٩١	٢٠٠٠/٤/٢	٧٧
٣	صناعة النسيج فى خطر	عبدالرسول الزرقانى	العالم اليوم	٢٨١٦	٢٠٠٠/٥/١	٨٠

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة: المنسوجات	رقم العدد :	٢٧٩٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١

رغم ان تحرير التجارة يفتح الاسواق ويعطى الفرصة لجلب المنتجات من الخارج بحرية اكثر من عصر الاقتصاد الموجه إلا ان الاتفاقيات الدولية تعطى الحق فى الدفاع عن المنتجات المحلية باشكال متعددة وهو ما يعنى أن الحرية لا تطلق يد الاستيراد وفتح الأبواب للشركات العملاقة والمنتجات العالمية لتدمر السوق الداخلى وهو ما يطرح سؤالا ضروريا حول ضوابط المنافسة، فى السوق وكيفية اعمالها بما لا يضر بالإنتاج الوطنى.

حماية منتجاتنا فى ظل اتفاقية الجات

الخبراء يضعون ضوابط المنافسة فى الأسواق

فى البداية يحذر المحاسب مصطفى السلاب رئيس جمعية مستثمرى مدينة العبور من اصدار القرارات العشوائية فى السوق الداخلى والتى تحدث خللا فيه ولابد أن يسبق هذه القرارات فكراً ودراسة متانية. وطبقا لإحدى الدراسات يوجد 4 ملايين سجل تجارى لدينا، لو افترضنا أن كل سجل يعمل من خلاله على أفراد سيكون هناك نحو 12 مليون فرد يعملون فى هذا القطاع يمثلون أكثر من 70٪ من القوى العاملة القادرة على العمل فطبقا لأحدث التقارير فإن عدد العاملين يبلغ نحو 18 مليون فرد وهذا القطاع يمثل القوى الشرائية الاستهلاكية الكبرى فى المجتمع ككل مشيرا إلى أن وجود رأسمال أجنبى فى هذا القطاع لابد أن يكون بحذر أكثر من أى قطاع آخر وليس من السهل دخول مستثمرين أجانب فيه حتى لا تضر الصناعة الوطنية أيضا فى هذا المجال من خلال الاستثمار الأجنبى الذى قد يسيطر على القطاع الوطنى فى هذا المجال.

وقال إنه من الممكن أن تكون الصورة وردية فى البداية لكن الفروع الاجنبية ستذهب لمواقع الانتاج وتحتكر الصناعة وهو عكس ما ننادى ولذلك لابد من وجود ضوابط لحماية قطاعى الصناعة والتجارة الداخلية.

ويقول محمد صادق رئيس الشركة الشرقية للدخان «ايسترن كمبانى» عندما نذكر الأسواق فإننا نتحدث عن الاسواق فى الدول النامية ومنها مصر وعلاقتها باتفاقية الجات فحتى نضبط المنافسة فى أسواقنا ونستطيع التعاون مع علاقات السوق المفتوح لابد أن تكون أمامنا مجموعة من الخطوات.. أهمها أولا أن ندرس جيدا ومبكرا نصوص وأحكام اتفاقية الجات حيث تحتوى على كثير من وسائل الحماية للصناعة الوطنية وتكفى خسائرنا فى قضية استيراد السكر إلى مصر بسبب عدم ادراكنا ووعينا باتفاقية الجات ونصوصها.

وان نعى جيدا تضمين اتفاقية الجات باحترامها للأسواق الحرة والتجمعات الاقليمية مثل السوق العربية والافريقية ودول الـ15 وأنه من افضل وسائل حماية الصناعة الوطنية تفعيل هذه الكيانات، وحتى لا يهرب منا المستهلك الذى هو عصب السوق المفتوح فلابد أن نقدم له سلعة وطنية جيدة بدون أن تقوم الصناعات المصرية باعادة تشكيل منتجاتها سيهرب المستهلك حتى لو لم تكن هناك اتفاقية الجات وهذا يتطلب منا أن تقوم الشركات الصناعية الوطنية لمواجهة المنافسة بتكوين كيانات كبيرة قادرة على البحث والتطوير والابداع مثل صناعة الدواء المصرية فتشرذم شركات الدواء المصرية سيجعلها فى المستقبل القريب غير قادرة على المنافسة.

وقال إن من النقاط المهمة أيضا تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك وأيضا انعاش سوق المال المصرى واعطاء كثير من المزايا التى تشجع الاستثمار المصرى والاجنبى على ادخال التكنولوجيا المتطورة فى مصر التى ترفع من القيمة المضافة فى الموارد وتكون قادرة على التسويق خارج السوق المحلى أو التصدير.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة: المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٧٩٠
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/١

الخروج إلى العالمية

وأوضح أنه من أهم الوسائل أن تخرج الصناعة الوطنية من خندق المحلية للعالمية وذلك بعمل الكيانات المشتركة التي تفيد في نقل الخبرات وتنمية الموارد أي الشراكة لعمل تجمع محلي داخل وخارجي بحيث

يكون هناك مجلس أعلى ينظم حركة التجمعات في كل صناعة لتكون منافسة صحية وليس منافسة بهدف الهدم.

بنية تشريعية

ويؤكد مصطفى زكي رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة على ضرورة وجود بنية تشريعية تحمي السوق من الممارسات الاحتكارية وكان هناك مشروع قانون قد أعد تحت اسم دعم المنافسة ومنع الاحتكار منذ 3 سنوات يمنع الاحتكار ويدعم المنافسة وقد أرسلت الدولة بعثات للدول الاوروبية والأمريكية للاستفادة من تجاربهم المتعددة في هذا الإطار مشيرا إلى أنه بعد الانتهاء من مشروع القانون عرض على مجلس الدولة وكان سيعرض بعد ذلك على مجلس الشعب لكنه حتى الآن لم يخرج ولو وجد مثل هذا القانون فإنه سيؤدي إلى منع الممارسات الاحتكارية بشتى صورها.

وقال إن هذه الآلية ضرورية لمواجهة غزو الشركات العملاقة لأن الاندماجات بين الشركات العالمية

بدأت تتزايد خاصة أنها تنظر لدخول السوق في الدول النامية مشيرا إلى أن اجابة المسئولين عن أسباب عدم اصدار مثل هذا القانون تمثلت في أنه ليس لدينا الجهاز الفني القادر على تنفيذه ولأن تشابكات كثيرة في بعض الأنشطة والعلاقات الاقتصادية والقانونية بين المنشآت الموجودة والقادمة كما أننا نحتاج لجهاز فني على مستوى عال جدا من الكفاءة والأمانة والموضوعية ويكون لديه معلومات كافية حتى يستطيع تنفيذ هذا القانون وحماية الصناعة المحلية ولابد من تعديل قانون السجل التجاري بحيث ينص صراحة على عدم التفرقة بين المصريين والاجانب حتى لا يكون هناك ممارسات احتكارية وليس هذا

بغريب فأمريكا أصدرت في عام واحد فقط 77 تشريعا يحمي السوق الأمريكي من الممارسات والاحتكارية ونحن في حاجة للاستثمار الأجنبي لكن دون احتكار وإذا كانت طبيعة الأمور العالمية أن الشركات العالمية ستغزو الأسواق لابد من الاستفادة باتفاقية

الجات التي وقعنا عليها في مسألة الحماية للإنتاج الوطني وشرحها للتجار الذين يتعاملون مع المنتجات الوطنية ولأننا مهتمون بادخال التكنولوجيا الحديثة لابد من مساهمة الصندوق الاجتماعي مساهمة فعالة في تمويل المحلات لتجهيزها بالمعدات الحديثة وذلك بقروض لا تزيد فائدتها على 7٪.

وقال إن الغزو قادم في جميع المجالات وأكثرها تأثيرا الصناعات النسجية والملابس بعد فتح الباب على مصراعيه بعد عامين للاستيراد.

ويقول د. محسن الخضيري الخبير الاقتصادي أن قطاع التوزيع للمنتجات يعاني معاناة شديدة من قلة مؤسسات التوزيع أو عدم وجود مؤسسات كبيرة الحجم تأخذ شكل بيوت البيع ذات السلسلة ويرجع ذلك إلى أن عددا كبيرا من مؤسسات التوزيع قد أفلس وخرج من ممارسة النشاط، وقد أدى ذلك لارتفاع هوامش الربح التي تتحكم فيها مؤسسات الوساطة والتوزيعية واختلال العلاقات التسعيرية بشكل لا يوجد

له مثيل في أي اقتصاد آخر في العالم حيث إن هامش ربح مؤسسات تجارة الجملة يفوق كثيرا ربح التجزئة وهو أمر لا يوجد له مثيل في العالم، كما أن هامش القيمة الربحية مابين سعر المنتج من المصنع أو المزرعة ومابين عرضه للمستهلك الأخير يزيد بمقدار 8 اضعاف في بعض المنتجات الغذائية.

ويقول المهندس صلاح دويدار إن عدم انضباط سوق التوزيع يرجع للتأخر في خصخصة شركات قطاع الأعمال العام وفي ذات الوقت التباطؤ في تطويرها حيث توقف النمو فيها وهو ما أدى لدخول عناصر أخرى في السوق لتلعب فيه بالاضافة إلى عدم تفرغ المنتج الصناعي للعملية الانتاجية الصناعية فقط ومحاولته الدخول في عمليات التوزيع المباشر ليخرج من دائرة الاختناق التي تنجم عن عدم توافر السيولة لعدم وجود شركات التوزيع التي يمكنها تقديم الاموال أو تلتزم بالسداد في أوقات محددة.

وقال إن الامر يستلزم الاسراع في خصخصة شركات القطاع العام الخاصة بالمنتجات الاستهلاكية على أن توضع أولوية بنسبة 75٪ على الأقل من هذه الشركات للقطاع الخاص المصري عن طريق الاكتتاب العام للمواطنين بحيث لا تزيد ملكية أي فرد أو مؤسسة فيها على 10٪ منعا للاحتكار ويظل للحكومة أو المؤسسات شبه الحكومية 20٪ على الاقل للخروج من دائرة المحاسبة وتطوير اساليب العمل في هذه المؤسسات وادخال نظام المشاركة بين التجار أو الراغبين في العمل التجاري تحت مظلة اسماء تسويقية كبرى وذلك حتى يمكن ضبط حركة السوق.

..وع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	هدى سلامة
..وع الفرعى :	قطاع الصناعة: المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٧٩١
..ـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢

الجات أمامها.. والمنافسة غير الشريفة وراءها

«عقدة الخواجة» تهدد صناعة النسيج

رشاد عودة:

■ أسعار الملابس القطنية المستوردة تقل عن المحلية بنسبة 35٪

رمزى درويش:

■ استبشرنا خيرا بالضريبة الموحدة لكن تطبيقها جاء مخيبا للآمال

لويس بشارة:

■ التحالف بين المصانع الكبري ضرورة قصوي

ليلى البنان:

■ تحديث وتطوير الأجهزة هو الحل الأمثل

النوع الرئيسي : الجات
النوع الفرعي : قطاع الصناعة: المنسوجات
المصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : هدى سلامة
رقم العدد : ٢٧٩١
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٤/٢

تحقيق-هدى سلامة:

الصناعات النسيجية هي ثاني صناعة من حيث الأهمية بعد الصناعات البترولية.. وقد ظلت لفترة طويلة إحدى دعائم الاقتصاد المصرى واستطاعت أن تغزو الأسواق العالمية بلا منافسة نظرا لتمتعها بميزة نسبية وهى جودة مدخلاتها من القطن المصرى.

وفى الفترة الأخيرة واجهت هذه الصناعات تحديات ضخمة حالت دون تربعها على عرش المنافسة الخارجية وأهمها «الجات» التى تتيح للدول رفض الصناعات الأخرى التى تعتمد فى قوتها العاملة على الأطفال والمنافسة غير الشريفة من منتجات جنوب شرق آسيا.

فى هذا التحقيق نتعرض للمشاكل التى تواجه الصناعات النسيجية وسبل حلها حتى تستطيع أن تستعيد أسواقها مرة أخرى.

ثلاثة محاور

يؤكد عبد الوهاب الشرقاوى عضو شعبة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات ضرورة وجود ثلاثة محاور لقيام صناعة غزل ونسيج ناجحة وتستطيع أن تنافس فى السوق المحلى والعالمى على السواء وهى الجودة والتكلفة والفائدة البنكية.

يؤكد الشرقاوى على جودة المنتج المحلى والذى لا يضاهيه أى منتج آخر فالقطن المصرى من السلع الاستراتيجية المهمة والتى تدعمها الدولة لاستمرار زراعتها وتفوقها.

ويرى عبد الوهاب أن التكلفة هى بيت القصيد ويشير إلى ارتفاع أسعار الخامة الأولى والتى تعد أولى مراحل هذه الصناعة وهى الغزل والتى تزيد على مثيلاتها بالخارج بنسبة تصل إلى 40٪ فضلا عن الأعباء الأخرى والتى تحمل على هذا [illegible] والتى تتمثل فى فرض أكثر من 15 نوعا من الضرائب الأمر الذى يؤثر على سعرها النهائى.

وكذلك الفوائد البنكية المفروضة على الائتمان الممنوح من البنوك لمصانع النسيج والتى تعد أعلى فائدة بنكية فى العالم الأمر الذى يثقل كاهل أصحاب هذه المصانع بديون لا حد لها ونقيس على ذلك الخسائر المتوقعة بالسوق لأن كل سوق له ظروفه ومخاطره وإضافة إلى ذلك أسعار القوى المحركة والتى تعد أعلى نسبة فى القيمة عن باقى دول العالم الثالث والتى تتمثل فى أسعار المياه والكهرباء.

ويشير عضو الشعبة إلى أهم هذه المشاكل والتى تتقدم على المشاكل السابق ذكرها وهى تهريب منتجات جنوب شرق آسيا وتسريبها للسوق المصرى خاصة فى الفترة الأخيرة ويستطرد الشرقاوى قائلا إن منتجات هذه الدول يتصف إنتاجها بالدعم المباشر وغير المباشر من حكوماتها بالإضافة إلى انخفاض عملتها للظروف الاقتصادية التى مرت بها هذه الدول إضافة إلى قيام حكوماتها بمنح تسهيلات لمستوردى منتجاتها.

ويضيف عبد الوهاب متسائلا كيف يستطيع المنتج المحلى المحمل بالأعباء أن ينافس منتجات هذه الدول فلا يوجد أدنى نوع من التكافؤ بين التكاليف المحلية لمنتجاتنا، ومنتجاتهم فضلا عن دخول هذه البضائع دون مرورها على القنوات الشرعية بدون دفع ضريبة مبيعات أو جمارك وغيرها من الرسوم وهنا يعد التنافس بينهم غير مجد.

ويؤكد الشرقاوى على احتياج السوق الأوروبى الكبير والذى يصل إلى 350 مليون مستهلك إلى المنتجات النسيجية المصرية لأن هذه الصناعة باتت منتهية فى الفترة الأخيرة ويعزف الصناع عن العمل فى مجالها نظرا للتكلفة العمالية لهذه الصناعة واحتياجها لحجم وكثافة عمالية عالية فأصبحت هذه الدول تعتمد فى استيرادها على منتجات العالم الثالث ولكن للأسف سبقتنا منتجات جنوب شرق آسيا لانخفاض أسعارها.

موقف حكومى

ويطالب الشرقاوى الحكومة المصرية بمزيد من المفاوضات والضغوط نظرا لوجود شروط فى اتفاقية الجات تحول دون نفاذ هذه الصناعة المهمة للخارج مثل عمالة الأطفال والمسجونين حيث تمنع الجات استيراد الصناعة التى يعمل فى مجالها أصحاب السوابق وهى شروط مجحفة تهدد بالقضاء على الصناعات المحلية ويشير الشرقاوى إلى حجم العمالة بهذا القطاع والتى تشكل 75٪ من حجم العمالة المصرية.. ويؤكد الشرقاوى على أهمية هذه الصناعة على الرغم من المشاكل التى تواجهها إلا أنها تمول الخزانة العامة بحوالى 25٪ من مواردها من العملة الصعبة، وتأتى ثانى صناعة من حيث الأهمية بعد الصناعات البترولية.. ويشير الشرقاوى إلى الجهود التى قامت بها الحكومة المصرية فى الفترة الأخيرة مع تزامن تنفيذ اتفاقية اوروجواى والتى تبيح رفع الحظر عن الأقمشة المستوردة بدءا من عام 98 مع مجهودنا كشعبة تدخلت الحكومة وأقرت تطبيق ذلك مع وضع ضوابط ووفقا لظروف هذه الصناعة اعتقد أنها وفرت نوعا من الحماية لمنتجاتنا المحلية.

ويحذر الشرقاوى من رفع الحظر النهائى عن الملابس الجاهزة المستوردة عام 2002 وفقا لاتفاقية الجات ويطالب بوضع ضوابط لهذه الملابس قبل رفع الحظر حتى لا تضار مصانع الملابس الجاهزة وينتقد الشرقاوى موقف الغرف التجارية المطالب برفع الحظر قبل الميعاد الذى حددته اتفاقية الجات ويشير الشرقاوى إلى أن التعجيل برفع الحظر يهدد بغلق باقى مصانع النسيج، وتشريد عدد كبير من العمال.

ويؤكد الشرقاوى أن الغرف التجارية يهمها فى ذلك مصلحة التجار دون مراعاة لهذه الصناعة والتأمين عليها فالتاجر لا يهتم بكون المنتج محليا أو مستورداً المهم البيع وتحقيق مكسب.

التأميم والصناعة

يقول رشاد محمد عودة عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات إن مقومات صناعة الغزل والنسيج فى مصر تؤهلها لاجتياح الأسواق العالمية والمنافسة مع منتجات الدول الأخرى نظرا لجودة القطن المصرى والذى لا ينافسه فى الجودة أى نوع آخر من الأقطان العالمية ويضيف رشاد عودة بأن عصر ازدهار هذه الصناعة بدأ فى عام 1920 والتى أرسى ركائزها الاقتصادى الكبير طلعت حرب وظلت هذه الصناعة قوية قادرة على غزو الأسواق العربية والأفريقية والأوروبية وذلك نظرا لتمتع هذه الصناعة فى تلك الفترة بمزايا نسبية عديدة تتمثل فى الخبراء الذين يتمتعون بمستوى فنى وتعليمى عال فى هذه الصناعة من خريجى مدرسة شركة مصر للمحلة الكبرى وظل هذا الازدهار حتى عام 1961، وبعد هذه الفترة وبدءا من عام 63 وفى ظل القرارات الاشتراكية سيطرت الدولة على مقدرات صناعة الغزل والنسيج بداية من زراعة القطن وانتهاء بتحديد سعر بيع الأقمشة للمستهلك، ويستطرد عودة قائلا إن قرار التأميم كان له وقع وأثره على هذه الصناعة، فبعد تأميم هذه المصانع أصبحت هذه الصناعة بمنأى وفى عزلة عن الأسواق العالمية الأمر الذى جعلها تبتعد عن التطوير، والتحديث ومسايرة الأذواق العالمية.

وضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	هدى سلامة
وضوع الفرعي :	قطاع الصناعة: المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٧٩١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٤/٢

سياسة التحرير

ويقول رشاد عودة إن صناعة الغزل والنسيج بدأت تتحرر اعتبارا من عام 1980 من سيطرة الدولة عليها بشكل تدريجي وإن كانت الدولة تسيطر باكثر من 75٪ من صناعة الغزل والنسيج متمثلا في المادة الخام فلا يستطيع أي إنسان تسويق أو بيع قطن إلا من خلال الحكومة ويرى عودة أن صناعة النسيج تستطيع أن تنافس منتجات الدول الأخرى وتغزو أسواقها ولكن لا يتأتى ذلك إلا من خلال حل جميع المشاكل التي تواجه هذه الصناعة محليا ويكون ذلك من خلال إعادة النظر في أسعار القطن المصرى إذ لا يعقل أن يكون سعره المحلى أعلى من سعر التصدير فسعره في مصر يصل إلى 15 ألف جنيه للطن على حين يصل سعر القطن المصدر للخارج إلى 13 ألف جنيه ويرجع تخفيض مصر لسعر القطن في الخارج إلى أن القطن سلعة استراتيجية تخضع لسياسة الأسعار المطروحة في البورصات العالمية فلا تستطيع الحكومة رفع سعره عن الأسعار العالمية حتى تحافظ على سمعة القطن المصرى في الخارج الأمر الذي يجعل المنتج الأجنبي يمتاز بميزة نسبية تؤهله لمنافسة المنتج المصرى ويؤكد رشاد عودة أن الحجم الإجمالي لأقمشة المنسوجات في السوق المصرى بلغ خلال عام 99 أكثر من مليار جنيه على حين لم يتجاوز حجم صادراتنا من المنسوجات أكثر من مليار جنيه أي تعادل نفس القيمة الأمر الذي أدى إلى توقف عدد كبير من المصانع بالمنطقة الصناعية بشبرا الخيمة والتي بلغ عددها 300 مصنع بالإضافة إلى النسبة الزائدة من عدد العاطلين.

قطن مستورد

ويشير رشاد عودة إلى الغزو الخارجي من أقطان الدول الأخرى للسوق المصرى كالقطن الباكستاني والهندي والسوري والأقل جودة في منتجه من القطن المصرى ويؤكد عودة على قيام كثير من المنتجين باستيراد غزول من الخارج لانخفاض أسعارها عن القطن المصرى، وحدث هنا خلط وامتزاج بين الصنفين الأمر الذي أثر على مستوى الجودة الإنتاجية.

ويحذر عودة من انتشار هذا النوع من الأقطان حتى لا تتعرض الشركات التي تنتج الغزل للتوقف ويحذر عودة من الملابس القطنية المستوردة والتي تقل أسعارها عن أسعار المنتجات المصرية بنسبة 35٪ بالرغم من مرورها عبر القنوات الشرعية نظرا لأنه مدعم في بلاده.

مسئولية الدولة

ويرى رمزي حسن درويش عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية لإنتاج النسيج وصاحب شركة اخوان درويش للنسيج أن مشاكل قطاع النسيج مسئول عنها الحكومة بصفة خاصة فهي تعلم علم اليقين أن منطقة الأزهر وأسواقها تكتظ بالأقمشة المهربة ومعظم المحلات بها ملابس مستوردة فهنا يستلزم الأمر تدخل وإجراء سريع ورادع فبأى سلعة تدخل البلد غير محملة بأى أعباء ضريبية يعد ذلك بمثابة هدم للاقتصاد المصرى.

ويتساءل رمزي درويش كيف يقوم أصحاب المصانع بتحديث ماكينات مصانعهم وتطويرها في ظل الأعباء المحملة بها هذه الماكينات المستوردة وأهمها ارتفاع سعر العملة، وضريبة المبيعات المفروضة على الآلات الرأسمالية والتي تعد مخالفة صريحة للدستور والقانون لأن ضريبة المبيعات تفرض على كل شيء يباع ولكن هذا الوضع يختلف لأنني كمنتج أقوم بشراء الماكينات وليس بيعها، وبالإضافة إلى الضريبة الموحدة والتي استبشرنا خيرا بصدورها ولكن تطبيقها أثبت عكس ذلك حيث إنها تضم الوعاء الضريبي في ملف واحد الدخل من الموارد مثل الأرباح التجارية، وعائد العقارات وضريبة كسب العمل وتنمية الموارد، ورسوم المحليات للقوى المحركة، وظلت ضريبة الدمغة كما هي في ملف آخر، ويطالب رمزي الحكومة بأن تراعى المصانع المقامة في المناطق القديمة بوضع حد أدنى من العناية للمنشآت المقامة قديما أسوة بالمناطق الجديدة وإن كانت تزيد عنها أنها تدفع ضرائب عكس الجديدة التي تتمتع مصانعها بالإعفاء الضريبي.

وينتقد رمزي قيام إدارة الكهرباء بتحديد سعر الطاقة بـ 20 قرشا للمصانع بالتساوى مع الملاهي الليلية على الرغم من الفرق بين هدف وعمل كل منها.

وتؤكد ليلى البنان مصدرة ومنتجة ملابس نسيجية على تشعب وتعقد مشكلة صناعة النسيج وترجع ذلك إلى احتياجها للتطوير والتحديث التكنولوجي وذلك يتأتى من خلال الأجهزة والماكينات التي تعمل بالكمبيوتر الحديث وعلى فرض لو تم إدخال ذلك إلى جميع المصانع وبنجاح فعلا سيؤدى لتطوير وتقدم هذه الصناعة ولكن ذلك سيكون على حساب العمالة التي ستتضرر من وجود هذه الأجهزة والتي يمكن لعامل واحد أن يعمل على 10 آلات منها لأنها لا تحتاج إلا لإدخال البرنامج على الكمبيوتر وتشغيلها بالأجهزة وتشير إلى مشكلة أخرى وهي أن هذا النوع من ماكينات «الأوفرلوك» عند توقفها أو تعطلها يضطر لإرسالها لبلادها أو طلب إرسال لخصائي متخصص في هذا النوع من الآلات الأمر الذي يرهق ميزانية المصنع وتشير ليلى البنان إلى تعثر معظم شركات القطاع العام والخاص ولكن لا يعترف أحد بذلك وترى ليلى البنان ضرورة قيام الحكومة بتقديم دعم للصناعات النسيجية ولكن الحكومة المصرية لها محاذيرها في ذلك تخوفا من البنك الدولي ولذلك أرى ضرورة تقديم حوافز تتمثل في خفض الضرائب وإقامة مراكز تدريب لتخريج وتطوير العمالة المدربة فالعامل المصرى من أفضل الصناع على مستوى العالم ولا تنقصه الكفاءة لكن يحتاج للتدريب والتحديث.

وترجع ليلى البنان أسباب ارتفاع أسعار الأقمشة القطنية إلى ارتفاع تكلفة الماكينات التي يقوم المنتج باستيرادها من الخارج وحتى يستطيع تعويض سعرها يقوم بتحميلها على المنتج النهائي.

وضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : هدى سلامة
وضوع الفرعي : قطاع الصناعة: المنسوجات — رقم العـــــدد : ٢٧٩١
مصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصــدور : ٢٠٠٠/٤/٢

التخطيط الغائب

كما تشير ليلى البنان إلى أهم أسباب تراجع هذه الصناعة خلال الفترة الأخيرة هي افتقادها للتخطيط فلا يوجد في مصر تخطيط جيد فأنا كمنتج جيد يجب أن أنتج وفقا لاحتياجات السوق للحلي والتصدير بمواصفات مطلوبة.. وتضيف ليلى البنان في مصر وفرة وزيادة في إنتاج الغزول الرفيعة وهذا ليس مطلوبا في الخارج فالقطن المصري طويل التيلة جيد ولكن سعره مرتفع وهذا غير مطلوب في الخارج فالإقبال عليه ضعيف والمستهلك في مصر وفي الخارج لا يهتم بالجودة كثيرا فهو يهتم بشراء ملابس قطنية أو «تي شيرتات» رخيصة الثمن لأنها كاجوال.

كما تشير إلى أن الارتفاع في أسعار بيع القطن المصري لشركات الغزل للحلية أدى إلى وضع هذه الشركات في وضع حرج بسبب عدم قدرتها على رفع أسعارها بما يغطي تكلفتها الحقيقية نتيجة لارتفاع أسعار القطن وزيادة التكلفة حيث اضطرت هذه الشركات إلى إيقاف تشغيل بعض طاقات الغزل.

وتطالب البنان المصنعين بالالتزام بمواعيد تسليم المطالبات المحددة للتجار، وعن التهريب وكيفية إيقافه تقول ليلى البنان هناك صعوبة في إيقافه في الوقت الحالي خاصة مع دخول الجات والتي تطلب مزيدا من الانفتاح ورفع الحماية عن السلع.

عقدة الخواجة

يرى الدكتور لويس بشارة صاحب مجموعة «بي تي ام» للملابس الجاهزة أن المنتج المصري لا يقل جودة عن المنتجات الأخرى وإن لم يكن أحسن لتمتعنا بميزة نسبية في إنتاجنا الأولى جودة القطن المصري الذي لا ينافسه أي منتج [illegible] آخر.. ويؤكد لويس بشارة أن المنتج المصري بخير لكن هناك مشكلة في السوق المصري وهو أن هناك فكرا راسخا لدى المواطنين بأن المنتج الأجنبي أكثر جودة من المصري «عقدة الخواجة» فهناك آلاف من المصانع قد أغلقت بسبب عدم الإقبال على شراء منتجاتها فيجب أن نهتم بتطوير هذه الصناعات وتشجيعها نظرا لحجم العمالة الكبيرة التي تستوعبها والتي تستطيع الدولة من خلالها القضاء على البطالة.

ويرى الدكتور بشارة ضرورة اهتمام المنتجين المصريين بجودة وتحديث منتجهم حتى يستطيع منافسة الصناعات الأخرى ويتأتى ذلك من خلال الإبداع والابتكار وتحالف المصانع والشركات الكبرى حتى تستطيع مواجهة التحالفات والاحتكارات الدولية ويشير لويس بشارة إلى ضرورة أن تعطي الحكومة هذا المجال من الصناعات النسيجية الأهمية لأنها صناعة قائمة متكاملة بدءا من المواد الخام للتصنيع إلى حجم العمالة.

ويعدد د. لويس الصناعات التي تتميز بها مصر بميزة نسبية وهي البوبلين، والملابس الداخلية المصنوعة من الأقطان ولكن يشير إلى انهيار هذه الصناعات في الفترة الأخيرة بسبب المنافسة غير الشريفة من صناعات الدول الأخرى على الأخص جنوب شرق آسيا.

تكلفة إضافية

ويقول المهندس أحمد علام عبد العظيم عضو مجلس إدارة مصنع علام للنسيج 40٪ من رأس المال الدائر في مصر يدور في صناعة الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة وكونها صناعة كبيرة وقديمة وتستوعب أكبر عدد من العمالة فدورها مؤثر في الاقتصاد المصري لذلك فعندما تصادفها أية مشاكل تظهر بوضوح لكونها تحتل قطاعا عريضا من المجتمع.. ويؤكد المهندس علام أن صناعة النسيج بدأت تحمل بتكلفة إضافية من رسوم وضرائب مركبة تضطر الصناع لرفع أسعارها وهناك 26 بند تكلفة في هذه الصناعة ما بين أجر العمال، والإداريين وتكلفة النقل فضلا عن بنود إضافية أخرى تضطرني لوضع تكلفة لا تؤهلني للمنافسة في الخارج على الرغم من أن هذا القطاع تم تأهيله في الفترة الأخيرة من خلال التعاقد على شراء ماكينات وأجهزة عالية الجودة فائقة التكنولوجيا نتيجة لخبرة القائمين على هذه الصناعة لإضافتها للخبرة الفنية المتمثلة في العمالة ذات المهارة المدربة والتي لها باع طويل في هذا المجال وهذا كله يؤهل صناعة النسيج لتطورها وإنتاجها الجيد لكن للأسف رغم كل هذه الجهود لا تستطيع المنافسة في الخارج لارتفاع أسعارها ويضيف رئيس مجلس الإدارة أن المنافسة في الداخل بين الصناع المصريين عادلة لتميزنا جميعا بالإنتاج ذي الجودة العالية والتكلفة تقريبا واحدة في كل المصانع لكن في الخارج المنافسة في غير صالحنا، خاصة في الأسواق الأوروبية والامريكية رغم أن الملابس القطنية، والمفروشات والستائر المصرية تحتل مرتبة الصدارة على مستوى الأسواق العالمية من حيث جودة المادة الخام التي يدخل في مكوناتها «القطن» وتصنيعها الذي يتم وفقا للمواصفات الفنية والتكنولوجيا العالية، ولكن في الفترة الأخيرة حدث تغير على مستوى الأسواق الخارجية جميعها خاصة في الدول الأوروبية والامريكية التي بدأت تعزف عن هذه الصناعة وتتجه للاستيراد فضلا عن دخول دول آسيوية كالهند وباكستان وسوريا وجنوب شرق آسيا في الأسواق الخارجية، فهنا تصبح المنافسة غير عادلة شرسة بسبب رخص أسعار المواد الخام «القطن» الذي تعتمد عليه في صناعاتها وهو قطن قصير التيلة عكس القطن المصري الذي يتميز بأنه عالي الجودة إلا أنه طويل التيلة وهو مرتفع الثمن ولكن هذا أصبح غير مطلوب للصناعة النسيجية في الوقت الحاضر لأن الأسواق الخارجية أصبحت تعتمد في استيرادها على المنتجات القطنية رخيصة الثمن وهو ما يتوافر في المنسوجات الآسيوية فضلا عن أن هذا النوع من الصناعات يلقى دعما من حكومات هذه الدول تؤهلهم لوضع أسعار تجعلهم قادرين على منافسة المنتجات القطنية المصرية.

دعم حكومي

ويستطرد أحمد علام قائلا إن صناعة النسيج تحتاج لإعادة النظر في النظم القائمة، والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القطن كمادة خام وأنا أرى كمنتج لا تعد جريمة أن يقوم القطاع الخاص بشراء القطن مباشرة من الفلاحين فتحرير سعر القطن أصبح ضرورة ملحة من خلال ترك حرية البيع والشراء للعرض، والطلب فلا ينبغي تدخل الحكومة في عملية البيع والشراء وقيامها بفرض سعر على الفلاح وبالتالي على التجار ويطالب المهندس أحمد علام الحكومة بدعم الصناعات النسيجية بطريقة غير مباشرة من خلال خفض أسعار الكهرباء، والجمارك، والضرائب، والمياه، والطاقة فنحن بحاجة لإعادة هيكلة هذه الصناعة فالقطاع الخاص أصبح يسيطر على أكثر من 70٪ من هذه الصناعة بمعنى أن القطاع الحكومي تقلص إلى أكثر من 20٪.

ع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
ع الفرعى :	قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــدد :	٢٨١٦
ـدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١

صناعة النسيج .. فى خطر!

ديونها وخسائرها بالمليارات

◆ سيد عز العرب: إنشاء صندوق لدعم القطن



◆ محمود حمادة: أعباء ضريبية.. وغزول بأسعار مرتفعة.. تخرج مصر من المنافسة



◆ المهندس حسين فرغلى: مطلوب خطة تكنولوجية لإصلاح القطاع

ضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني
ضوع الفرعي :	قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٨١٦
ـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١

■ **عبدالرسول الزرقاني** ■

يقول سيد عز العرب رئيس شركة الدلتا لحليج الأقطان: صناعة المنسوجات تعتبر من أقدم الأنشطة الصناعية في مصر، ومبعث أهمية هذه الصناعة أنها تتيح ما يعادل قيمته 2,5 مليار جنيه من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي الكلي في مصر.. كما أن هذا القطاع يضم أكثر من 30 شركة قطاع أعمال عام وأكثر من 3500 شركة ومصنع قطاع خاص.. كما يعمل بهذا القطاع أكثر من مليون عامل.. وأوضح أن مصر تنتج أكثر من 52٪ من إجمالي حجم الأقطان طويلة التيلة، وتتمتع بمميزات نسبية كثيرة في هذا المجال.

وأضاف عز العرب: أن هذه الصناعة دخلت في أزمة حادة منذ صدور قرار تحرير تجارة القطن، الذي كان يجب أن ينشأ بجواره، وفي نفس اللحظة صندوق دعم القطن، فالفلاح تعود على سعر مرتفع للقطن بـ500 جنيه للطن و600 جنيه.. وأصبحت المصانع تأخذ القطن بهذا السعر المرتفع، وبالتالي زادت تكاليف الغزول بشكل كبير، وضربت الصناعة في مقتل لهذا السبب، لأن أصحاب المصانع اضطروا لاستيراد غزول من باكستان والهند بسعر أقل بكثير من السعر المحلي، وعلى سبيل المثال: سعر كيلو الغزول في باكستان بـ8 جنيهات بينما في مصر يزيد على 14 جنيها.. بل إن تكلفة طن أقمشة الألياف الصناعية تصل إلى 9 آلاف جنيه في مصر في حين أنها تصل في الهند إلى ستة آلاف جنيه.. أضف إلى ذلك ارتفاع تكلفة قنطار القطن المصري.

صندوق القطن

من أجل ذلك كان التفكير - وبشكل جاد - في إنشاء صندوق دعم القطن، الذي يهدف لعمل توازن في سعر القطن ليتناسب مع السعر العالمي.

وأشار سيد عز العرب إلى أن هذا الصندوق المقترح سيساهم في حل الكثير من المشاكل التي تواجه هذه الصناعة بشكل غير مباشر، وسيتكون رأسماله من:

- فرض رسوم على كل قنطار قطن يتم استيراده من الخارج.
- نسبة من حصيلة مبيعات كل شركة من الشركات التي تعمل في تجارة القطن.
- رسم 10 جنيهات على كل فدان قطن، بالإضافة إلى رسم على كل أردب بذرة قطن يتم تسليمه للمعاصر.
- 1٪ من ثمن تسويق كل قنطار قطن زهر.
- الأقطان المستوردة يحصل عليها 5٪.
- بالإضافة إلى كل هذا الصندوق سيقبل الهبات والمنح من الداخل والخارج على حد سواء.

ومن العناصر الأخرى المسببة لارتفاع تكاليف الغزل أن الصناعة محملة بتكاليف وأعباء ضريبية متعددة، أضف إلى ذلك زيادة حجم العمالة بشكل غير معقول.. فالمصنع الذي يحتاج لـ300 عامل به ألف وخمسمائة وألفا عامل، وهذا وضع سيئ للغاية، وتحاول الحكومة الآن معالجته من خلال المعاش المبكر الذي يكلف الدولة الكثير.

ويضيف سيد عز العرب: وهناك أسباب أخرى أدت لحدوث هذه الأزمة الطاحنة في قطاع الغزل والنسيج من أهمها: تآكل المعدات وعدم صلاحيتها لإنتاج غزول عالية الجودة والافتقار للتكنولوجيا الحديثة، وتزايد المديونيات بشكل مخيف.

سألت سيد عز العرب عن كيفية النهوض بهذه الصناعة فأجاب:

لابد من وضع خطة لإعادة هيكلة المنسوجات القطنية - وهي كما أعلم - موضوعة بالفعل وملامحها تقوم على مجموعة من الأسس:

1 - إدارة شركات الغزل والنسيج بالأسلوب الاقتصادي من خلال آليات يتم استخدامها لعلاج مشكلات العمالة الزائدة وزيادة المديونية.

2 - استخدام جزء من عائدات بيع بعض الشركات الرابحة في عمل تسويات مالية لمديونيات الشركات لدى البنوك.. يعني «الشركات الرابحة تقف بجوار الشركات الخاسرة».

3 - التوسع في تنفيذ نظام المعاش المبكر الاختياري للعاملين وأنا قمت بعمل هذا في شركتي - شركة الدلتا لحليج الأقطان - وتم عمل معاش مبكر لعدد 100 عامل بالإضافة إلى تقديم مليون متر مربع في أماكن مختلفة للشركة القابضة.

4 - إجراء إصلاح فني داخل هذه الشركات وإدخال نظم جديدة للإدارة والتسويق والجودة.

5 - خفض تكلفة الإنتاج والمواد والعمالة والطاقة بنسب معقولة تساعد على زيادة الإنتاجية وخفض الأسعار.

أعباء ضريبية

محمود حمادة رئيس قطاع التسويق في شركة القطن والتجارة الدولية السابق والخبير بشركة طلعت حرب للأقطان حاليا يتفق بشكل كبير مع معظم ما طرحه سيد عز العرب ويرى أن هذه الصناعة محملة بتكاليف وأعباء ضريبية لا حصر لها، وأن أهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة هو ارتفاع أسعار القطن والغزول التي تنتجها المصانع، بالإضافة إلى ظاهرة التهرب خاصة في ظل تحرير الأسواق

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

ضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : عبد الرسول الزرقاني
ضوع الفرعي : قطاع الصناعة:المنسوجات — رقم العـــــدد : ٢٨١٦
ــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/١

العالمية وفتح الأسواق الخارجية شدة التنافس العالمي.

وقال محمد حمادة إن هناك تحديات داخلية وخارجية لا حصر لها تواجه هذه الصناعة من أهمها: عدم إدارة الشركات بشكل اقتصادى وعدم وضع تسويات جذرية للديون، وعدم رفع وتحسين أداء وكفاءة المعدات الموجودة التى يمكن أن تتم من خلال إدخال نظم جديدة للإدارة والتسويق.

وأوضح أن خسائر شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ومصر للحرير الصناعى ومصر للألياف وخيوط البوليستر قد فاقت كل حد.. ولابد من وضع حلول جذرية وعمل إعادة هيكلة بشكل سريع لهذه الشركات يقوم على إجراء إصلاح فنى لها دون الحاجة إلي ضخ استثمارات جديدة.

وطالب بضرورة أن تتم مساواة الأسعار بين الغزول المخصصة للتصدير والتى يتم بيعها فى السوق المحلية، وأن تحصل المصانع المصرية على احتياجاتها من الغزول المحلية بالأسعار العالمية حتى لا تضطر للاستيراد من الخارج بأسعار أقل بكثير عن الأسعار المحلية.

٥٠٠ مليون جنيه خسائر

أما المهندس حسين فرغلى عليوة الخبير بشركة مصر للبوليستر بكفر الدوار فيرى أن ما يقال عن إعادة الهيكلة وإدارة الشركات بشكل اقتصادى وإجراء إصلاح فنى مجرد حبر على ورق، وكلام ليس له واقع ملموس.. وأوضح أن الدليل على صدق ما يقول هو واقع الشركات الثلاث الكبرى: مصر حلوان للغزل والنسيج ومصر للحرير الصناعى ومصر للألياف وخيوط البوليستر. فشركة حلوان للغزل إدارتها سيئة للغاية ولا تعمل بأسلوب اقتصادى وخسائرها تجاوزت المليار جنيه، وهناك محاولات لإصلاح حال الشركة ولكن دون جدوى، هذا بالإضافة إلى [illegible] نشاط التفصيل لا يعمل وكذلك نشاط البرودريه وإنتاج الغزل يتم طبقا لحاجة أقسام النسيج فقط وهذه مأساة كبرى!.

أما بالنسبة لشركة مصر للحرير الصناعى فخسائر الشركة تجاوزت الـ500 مليون جنيه، ومن المتوقع أن تستمر خسائر الشركة من عام لآخر لأن الشركة تقوم باستيراد معظم خاماتها من الخارج التى تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية، والدولة تفكر حاليا فى إنشاء مصنع كبير لإنتاج البوليستر فى الإسكندرية لكنه حسبما أرى لن يساهم فى حل المشكلة لانه سيبيع بالسعر العالمى الذى تعانى منه مصر للحرير الآن!!

وقال إن شركة مصر للحرير تمثل المادة الخام فيها 18٪ من حجم المشكلة، وتمثل العمالة الزائدة 40٪، وأوضح أن قيام الشركة القابضة للغزل بتقسيم شركة الحرير الصناعى لثلاث شركات كان خطأ فادحا، لانه أفسد الشركة تماما ولم يتم على أسس موضوعية ولم توضع حدود فاصلة بين الشركات، وضيعت المسئوليات وظلت جميع المشكلات معلقة!.

كما لم تنجح إدارة شركة الحرير أيضا فى تنقية الشركة من أعباء الديون والعمالة الزائدة.. وقال إن الشركة فيها أسطول للنقل وورش متخصصة ومحطة توليد كهرباء ومستشفى وحاسب آلى، لكنها لم تستغل كل هذا على الوجه الأكمل.

أما بالنسبة لشركة مصر للألياف وخيوط البوليستر - فمازالت هى الأخرى تحقق خسائر كبيرة، لأن الشركة - كما يقول المهندس حسين فرغلى عليوه تقوم باستيراد معظم خاماتها من الخارج بأسعار مرتفعة.. كما أن توريد الخامات يقارب أسعار المنتجات النهائية التى تبيع بها الشركات الأجنبية، وقد قامت الشركة بصرف تعويضات خروج معاش مبكر لعدد يزيد على 170 عاملا، ومن المتوقع أن تزيد خسائر الشركة من عام لآخر إذا ظلت على أوضاعها الحالية السيئة.

شعبة مستقلة

عادل مصطفى رجل أعمال ركز على عدد من الحقائق المهمة فى هذه الصناعة منها:

- أن قطاع النسيج يحتاج لخطة طويلة الأمد للتنمية التكنولوجية لا تقتصر على عمليات التطوير والتقييم، بل يجب أن تسعى لإنشاء آليات للاختراع والابتكار.

- قطاع الملابس الجاهزة يجب أن تنشأ له شعبة مستقلة باتحاد الصناعات.

- هناك أهمية قصوى لتوفير مستلزمات الإنتاج فى هذه الصناعة من مصادر طبيعية محلية خاصة فى مجال تصنيع الأصباغ والكيماويات اللازمة للصباغة والتجهيز.. هذا إلى جانب تشجيع الصناعات المغذية لصناعة الغزل والنسيج.

- علماء مصر توصلوا إلى استنباط صنف جديد من القطن باسم «جيزة 88»، وهو طويل التيلة وخيوطه أكثر متانة، وزرعته مصر بالفعل فى 1200 فدان العام الماضى.. فهل نستفيد من هذا الانجاز العلمى فى تحقيق نهضة بهذه الصناعة؟

- الأطراف التى تتعامل في القطن تنظر لمصالحها ولا تنظر للمصلحة العامة للدولة.. وأمريكا تدعم المزارع الأمريكى - الذى يزرع القطن - فلماذا لا تدعم مصر المزارع المصرى؟

- مطلوب مواكبة الاتجاه العالمى السائد لاستخدام الألياف، وذلك بنسبة 55٪ أليافا صناعية و45٪ قطنا كبديل للنظام المصرى الذى يقوم على استخدام نسبة 80٪ قطنا و20٪ أليافا صناعية وهو ما يعنى زيادة الطاقة الإنتاجية لصناعة الألياف الصناعية المصرية.

أما بالنسبة لأوضاع شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج فيرى حسين مبارك رئيس الشركة أن المادة الخام تشترى بسعر يزيد كثيرا عن السعر العالمى، وأن تكلفة العمالة عنده تحمل الشركة أعباء كثيرة، وأنه يستهلك بأكثر من عشرين مليون جنيه طاقة نظرا لارتفاع أسعار الكهرباء، كما يوجد بالشركة قطن مخزون ثمنه 30 مليون جنيه، مما يعتبر عبئا كبيرا على الشركة.. لذلك أصبحت تكلفة الإنتاج أعلى بكثير عن السلع

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني
الموضوع الفرعي :	قطاع الصناعة:المنسوجات	رقم العـــــدد :	٢٨١٦
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١

المنتجة المماثلة في العالم!!

ويضيف: نحن الآن حسب آخر الإحصائيات استوردنا خلال العام الماضي بما يزيد على 16 مليار دولار وصدرنا بحوالي 6 مليارات فقط، وهذا بالطبع يمثل عجزا تجاريا كبيرا.

ويشير حسين مبارك قضية في غاية الخطورة ـ ويعلن ذلك مرارا ـ بالنسبة للتصدير وهي قضية العلاقة بين الدولار والعملات ففي سنة 1998 انخفض المارك أمام الدولار والين الياباني.. إلا أن الجنيه المصري ثابت. ويقول: إنني إن أردت أن أنمي التصدير فيجب أن أخفض قيمة العملات وإلا فإننا بهذا الأسلوب نقوم بدعم الاستيراد.. والنتيجة لكل هذا وجود مخزون كبير في كل الشركات وبمليارات الجنيهات!!

خطة .. للشركات المتعثرة

محمد عبدالبصير رئيس القطاع التجاري بالشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة يرى أن هناك خطة وضعتها وزارة قطاع الأعمال لإعادة هيكلة المنسوجات، وأعلنها بالتفصيل وزير قطاع الأعمال د. مختار خطاب في مؤتمر النهوض بصناعة النسيج الذي عقد مؤخرا بالقاهرة.. تقوم الخطة على إدارة الشركات بالأسلوب الاقتصادي ومن خلال آليات تم استخدامها لعلاج مشكلات العمالة الزائدة والتنمية التكنولوجية وزيادة المديونية.. وإنشاء صندوق هيكلة شركات قطاع الأعمال.. ليساهم في تصحيح مسار الشركات المتعثرة تمهيدا لبيعها. مع الحرص على إدخال نظم جديدة للإدارة والتسويق والصيانة والجودة بالإضافة إلى التوسع في تنفيذ نظام المعاش المبكر ووضع خطة لمواجهة غزو المنتجات الأجنبية للسوق المحلية وعمليات التهريب المنظمة.

وأعلن مصدر مطلع بالشركة القابضة للغزل والنسيج أن الشركة قد أعدت دراسة متكاملة للنهوض بثلاث شركات متعثرة تابعة لها هي شركة مصر حلوان للغزل والنسيج ومصر للحرير الصناعي ومصر للألياف وخيوط البوليستر.

فبالنسبة لشركة مصر حلوان للغزل: تشير الأرقام إلى استمرار نزيف الخسائر حيث بلغ مجموعها في 1999/6/30 مبلغ 905 ملايين جنيه منه مبلغ 78,8 مليون جنيه خسائر العام المالي 1999، وفيما يتعلق بجهود الشركة القابضة في الإصلاح فقد بلغ إجمالي الأعباء التي تحملتها الشركة القابضة لإصلاح أوضاع الشركة والنهوض بها نحو 424 مليون جنيه منها أقساط وفوائد مستحقة للبنوك بمبلغ 195 مليون جنيه..وأشار المصدر المطلع إلى أن الشركة تحتاج لتكاليف إصلاح مجملها 893 مليون جنيه.

وبالنسبة لشركة مصر للحرير الصناعي، فقد أوضحت الأرقام استمرار نزيف الخسائر حيث بلغ مجموعها في 1999 مبلغ 500 مليون جنيه، ومن المتوقع أن تستمر خسائر الشركة من عام لآخر لأن الشركة تقوم باستيراد معظم خاماتها من الخارج، وبالتالي تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية للخامات، وقد حاولت الشركة القابضة تصحيح الأوضاع على النحو التالي:

تم تقسيم مصانع شركة مصر للحرير إلى 3 شركات:

ـ شركة مصر للحرير الصناعي وتشمل مصانع الفسكوز والنايلون والمغازل.

ـ شركة مصر للألياف وخيوط البوليستر وتشمل: مصنع ألياف البوليستر ومصنع خيوط البوليستر.

ـ شركة مصر للخدمات وتشمل: محطة الكهرباء والبخار والورش المركزية وأسطول سيارات ومستشفى وجاسبا آليا.. وكان الهدف من هذا التقسيم هو تجميع الأنشطة في شركات مستقلة ليسهل إدارتها والبحث عن مستثمر رئيسي يقوم بالشراء.. ولكن هذا لم يحدث!!

وحاولت الشركة القابضة إصلاح أوضاع شركة مصر للحرير من خلال هذا المنظور، لكنها لم تنجح حتى الآن، واضطرت لإلغاء شركة مصر للخدمات، وإيقاف مصنع الفسكوز الذي كان يعمل به 3 آلاف عامل.. وقامت الشركة القابضة في محاولة منها للإصلاح بدفع تعويضات خروج معاش مبكر لعدد 586 عاملا تبلغ تكلفتها 9 ملايين جنيه.. وعموما فشركة مصر للحرير الصناعي تحتاج لتكلفة إصلاح بمبلغ 490 مليون جنيه.

وبالنسبة لشركة مصر للألياف، فقد حاولت الشركة القابضة إصلاح أوضاع هذه الشركة من خلال وسائل مختلفة منها: الارتقاع بالجودة والتوسع في تنفيذ نظام المعاش المبكر، وإجراء إصلاح فني، لكنها لم تنجح بشكل كامل حتى الآن.

ويبقى أن نقول: إن هناك مشروعا لإنتاج البوليستر في الإسكندرية باستثمارات تصل إلى 650 مليون دولار سيساهم في ازدهار صناعة النسيج المصرية، حيث سيتم تزويد صناعة النسيج المحلية باحتياجاتها عام 2003 ويهدف المشروع لإنتاج 300 ألف طن سنويا تتوزع بواقع 150 ألف طن من الخيوط المهياة جزئيا وشرائح البوليستر والحبيبات النسيجية التي تستخدم في مختلف الاستخدامات الصناعية.

البنوك

الجات

قطاع البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	شركات الاوراق المالية تتحول الى صانع سوق لزيادة الادخار والسيولة	ماجد على	العالم اليوم	٢٧٥٣	٢٠٠٠/٢/١٣	٨٤
٢	مستقبل النقل والبنوك بمصر	المجلة	الاهرام الاقتصادى	١٦٣٦	٢٠٠٠/٥/١٥	٨٦

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجد علي
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات : البنوك	رقم العدد :	٢٧٥٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

مؤتمر «الانكتاد» بدأ أعماله أمس في بانكو

شركات الأوراق المالية تتحول الى صانع سوق لزيادة الادخار والسيولة

□ كتب - ماجد علي وا. ش. ا:

طالب الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.. بمراعاة ظروف الدول النامية وعدم تحميلها بأعباء اضافية بالتزامات تحرير التجارة العالمية مؤكدا على أهمية التدرج في عملية التحرير.. وفتح الدول المتقدمة لقطاعاتها الخدمية أمام الدول النامية..

أشار الدكتور غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس وفد مصر بالمؤتمر العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الانكتاد - عقب لقائه أمس ومايك مور مدير عام منظمة التجارة العالمية بأن الاجتماع استهدف تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بمرحلة ما بعد اجتماعات المؤتمر الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في مدينة سياتل الأمريكية أواخر شهر نوفمبر الماضي.

أضاف ان اجتماعه مع مور تناول الموضوعات التي تتناولها المرحلة القادمة من عمل منظمة التجارة العالمية خلال نهاية شهر فبراير الحالي وشهر مارس القادم لتحقيق المزيد من التحرير في تجارة السلع الزراعية والتجارة في الخدمات.

أكد على أهمية اعطاء البعد التنموي أولوية خاصة في المفاوضات القادمة لتستهدف بالنسبة للسلع الزراعية تحقيق المزيد من الفرص أمام صادرات مصر والدول النامية الاخرى في الأسواق العالمية كذلك اعطاء اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بضمان الأمن الغذائي وحماية مصالح مصر كدولة نامية مستوردة للغذاء.

أكد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ضرورة تخفيف القيود التي تفرضها الدول المتقدمة على انتقال العمال من الدول النامية وضمان التناسق بين إجراءات وشروط انتقال العمالة وإجراءات انتقال رؤوس الاموال.

أشار إلى انه بالنسبة لما تركز عليه مصر بشأن التأكيد على ضرورة الالتزام الامين بتنفيذ الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة اوروجواي.. ابدى مدير عام منظمة التجارة العالمية تفهمه لهذه المطالب والالتزامات.. في الوقت الذي أكد فيه غالي على ضرورة ترجمة ذلك إلى إجراءات تنفيذية وانشاء آلية خاصة من ناحية أخرى صرح الوزير المفوض علاء شلبي مدير إدارة المنظمات بجهاز التمثيل التجاري.. بأن اجتماع الدكتور يوسف بطرس غالي مع مدير عام منظمة التجارة العالمية تناول ايضاً مناقشة مختلف البدائل المطروحة وتصورات مصر بشأن تعزيز فاعلية المنظمة بشكل يحقق التوازن بين مصالح الدول النامية والمتقدمة ويضمن مشاركة جميع الأطراف في عملية اتخاذ القرار وضمان الشفافية في عمل المنظمة.

يذكر أن الاجتماع يأتي في بداية سلسلة من الاجتماعات التي يعقدها الدكتور غالي مع عدد من رؤساء الوفود ومديري المنظمات والمؤسسات المالية المعنية على هامش أعمال المؤتمر الذي تشارك فيه 188 دولة عضوا بأعلى هيئة تقوم برسم السياسات في الانكتاد مرة كل أربع سنوات.

من جانبه أكد عبدالله طايل رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب تمسك مصر بالمهلة الممنوحة لها في اتفاقيات «الجات» وهي 5 سنوات لتطبيق اتفاقية «التريبس» والتي تنتهي عام 2005 مشيراً إلى أن رفض الحكومة للضغوط التي تمارسها بعض شركات الدواء العالمية والاغراءات التي تقدمها لمصر للتنازل عن هذه المهلة.

أشار في تصريحات لـ«العالم اليوم» ان المهلة التي حددتها اتفاقية الجات ضرورية لإعادة تأهيل القدرات الانتاجية لشركات الدواء المصرية حتى تكون قادرة على المنافسة.

تأتي تصريحات رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب في إطار تعقيبه على التقرير الذي سيناقشه مجلس الشعب الأيام القادمة حول فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الاخير والذي عقد في «سياتل» بالولايات المتحدة الامريكية كذلك استعدادات مصر لمفاوضات الجولة المقبلة وسبل تعظيم المزايا الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد المصري من خلال موقف موحد للدفاع عن المصالح العربية ومصالح الدول النامية في المفاوضات المقبلة.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ماجد على
الموضوع الفرعي :	قطاع خدمات البنوك : البنوك	رقم العـــــدد :	٢٧٥٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

علمت «العالم اليوم» أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تجرى حالياً مشاورات واتصالات مكثفة لاتخاذ وجهة نظر موحدة فيما يتعلق بعلاقاتها مع منظمة التجارة العالمية لتأمين مصالحها ومصالح الدول النامية بجانب مصالح الدول المتقدمة والتي تحاول جاهدة وضع العراقيل أمام نمو الانتاج في الدول النامية وإعاقة دخول منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة بوضع شروط خاصة بالبيئة والعمالة وتحركات رؤوس الأموال وغيرها

في هذا الإطار تشهد الأشهر المقبلة العديد من الاجتماعات والمباحثات الاقتصادية والتجارية بين دول الجنوب «الدول النامية» بدأت أمس أول جولاتها في ظل الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الاونكتاد» التي تعقد في بانكوك عاصمة تايلاند حتى 19 فبراير الحالي من المقرر أن يرأس وفد مصر في المؤتمر الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.. في الوقت الذي تعقد قمة مجموعة الـ77 في هافانا عاصمة كوبا أوائل ابريل المقبل واجتماعات قمة مجموعة الـ15 في 19 يونيه القادم بالقاهرة.

من أهم نقاط الخلاف التي أثيرت في مؤتمر «سياتل» الماضي وضع معايير للعمالة واستخدامها في تقييم السماح بدخول السلع أو منع دخولها.. طلبت الدول الكبرى وضع معايير لحماية العمالة داخلها وهو ما اعترضت عليه الدول النامية وفي مقدمتها مصر والهند وباكستان وماليزيا في الوقت الذي رفضت الدول [illegible] أسواقها من دول تتبع نظام السخرة في العمل فيما يتعلق بمعاملة المرأة والأطفال.. بينما رأت الدول النامية أن موضوع العمالة يجب أن يتم مناقشته من خلال منظمة العمل الدولية فقط.

كانت قضية التجارة والبيئة أهم نقاط الخلاف الساخنة في مفاوضات «سياتل» ليست بين الدول النامية والمتقدمة فقط بل أيضاً بين الدول المتقدمة بعضها البعض.. رفضت الدول الأوربية دخول المنتجات الأمريكية المحسنة وراثياً إلى أسواقها.. في الوقت الذي أصرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة رفع الدعم عن الصادرات الزراعية الأوروبية وهو ما ترفضه أوروبا حتى الآن

أكد عبدالله طايل على ضرورة توفير صلاحيات وإمكانيات أكبر لوزارة شئون البيئة حتى تستطيع الاضطلاع بمسئولياتها لنكون مؤهلين تماما للدخول في مجال انتاج سلعة نظيفة بيئيا حتى لا نفاجأ باننا مرغمون على قبول لذلك.

فيما يتعلق بحقوق الملكية المرتبطة بالتجارة فان النظام المرغوب لحقوق الملكية الفكرية هو النظام الذي يوازن بين أسباب القلق لدى الدول النامية من جانب والمزايا التي سوف تحقق لأصحاب براءات الاختراع في الدول المتقدمة والصناعية الكبرى على الجانب الآخر حتى تتوازن مصالح جميع الأطراف.

حول موقف مصر من هذه الاتفاقية فان التشريعات المصرية الحالية كما حددها عبدالله طايل التي تحمي حقوق الملكية الفكرية تعود إلى 1883 وتوفر آلية مترسبة داخل الوجدان المصري تدعو إلى التشجيع المتواصل للإبداع والابتكار.

أشار طايل إلى أنه يجري حالياً تحديث وتطوير التشريعات بما يتوافق والالتزامات الناشئة [illegible] حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة».

وعلى الرغم من أن اتفاقية «التريبس» ومبادئها تتفق مع قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الذي صدر عام 97.. فان هناك قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.. لكن المطلوب التمسك بالفترة الانتقالية الممنوحة لمصر خمس سنوات اعتباراً من بداية العام الجاري حتى عام 2005 لإعادة تأهيل القدرات الانتاجية والبشرية والتمويلية بشكل جيد لتستطيع التعامل مع المنافسة العالمية.

وشدد على أننا نرفض أي ضغوط علينا لتطبيق احكام خارجية تمس السيادة الوطنية لمصر خاصة فيما يتعلق باسناد عمليات بيعتها إلى شركة أجنبية وتفضيلها على شركة وطنية مهما كانت المبررات طالما أن ذلك يتم في إطار من الشفافية والوضوح.

حول الخلافات حول الملف الزراعي في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وموقف مصر منها.. أكد رئيس اللجنة الاقتصادية لمجلس الشعب.. أن توجهات المفاوض المصري المقبلة يجب التركيز فيها على عدد من نقاط منها تحقيق المزيد من النفاذ للمنتجات الزراعية المصرية للأسواق واخضاع أي شرط يتعلق بسلامة الغذاء للبحث العلمي أولاً قبل اعتماده كمواصفة دولية واجبة التطبيق.

مع ضرورة وضع حد للدعم الزراعي المقدم للتصدير في الدول الصناعية الكبرى والمساوىء التي تترتب على ذلك وتخص «الانتاج المصري» داعيا إلى ضرورة مطالبة المفاوض المصري بتعويض يمنح للدول النامية ومنها مصر وهي الدول المستوردة للغذاء.. من الدول المتقدمة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	المجلة
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العـــــدد :	١٦٣٦
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

فى مؤتمر بجامعة عين شمس

مستقبل النقل والبنوك بمصر!

ماهي استعدادات مصر لمواجهة أثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي وقعتها ضمن ٧٠ دولة في ديسمبر ١٩٩٧ ومازالت المفاوضات حولها مستمرة لتدخل حيز التنفيذ في الفترة المقبلة؟ وهل هذه الاتفاقية تتضمن إيجابيات يمكن أن تستفيد منها مصر؟ أم أنها مليئة بالسلبيات التي يجب أن تتفاداها؟ أم أنها تحمل تحديات كبيرة يجب أن نواجهها؟ ومادور قطاع النقل في تحقيق الاستفادة من هذه الاتفاقية وتفادى سلبياتها ومواجهة تحدياتها؟ للاجابة عن هذه الاسئلة عقدت كلية التجارة بجامعة عين شمس مؤتمرا بعنوان، تحرير تجارة الخدمات وتأثيرها على الاقتصاد المصرى، تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي والدكتور ابراهيم الدميري وزير النقل والدكتور حسن غلاب رئيس الجامعة.

وقد ناقش المؤتمر التحديات التي ستواجهها مصر ـ بعد تطبيق الاتفاقية ـ في مجال الخدمات المالية للجهاز المصرفي وتأثيرها على وظائف البنوك المركزية، كما بحث المؤتمر تأثير تحرير تجارة الخدمات على الدول النامية وتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال وكيفية تعامل الدول الفقيرة مع الاخلالات في الاسواق الوطنية والدولية ومنع الاحتكارات. كما بحث المؤتمر مفهوم، الهندسة المالية، وكيفية اعادة هيكلة الديون وتحويل المديونية المصرفية إلى أوراق مالية، ومستقبل البنوك الصغيرة في ظل الاندماجات بين الكيانات المصرفية العملاقة وتقديم الخدمات الالكترونية لعملاء البنوك وكيفية ممارسة البنك المركزى لدوره الرقابي على البنوك والسياسات النقدية والمؤسسات المالية.. فماذا دار في المؤتمر؟!.

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : المجلة
الموضوع الفرعي : قطاع تجارة الخدمات: البنوك — رقم العـــــدد : ١٦٣٦
المصـــــدر : الاهرام الاقتصادى"مجلة" — تاريخ الصــــدور : ٢٠٠٠/٥/١٥

في بداية المؤتمر قال الدكتور إبراهيم الدميرى : وزير النقل إن مصر أعدت خطة لتطوير قطاع النقل لمواجهة تحرير التجارة في الخدمات تعتمد على السياسات العامة التى وضعتها الوزارة لتطوير قطاع النقل وهى : استخدام اسلوب النقل متعدد الوسائط بهدف الاستفادة الكاملة من امكانيات كل وسيلة للنقل حتى يتحقق العائد الاقتصادى القومى كما تتضمن الخطة تشغيل القطارات الموحدة في نقل البضائع وتصحيح هيكل النقليات بين السكك الحديدية والنقل البرى والبحرى والاستغلال الأمثل للموقع الجغرافى لتكون مصر ملتقى المواصلات ويزداد حجم التجارة العابرة سواء بالطرق البرية أو البحرية إلى جانب تعظيم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوى عن طريق السماح بإنشاء شركات طيران خاصة مختلفة الأنشطة وتقدم لها الجهات الرسمية التسهيلات والامتيازات التى تساعدها على التقدم والوصول إلى مستويات اداء عالية تمكنها من المنافسة مع شركات الطيران العالمية كما سيتم إصدار القوانين والقرارات لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الشركات الوطنية لتمكينها من تشغيل خطوط جوية دولية . حتى يمكن استغلال حصة مصر بالكامل من حقوق النقل الجوى المتاحة في اتفاقيات النقل الجوى الثنائية مع الدول الاجنبية وإنشاء بعض المطارات الجديدة بنظام الـ b.o.t وتشجيع الاستثمار في هذا المجال بالغردقة وشرم الشيخ والاقصر.

اكد الوزير :أن اتفاقية تجارة الخدمات في مجال النقل البرى تتضمن بعض الفوائد ومنها إيجاد روح تنافسية بين المؤسسات الوطنية والخارجية ونقل المهارات والخبرة الأجنبية في مجال الإدارة وتسويق خدمات النقل وتطوير أساليب العمل والتوسع في الاستثمار والنمو وتوفير فرص عمل جديدة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتقديم خدمات متكاملة من الباب إلى الباب وتوسيع دائرة نشاط النقل الدولى البرى وفتح منافذ جديدة إلى الاسواق الخارجية إلى جانب تطوير القوى البشرية والاستفادة من النظم الدولية القائمة في تأمين سلامة المسير والتأمين على المركبة والبضائع وتشجيع عمليات التمويل التأجيرى، بخبرة أجنبية.

ولخص الوزير الآثار السلبية لهذه الاتفاقية في عدم قدرة مؤسسات النقل الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية التى تعمل في هذا المجال بما يؤدى إلى تقليص دورها وإمكانية الاستحواذ على النقليات ذات الشرائح العالية بالنسبة للنولون وترك نقل البضائع النولون المتدنية إلى القطاع الوطنى كما تجتذب هذه الشركات العمالة الماهرة نظرا لما تقدمه من ميزات مادية ومعنوية وهو الأمر الذى لاتستطيع أن توفره الشركات الوطنية أو تعويضه من السوق المحلية.

فضلا عن المزايا النسبية التى تحصل عليها المؤسسات الأجنبية عندما تعمل في الداخل حيث تحصل على إعفاءات ضريبية وجمركية إضافة إلى إمكانية عدم الالتزام بالقوانين السائدة بالنسبة للعمالة والتأمينات.

وتستطيع المؤسسات الأجنبية أن تحصل على حجم تعاقدات أكبر من الطاقة المتاحة لها وبالتالى تتعاقد عليه من الباطن مع قطاع النقل الوطنى .. بنوالين مخفضة.

كما ان الاعتماد على مؤسسات غير وطنية في مجال التصدير أمر له جوانبه السلبية فمن الممكن ان تفرض تلك المؤسسات شروطا غير موائمة لمصدر البضائع مما قد يؤثر سلبا على تجارة الصادرات خاصة في مجال السلع المبردة (الخضر والفاكهة) .

وأضاف الوزير :إن اتفاقية الجات تأخذ بصفة أساسية بتحديد تجارة خدمات النقل الجوى على أساس جماعى وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفى نفس الوقت تسمح هذه الاتفاقية للدول التى لاتستطيع تطبيق موضوع أو اكثر ان تسجل عدم موافقتها أو تحفظها حيال هذا الموضوع حتى تتمكن من توفيق اوضاعها.

وطالب بضرورة أن نبحث في كيفية الاستفادة من إيجابيات الانضمام للاتفاقية ونتفادى سلبياتها ونقوم بتوفيق اوضاع النقل الجوى المصرى والقوانين والقواعد المحلية بما يتلاءم مع نصوص وأحكام هذه الاتفاقية .

إنصاف الدول النامية

وقالت الدكتورة ماجدة شاهين السفيرة بوزارة الخارجية إن اتفاقية التجارة في الخدمات من اكثر الاتفاقيات التى جاءت منصفة للدول النامية ومراعاة للفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وتعد هذه الاتفاقية مثالا على نجاح الدول النامية في تأكيد وجود هذه الفجوة والاختلال القائمين في هيكل التوزن بينها وبين الدول المتقدمة فيما يتعلق بمستوى التنمية ومدى توافر راس المال والتكنولوجيا المتقدمة ولذلك لا يمكن الموازنة في الالتزامات بينهما ؛ وعليه فقد ركزت الدول النامية اهتمامها بالتبعية على الاعتبارات التنموية التى تتعدى مجرد فترات انتقالية أطول أو مساعدات فنية تقام من خلال ندوات تعريفية.

وقد نجحت الدول النامية في الحصول على مكاسب هيكلية كثيرة عند التفاوض على الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في إطار جولة أوروجواى .. واستطاعت من البداية أن تفرض إطار عمل متوازن للمفاوضات بين هدف تحرير التجارة من الخدمات وبين هدف الارتقاء بمستوى القطاع الخدمى في الدول النامية إلى جانب المطالبة بزيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات العالمية وضرورة العمل على مساعدة الدول النامية على النهوض بقطاع الخدمات.

واضافت الدكتورة ماجدة شاهين أنه من المهم تحديد متى تتم عملية التحرير وحجمها وسرعتها خاصة إن الدول المتقدمة قد لا تكون اليوم على نفس درجة الاستعداد لتقديم التنازلات أو الالتزام بشروط إضافية من أجل فتح أسواق الدول النامية كما كان الأمر منذ خمس سنوات ـ عندما بدأت فكرة تحرير تجارة الخدمات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	المجلة
الموضوع الفرعي :	قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العـــــدد :	١٦٣٦
المصـــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

وطالبت الدكتورة ماجدة شاهين الدول النامية بضرورة تقوية المادتين الثامنة والتاسعة من اتفاقية تجارة الخدمات خلال المفاوضات المقبلة ـ حيث أنهما تشكلان أساسا ملائما يسمح للدول النامية بالتعامل مع الاختلالات في السوق الوطنية والدولية عند التفاوض مستقبلا على وضع قواعد دولية تحول دون قيام الاحتكارات والتي يمكن أن تؤثر سلبا على الشركات متعددة الجنسيات الناشئة في الدول النامية وتضعف من قدراتها التنافسية على المستويات الوطنية والدولية والإقليمية.

شروط الاستثمارات

وقال السيد على نجم رئيس مجلس إدارة بنك الدلتا : إن تحرير تجارة الخدمات يتطلب استثمارات كبيرة ولذلك يجب وضع الأسس والشروط اللازمة لهذه الاستثمارات خاصة الاجنبية منها ـ مثلما يحدث في كل دول العالم.

وأضاف إن بنك الاحتياطى الفيدرالى طلب من مصر ان تضع الشروط اللازمة للبنوك الأجنبية لمزاولة عملها بصورة مطمئنة على الاقتصاد الوطنى وتطوير ضوابط عمل البنوك فيما يتعلق براس المال والجنسية والعمالة المحلية وغيرها من الضوابط الضرورية للحفاظ على الصالح العام.

الهندسة المالية

وطالب على نجم بضرورة التوسع فى استخدام الهندسة المالية مثل المشتقات والخيارات التى تتولاها وبقة المعاملات النقدية وإعادة هيكلة الديون وتحويل المديونية المصرفية إلى أوراق مالية وشراء وتطوير المساهمات والتوسع فى عملية التأجير التمويلى باعتباره إحدى الادوات التمويلية المستخدمة والتوسع فى مجال شركات رأس المال وإدارتها وتطويرها حتى تصبح قادرة على البقاء فى السوق فى ظل المنافسة واستخدام وحدات الصرف الآلى الذى لم يدخل السوق المصرية حتى الآن.

البنوك العملاقة

كما طالب بضرورة التخلص من الكيانات الصغيرة والضعيفة داخل الجهاز المصرفى اما بالدمج وأما بالخروج حتى تستطيع البقاء لأن البنوك القادمة بداية من عام ٢٠٠٠ وما بعدها تقوم على التكنولوجيا الحديثة التى تحتاج إلى أموال واستثمارات كبيرة لا تقدر عليها البنوك الصغيرة.

وأوضح نجم أن البنوك الاجنبية بدأت فى تقديم الخدمات الإلكترونية وأصبحنا نسمع عن «الانترنت بنك» وتسعى سويسرا فى عام ٢٠٠٣ إلى إدخال بنك يعمل باسلوب جديد أخدم نفسك بنفسك حيث إن طريقة التعامل داخل البنك تتم من خلال ماكينة سواء فى عمليات الإيداع أو صرف الاموال . موضح عليها طريقة الاستخدام . ويأخذ العميل الرقم على الكارت الخاص به (بطاقة الائتمان) والتى تفتح له باب البنك وتغلق خلفه ويخصم على حسابه مباشرة.

واختتم نجم قائلا : إن هذا هو المستقبل الذى يجب أن تتطلع إليه مصر حتى لاتتخلف عن العالم ويجب الا تخشى الدخول فى المنافسة .

دور البنك المركزى

وقال ـ د . محمود ابو العيون : نائب رئيس البنك المركزى إن صناعة العمليات المصرفية إنها هى اكثر الصناعات تطورا وسرعة فى التغير لأنها تأخذ دائما بالتقدم التكنولوجى سواء فى مجال الاتصالات او فى مجال الخدمات المصرفية.

وهى الاكثر تأثيرا أيضا فى فترات الاستقرار والاستثمار وقطاع الخدمات المالية . وبالتالى الاكثر تأثيرا على معدلات النمو الاقتصادى ولذلك يجب ان يتم تحرير الجهاز المصرفى بالتدرج .

وأكد ان البنك المركزى سيظل له اليد الطولى فى الرقابة على الجهاز المصرفى لضمان أموال المودعين ولن يتنازل عن هذا المستقبل وهو الوحيد الذى يصدر النقود حتى لو اصبحت نقودا الكترونية كما انه المسئول عن إدارة السياسات النقدية والسيولة فى السوق إلى جانب المؤسسات المالية الاخرى ومازال يقوم بدور المستشار المالى للدولة ويدير محفظتها فى الخارج.

وأوضح د. محمود ابو العيون ان الجهاز المصرفى المصرى أمامه الكثير والكثير للتطوير والتحديث وأن هذا التطوير لا يأتى من الخارج بل يأتى من البنية الاساسية للجهاز المصرفى الداخلى.

أداء البنوك

وترى الدكتورة أمينة على شبانة استاذة الاقتصاد بكلية تجارة الأزهر إن الغاء قيود التجارة فى القطاع المصرفى فى اتفاقية تحديد الخدمات المالية يؤدى إلى زيادة المنافسة الخارجية من خلال فروع البنوك الأجنبية حيث تتوافر لديها الميزة المطلقة من خلال خدماتها المتطورة وخبراتها الطويلة فى الأسواق العالمية المتقدمة والتسهيلات المتنوعة التى تقدمها.

وعلى الرغم من الاصلاح النقدى والتغيرات القليلة المتواصلة فى النظام المصرفى المصرى فقد يصعب مواجهة المنافسة الأجنبية القوية فى الظروف الحالية لأن العديد من البنوك مازالت تعانى من نقص المتطلبات الاساسية للعمليات المصرفية المتطورة مثل خدمات ذات نوعية متميزة وجودة شبكة اتصال قوية بين الفروع إلى جانب عدم توافر التكنولوجيا المتطورة وغياب هذه العوامل يؤدى إلى المنافسة غير المتكافئة بين البنوك المحلية والأجنبية الأمر الذى يؤدى إخفاق العديد من البنوك الصغيرة غير القادرة على المنافسة . وقد تشكل البنوك الأجنبية احتكارا فى مجال التسهيلات المتطورة الجديدة اعتمادا على خبراتهم الواسعة فى هذه المجالات . وعدم مقدرة البنوك المحلية على فتح فروع جديدة فى الخارج مما يعنى عدم الاستخدام الكامل للفوائد المتبادلة لعملية التحرير وصعوبة تكيف البنوك مع بعضها البعض لاختلاف السياسات المالية.

الموضوع الرئيسى :	المجات	اسم كاتب المقال :	المجلة
الموضوع الفرعى :	قطاع تجارة الخدمات: البنوك	رقم العـــــدد :	١٦٣٦
المصـــــــدر :	الاهرام الاقتصادى"مجلة"	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٥

وطالبت الدكتورة أمينة شبانة بضرورة إعادة التهيئة الشاملة للجهاز المصرفى المصرى لتجنب الآثار السلبية لتنفيذ بنود الاتفاقية.

وأكدت ضرورة إعادة النظر فى احجام المصارف والمؤسسات المالية والسعى لتكوين وحدات كبيرة لها القدرة النسبية على مجابهة البنوك الدولية وتأهيل العاملين وتطوير ادائهم وتدريبهم على المستجدات فى الصناعة المصرفية وتحسين البنية التشريعية التى تعمل من خلالها البنوك المصرية ورفع معدل الملاءة للوصول إلى المعدلات العالمية.

تأهيل الكوادر

وأكدت الدكتورة سلوى العنترى إن البنك المركزى المصرى لا تنقصه السلطات اللازمة لاحكام الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفى . ولكن تبقى اهمية إعداد الكوادر الفنية القادرة على ملاحقة التطور فى تكنولوجيا ومستحدثات العمل المصرفى وإجراء عمليات التفتيش الدورى على البنوك بما يساعد على ممارسة كامل تلك السلطات فى الواقع العملى.

واضافت إن مشروعات تطوير البنك المركزى التى يجرى تنفيذها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى تعد خطوة مهمة على هذا الطريق حيث تستهدف تطوير إدارة الرقابة على البنوك ونظم المدفوعات وسبل استثمار احتياطيات النقد الأجنبى وآليات الرقابة غير المباشرة.

التحديات

وقالت الدكتورة زهيرة عبد الحميد أستاذة الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر يتعين على مصر مواجهة العديد من التحديات تتمثل فى توفير سبل الاستقرار الاقتصادى الكلى وتطوير الانظمة المالية والسياسات الرقابية . والتوصل إلى خيارات ملائمة لتقوية وتدعيم أوضاع البنوك وزيادة رؤوس أموال شركات التأمين وتشمل أهم الخيارات اندماج البنوك وشركات التأمين وشركات الاوراق المالية والمحاسبة العالمية استعدادا لهذه الاتفاقية بهدف تخفيض النفقات ومضاعفة المراكز المالية وتعظيم هامش الربح ومضاعفة القدرة التنافسية وإمكانية ملاحقة التطورات التقنية الحديثة والتكنولوجية فى مجال الخدمات المالية.

وطالبت البنك المركزى بأن يقوم بوضع الضوابط اللازمة للتصريح بإنشاء بنوك أجنبية فى السوق المصرية اسوة بما تقوم به البنوك المركزية فى الدول الأوروبية والأمريكية فيما يتعلق براس المال والادارة وتطوير قانون الشيك المصرفى وتنمية الوعى المصرفى حتى تقوم البنوك بدورها المنشود فى خدمة الاقتصاد القومى إلى جانب وضع ضوابط منح الاستثمار للحفاظ على أموال المودعين .

الملكية الفكرية

الجات

قطاع الملكية الفكرية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الحقوق الفكرية والكتاب الورقى	عبير صلاح الدين	الشرق الاوسط	٧٨٥٧	٢٠٠٠/٦/٢	٩٠

الحقوق الفكرية والكتاب الورقي والإلكتروني في رؤية مصرية

ندوة تناقش عزلة المؤلف وحق المترجم وتوصي بإنشاء مؤسسة عربية للترجمة

ندوات

القاهرة: عبير صلاح الدين

احتلت قضية الكتاب الورقي والكتاب الالكتروني مساحة كبيرة من الجدل بين المؤلفين واصحاب دور النشر الحديثة والمثقفين ايضاً. المدافعون عن الكتاب الورقي يرون انه يمتلك من المميزات ما يجعله قادراً على البقاء حتى مع ظهور الكتاب الالكتروني المعرض للتلف اذا اصيب جهاز الكومبيوتر بفيروس الكتروني خبيث.

أما المتخوفون من ظاهرة الكتاب الالكتروني وقدرته الفائقة على اختزان اكبر قدر من المعلومات في اقل مساحة وفي عرض المعلومات باكثر من وسيط كالصوت والصورة والكتابة، وباكثر من طريقة تتيح الوصول الى المعلومة مباشرة من دون عناء وبسرعة كبيرة، فيرون ان هذا التحدي الجديد امام الكتاب التقليدي يفرض على المؤلفين والناشرين أن يطوروا انفسهم بشكل اكبر في طريقة عرض الكتاب وتصميمه واخراجه وطباعته ايضاً حتى يستطيع ان يحافظ على مكانته أمام الكتاب الالكتروني.

ويعرض الفنان عزالدين نجيب الوضع المحبط للمؤلفين الآن مقارنة بما كان يحدث في فترة الستينات والسبعينات من هذا القرن، مؤكداً ان المؤلف الآن يضطر للبحث عن ناشر حتى يرى مؤلفه النور بعد عدة سنوات ولا يجني بعد ذلك الا الصمت وارتجاع أغلب النسخ المطبوعة، وذلك رغم زيادة عدد السلاسل الادبية والثقافية التي تصدرها أجهزة الدولة حتى بلغ العشرات مما استوعب من الانتاج الادبي والنقدي والفكري كل ما يستحق (بل وما لا يستحق) ان ينشر، هذا غير دور النشر الاهلية، ومع ذلك فإن نسبة التوزيع الداخلي تتناقص، والسبب ان الحياة الثقافية قد تشبعت - الى حد التخمة - بهذا الكم المكثف من الاصدارات، في ظل شحوب التيارات الثقافية والفكرية التي تعبر عن الواقع وحاجته، وافتقاد جسور التواصل بين الحركة الثقافية وبين قطاعات المجتمع.

والامر لا يختلف كثيرا بالنسبة لحال المجلات الثقافية الآن بالمقارنة بعصرها الذهبي في الاربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات من هذا القرن. كما يشير الكاتب حسين الشاعر - والسبب هو غياب المعارك الثقافية الجادة التي ارتبطت في الاربعينات بمعركة التحرير الوطنية وفي الخمسينات بالوقوف ضد الصهيونية ومساعدة حركة التحرر في العالم، أما الآن فقد ساعدت عوامل أخرى على تقلص دور المجلات الثقافية في مصر اهمها ان الكلمة المكتوبة لم تعد هي مناط اهتمام المثقفين بل دخلت الصورة والصوت لاشباع هذا الاهتمام، وجذبت بعض الأقلام للكتابة في مجلات بعض العواصم العربية.

وحول محور مشكلات الترجمة اشار لمعي المطيعي الى بعض السلبيات التي تواجه الترجمة في العالم العربي الى اللغة العربية، ومنها ازدواج الترجمة لعمل واحد في فترة زمنية واحدة وبعثرة الجهود والاموال بين مشروعات مختلفة للترجمة تفتقد الى التنسيق في ما بينها من جهة والى برنامج محدد للترجمة يعتمد على خطة قومية ترتبط بدرجة تطور المجتمع وحاجاته في التخصصات المختلفة من جهة اخرى.

ويضيف احمد محمود الى ذلك، المعوقات التي فرضتها قوانين حماية الحقوق الفكرية من اعباء تضاف الى صناعة الكتب المترجمة بسبب ما قد يطلبه الناشرون الاصليون او المؤلفون من اموال لقاء ترجمة كتبهم الى العربية او رفضهم ترجمتها من الاصل، ويحذر من استغلال اسرائيل لذلك حيث لا تعطي تراخيص لترجمة كتبها الى اللغة العربية خارج اراضيها.

ويرى البعض ان على العرب ان يرفضوا تطبيق هذه القوانين لان الاوروبيين في عصر النهضة ترجموا ما ترجموه من التراث الادبي والعلمي عن العربية من دون أن يمنعهم احد او مطالبتهم بحقوق الملكية الفكرية، في حين راى البعض ضرورة التعامل معها بكل سلبياتها، مبررين ذلك بانه سيخلق نوعاً من التنسيق الاجباري بين المترجمين حتى لا تضيع الجهود.

ولهذا يطرح شوقي جلال فكرة انشاء مؤسسة عربية للترجمة تنهض بدور المنسق والمخطط والمنفذ لعمليات الترجمة التي تتم على مستوى العالم العربي، وهو نفس الاقتراح الذي تقدم به من قبل طه حسين وكان حلماً قد راود الجامعة العربية ولم ير النور حتى الآن.

وفي المحور الرابع الذي خصص لمناقشة قضايا تصميم وطباعة الكتب، اكد المتحاورون على ان تصميم اغلفة الكتب وأسلوب اخراجها وما تتضمنه من عناصر جمالية ونوع الورق المطبوع عليه، بل وطريقة جمع الحروف والمسافة بين الأسطر، اصبحت من اهم المداخل لإيجاد علاقة بين القارئ والكتاب ومدى توزيع الكتاب وتسويقه وانتشاره، ولهذا اشار محسن شعلان الى ضرورة ان يوكل تصميم الكتاب الى مبدعين متخصصين ملمين باحدث ما وصل إليه العصر في هذا المجال من ناحية، وما يتناسب مع طبيعة مضمون الكتاب ومحتواه بإيجاز وتكثيف في كل مفردات التصميم من خط ولون وفراغ مساحة كتابته من ناحية اخرى.

